

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
والعلوم الإسلامية

جامعة الحاج لخضر
باتنة



وضعية الأطفال غير الشرعيين في المجتمع الجزائري (دراسة ميدانية في مدينة باتنة)

تخصص عالي

تحت إشراف الدكتور:
بوزراع أحمد

إعداد الطالبة:
دخينات خديجة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	- مصطفى عوفي
مقررا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	- أحمد بوزراع
عضوا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	- كمال بوقرة
عضوا	جامعة برج بوعريش	أستاذ محاضر	- محمود قرزيز

السنة الجامعية: 2011 - 2012

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة.

أولاً - الإشكالية

ثانياً - الفرضيات.

ثالثاً - أسباب اختيار الموضوع.

رابعاً - أهمية الدراسة.

خامساً - أهداف الدراسة.

سادساً - تحديد المفاهيم.

1- المفاهيم الأساسية:

أ- الوضعية

ب- المجتمع

ج- الطفل

د- الطفل غير الشرعي.

2- المفاهيم ذات الصلة بالمفاهيم الأساسية.

أ- الأسرة.

ب- الأسرة البديلة.

ج- المؤسسات الإيوائية.

سابعاً - الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الطفولة و الطفولة غير الشرعية.

أولاً - الطفولة:

1. تعريف الطفولة.

2. مراحل الطفولة.

3. حقوق الطفل.

4. حاجات الطفل.

5. مشاكل الطفولة.

ثانياً - الطفولة المسعفة:

1. تعريف الطفولة المسعفة.

2. تصنيف الطفولة المسعفة.

3. مشاكل الطفولة المسعفة.

ثالثاً - الطفولة غير الشرعية:

1. تعريف الطفولة غير الشرعية.

2. حقوق الطفل غير الشرعي.

رابعاً - الطفولة غير الشرعية في الوطن العربي.

الفصل الثالث: الوضعية العامة للأطفال غير الشرعيين.

أولاً- الوضعية الاجتماعية للطفل غير الشرعي.

ثانياً- الوضعية النفسية للطفل غير الشرعي.

ثالثاً- الوضعية الدينية للطفل غير الشرعي.

رابعاً- الوضعية القانونية للطفل غير الشرعي.

الفصل الرابع: الأمهات العازبات ذات الصلة بالطفل غير الشرعي.

أولاً- تعريف العزوبية.

ثانياً- الأمومة العازبة.

ثالثاً- وضعية الأمهات العازبات.

رابعاً- أسباب تفشي ظاهرة الأمهات العازبات.

خامساً- الأمهات العازبات في الوطن العربي.

سادساً- بعض الإحصائيات حول الأمهات العازبات في الجزائر.

الفصل الخامس: الخلفية المعرفية للأسرة.

أولاً- تعريف الأسرة.

ثانياً- التطور التاريخي للأسرة.

ثالثاً- أنماط الأسرة.

رابعاً- خصائص الأسرة.

خامساً- أهمية الأسرة.

سادساً- وظائف الأسرة.

سابعاً- نظريات الأسرة.

ثامناً- تغير الأسرة.

تاسعاً- الأسرة الجزائرية في ظل التغير.

الفصل السادس: الرعاية بين المؤسسات الإيوائية والأسرة البديلة.

- الرعاية البديلة.

أولاً- المؤسسات الإيوائية.

- 1- تعريف المؤسسات الإيوائية وأنواعها.
- 2- المراحل التي يمر بها الطفل غير الشرعي في المؤسسات الإيوائية.
- 3- المشرفات وسلوكات الطفل غير الشرعي داخل المؤسسة الإيوائية.

ثانياً- الأسرة البديلة.

- 1- تعريف الأسرة البديلة.
 - 2- الأسرة البديلة بين الإيجابيات والسلبيات.
- #### ثالثاً- رعاية الطفل في الوطن العربي.

الفصل السابع: الإجراءات المنهجية للدراسة.

أولاً- نبذة عن ولاية باتنة.

ثانياً- مجالات الدراسة.

ثالثاً- مجتمع البحث و العينة.

رابعاً- منهج الدراسة.

خامساً- أدوات جمع بيانات الدراسة.

1- الملاحظة.

2- المقابلة.

3- الاستمارة.

سادساً- كيفية جمع وتبويب و تحليل البيانات.

الفصل الثامن :جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات

الدراسة الميدانية ونتائجها.

أولاً- جمع و تبويب و عرض و تحليل البيانات الخاصة بالأسر البديلة.

1- البيانات العامة المتعلقة بالأسر البديلة.

2- البيانات المتعلقة بحاجة الطفل غير الشرعي للأسرة البديلة.

ثانياً- جمع و تبويب و عرض و تحليل البيانات الخاصة
بالمؤسسة الإيوائية.

1- البيانات العامة المتعلقة بعمال المؤسسة الإيوائية.

2- البيانات المتعلقة بالوضعية الاجتماعية للطفل غير الشرعي.

3- البيانات المتعلقة بالوضعية النفسية للطفل غير الشرعي.

4- البيانات المتعلقة بالوضعية القانونية للطفل غير الشرعي.

ثالثاً- خاتمة.

1- النتائج العامة لموضوع الدراسة.

2- مناقشة فرضيات الدراسة.

3-الاقتراحات و التوصيات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

المحتويات

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

أولاً - إشكالية موضوع الدراسة.....	02
ثانياً - فرضيات موضوع الدراسة.....	05
ثالثاً - أسباب اختيار موضوع الدراسة.....	05
رابعاً - أهمية موضوع الدراسة.....	06
خامساً - أهداف موضوع الدراسة.....	07
سادساً - تحديد مفاهيم موضوع الدراسة.....	08
سابعاً - بعض الدراسات السابقة لموضوع الدراسة.....	16

الفصل الثاني: الطفولة و الطفولة غير الشرعية:

أولاً - الطفولة:.....	22
1. تعريف الطفولة.....	22
2. مراحل الطفولة.....	24
3. حقوق الطفل.....	27
4. حاجات الطفل.....	30
5. مشاكل الطفولة.....	36

ثانيا- الطفولة المسعفة:.....37

1. تعريف الطفولة المسعفة.....37

2. تصنيف الطفولة المسعفة.....39

3. مشاكل الطفولة المسعفة.....40

ثالثا- الطفولة غير الشرعية:.....45

1. تعريف الطفولة غير الشرعية.....45

2. حقوق الطفل غير الشرعي.....46

رابعا- الطفولة غير الشرعية في الوطن العربي.....48

الفصل الثالث: الوضعية العامة للأطفال غير الشرعيين.

أولا- الوضعية الاجتماعية للطفل غير الشرعي.....52

ثانيا- الوضعية النفسية للطفل غير الشرعي.....56

ثالثا- الوضعية الدينية للطفل غير الشرعي.....66

رابعا- الوضعية القانونية للطفل غير الشرعي.....69

خامسا- بعض الاحصائيات حول الاطفال غير الشرعيين في الجزائر.....80

الفصل الرابع: الأمهات العازبات ذات الصلة بالأطفال غير الشرعيين.

أولا- تعريف العزوبة.....83

ثانيا- الأمومة العازبة.....84

ثالثا- وضعية الأمهات العازبات.....86

رابعا- أسباب تفشي ظاهرة الأمهات العازبات.....88

خامسا- الأمهات العازبات في الوطن العربي.....92

سادسا- بعض الاحصائيات حول الأمهات العازبات في الجزائر.....96

الفصل الخامس: خلفية معرفية عن الأسرة.

أولا-تعريف الأسرة.....100

ثانيا- التطور التاريخي للأسرة.....101

ثالثا- أنماط الأسرة.....105

رابعا-خصائص الأسرة.....108

خامسا- أهمية الأسرة109

سادسا- وظائف الأسرة.....112

سابعا- نظريات الأسرة.....116

ثامنا- تغير الأسرة.....122

تاسعا- الأسرة الجزائرية في ظل التغير.....125

الفصل السادس: الرعاية بين المؤسسات الإيوائية و الأسرة البديلة.

- الرعاية البديلة.....131

أولا- المؤسسات الإيوائية.....131

1.تعريف المؤسسات الإيوائية وأنواعها.....131

2.المراحل التي يمر بها الطفل غير الشرعي في المؤسسات الإيوائية.....133

3.المشرفات وسلوكات الطفل غير الشرعي داخل المؤسسة الإيوائية.....134

ثانيا- الأسرة البديلة.....136

4.تعريف الأسرة البديلة.....136

5. الأسرة البديلة بين الإيجابيات والسلبيات.....137

ثالثا- رعاية الطفل في الوطن العربي.....140

الفصل السابع: الإجراءات المنهجية للدراسة.

أولا- نبذة عن ولاية باتنة.....143

ثانيا- مجالات الدراسة.....147

ثالثا- مجتمع البحث و العينة.....151

رابعا- منهج الدراسة.....154

خامسا- أدوات جمع البيانات.....155

1. الملاحظة.....155

2. المقابلة.....156

3. الاستمارة.....157

سادسا- كيفية جمع و تحليل البيانات.....158

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

أولا- جمع و تبويب و عرض و تحليل البيانات الخاصة بالأسر البديلة....161

1. البيانات العامة المتعلقة بالأسر البديلة.....161

2. البيانات المتعلقة بحاجة الطفل غير الشرعي للأسرة البديلة.....170

ثانيا- عرض و تحليل البيانات الخاصة بالمؤسسة الإيوائية.....185

3. البيانات العامة المتعلقة بعمال المؤسسة الإيوائية.....185

4. البيانات المتعلقة بالوضعية الاجتماعية للطفل غير الشرعي.....189

5. البيانات المتعلقة بالوضعية النفسية للطفل غير الشرعي.....193

6. البيانات المتعلقة بالوضعية القانونية للطفل غير الشرعي.....196

خاتمة.....200

أولاً- النتائج العامة.....

ثانياً- مناقشة فروض الدراسة في ظل النتائج العامة.....

ثالثاً- الاقتراحات و التوصيات.....

قائمة المراجع

الملاحق

المقدمة:

اهتمت الدراسات الاجتماعية قديما وحديثا بموضوع الأسرة اهتماما بالغاً خصوصاً على أنها نواة المجتمع و أساس صلاحه أو فساد، على الرغم من أن المجتمع يتسع ويتعدّد باستمرار و تتغير بنيته و ميكانيزماته تبعاً للتغير و التقدم العلمي و التكنولوجي والإعلامي و تطوّر مجالات الاتصال و انفتاح المجتمعات على بعضها البعض. و لعل أهم ما تجب دراسته في هذا السياق هو التفاعلات الاجتماعية داخل الأسرة و العلاقات بين أفرادها، و بينهم وبين محيطهم الاجتماعي العام، فالأسرة كأي تجمع بشري يتفاعل في نطاقها الأفراد و يتعاملون وفق منظومة قيمية و ثقافية تحكم علاقاتهم و توجه سلوكياتهم.

ويعيش المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات في عالم تسوده أنظمة متعددة، و تحاول السيطرة عليه برامج العولمة بكل أبعادها، فهو بذلك يمر بتغير اجتماعي سريع. و الأسرة كأحد أنساق هذا المجتمع تتأثر بهذا التغير و بالتالي لا أحد يستطيع أن ينكر تغير الأسرة الجزائرية وفقاً للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية والثقافية... فالأين تتجه الأسرة اليوم وسط التغيرات التي أخذت تلوح في الأفق محاولة تعميم النموذج الغربي على أنظمة المجتمعات العربية و الإسلامية عن طريق العولمة؟

إن الأسرة الجزائرية متجهة اليوم إلى العيش في أزمنة على مستوى الصراع القيمي و خاصة في المدن الكبرى، و إزاء هذه التحولات ظهرت مشاكل اجتماعية كثيرة منها ظاهرة الأبناء غير الشرعيين التي كانت في الماضي شبه منعدمة أصبحت الآن جد منتشرة و زادت حدتها عبر أرجاء الوطن و بأعداد و أرقام تزيد يوماً بعد يوم، و هذه الشريحة من المجتمع و التي أصبحت الآن واقع لا يمكن إخفاؤه أو

انكاره، باعتبار ه جزء لا يتجزأ من المجتمع البشري و لا يستطيع العيش منعزلا عن الآخرين فهو بحاجة إليهم و هم بحاجة إليه، فهذا الابن غير الشرعي يحتاج منذ ولادته إلى من يرعاه ويكفله و يهتم به إلى أن يشب و يكبر و يندمج في الحياة الاجتماعية و يساهم في بنائها كأإنسان عادي، لذا كان التركيز على الأبناء غير الشرعيين و وضعيتهم في المجتمع الجزائري علنا ننبه إلى المخاطر الناجمة عن تنامي هذه الظاهرة بوجوهها المتعددة على كافة الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و القانونية، لذا يأتي هذا الموضوع الذي يتناول "وضعية الأطفال غير الشرعيين في المجتمع الجزائري" الذي ينقسم إلى جزئين أساسيين: الأول يتناول الإطار النظري والذي يشمل ستة فصول نعرضها فيما يلي:

الفصل الأول بعنوان " الإطار المفاهيمي للدراسة " ويتم فيه تحديد الإشكالية التي يقوم عليها البحث، ثم التطرق إلى تساؤلات الدراسة و الدوافع التي قادت إلى اختيار هذا الموضوع و أهمية الدراسة والأهداف التي تحركها ثم التطرق إلى مفاهيمها الأساسية، و في الأخير تناولنا بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أما الفصل الثاني فهو بعنوان " الطفولة و الطفولة غير الشرعية " تطرقنا فيه إلى أنواع الطفولة منها الطفولة بصفة عامة و الطفولة المسعفة و الطفولة غير الشرعية.

و الفصل الثالث "الوضعية العامة للأطفال غير الشرعيين " تعرض إلى مختلف وضعيات الطفل الاجتماعية و النفسية و الدينية و القانونية، بالإضافة إلى بعض الاحصائيات المتعلقة بالطفولة غير الشرعية.

فيما يخص الفصل الرابع " الأمهات العازبات " تحدثنا فيه عن تعريف الأمهات العازبات و أهم الأسباب التي ساعدت على تفشي هذه الظاهرة.

في الفصل الخامس المعنون ب " خلفية معرفية عن الأسرة " تم التطرق إلى التطور التاريخي للأسرة و أنماطها و أهم النظريات التي تناولتها، وإلى خصائصها وأهميتها و وظائفها و تغييرها و التطرق إلى تغيير الأسرة الجزائرية.

أما الفصل السادس المعنون بـ"الرعاية بين المؤسسات الإيوائية و الأسرة البديلة" فيتناول أنواع الرعاية البديلة من مؤسسات إيوائية و الأسرة البديلة و تعاريفهما وخصائصهما إلى غير ذلك.

أما القسم الثاني من البحث فيتناول الجانب الميداني و يحتوي على فصلين:

يتناول الفصل السابع الذي حمل عنوان " الإجراءات المنهجية للدراسة " نبذة عن مدينة باتنة، و شرح مختصر لمجالات الدراسة و المنهج المتبع و الأدوات المنهجية المستعملة إلى جانب شرح خصائص العينة و كيفية تحديدها.

و يستعرض الفصل الثامن " جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية" الذي يتضمن المحاور الرئيسية المخصصة للبيانات المتعلقة بالدراسة.

و في النهاية تأتي الخاتمة و تتضمن النتائج العامة المتوصل إليها من خلال البحث ثم مناقشة فروض الدراسة في ظل النتائج العامة، ثم التوصيات و الاقتراحات، و في الأخير قائمة المراجع و الملاحق ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة.

أولاً - الإشكالية

ثانياً - الفرضيات.

ثالثاً - أسباب اختيار الموضوع.

رابعاً - أهمية الدراسة.

خامساً - أهداف الدراسة.

سادساً - تحديد المفاهيم.

1- المفاهيم الأساسية:

أ- الوضعية

ب- المجتمع

ج- الطفل

د- الطفل غير الشرعي.

2- المفاهيم ذات الصلة بالمفاهيم الأساسية.

أ- الأسرة.

ب- الأسرة البديلة.

ج- المؤسسات الإيوائية.

سابعاً - الدراسات السابقة.

أولاً - إشكالية موضوع الدراسة:

إن الأسرة أرقى آلية ضبطية ابتكرها الإنسان في تأنيس الغريزة الجنسية عند البشر، إذ أن عدم تحجيمها و ضبطها و تنظيمها تضحي حياتهم أشبه بالحيوانية، و تسمي تجمعاتهم أقرب إلى الفوضوية، تسيطر عليها البشاعة الجنسية التي تعبت بحياتهم الأخلاقية و الأدبية، و تبات خالية من المعايير الضبطية في تنظيم علائق و ارتباطات أفرادها، فتصل إلى حالة تمنعهم من تكوين أسر اجتماعية تتمتع بالاستمرار و النمو.

و ازدراء هذا التقابل المتضاد بين الغريزة الجنسية و تنظيم حياة التجمع البشري، ذهب بعقل الإنسان إلى ضبط الطرف الأول من التقابل لصالح الطرف الثاني، لكي ينظم تجمعاته و يؤسس لها ارتباطات منمطة حسب العلاقات القرابية الدموية، ويعطي لها بذات الوقت صفة تميزها عن التجمعات الحيوانية. فوضع لتجمعاته معايير متنوعة للزواج كأساس جوهري لبناء أول خلية، و من هنا نادت الشريعة الإسلامية و ما سبقها من الشرائع بتشريع الزواج، ولقد جاءت الأدلة قوية في الكتاب الكريم و السنة الشريفة حيث قال تعالى: " و انكحوا الأيامى منكم و الصالحين من عبادكم و إمائكم أن يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله." و غرضه الأسمى هو التماسك و حفظ النوع الإنساني لكن بطريقة شرعية، لأن العلاقات التي تتم خارج نطاقه تعد جريمة تخلف وراءها ضحايا لا ذنب لهم سوى أنهم ثمرة لعلاقة محرمة تصبغهم بصفة " غير الشرعي ".

و مع التقدم العلمي و التقني المذهل في ظل ثورة المعلوماتية ثم دخول العولمة و ما تتبعه من فرض التغيير في بنية المجتمعات و ما تتطلبه من مواجهة أشكال التغيير الحاصلة في بنية مجتمعاتنا إن كان في نظمها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، و السياسية، أو في برامجها و أساليب التنشئة الاجتماعية و الأسرية أو ما يرافقها من هزات متلاحقة نتيجة هذا التغيير و التحول.

و لا يمكن إنكار أو تجاهل دور العولمة و مساحة هذا الدور حسب معطيات كل بلد في تفاقم ظاهرة الطفولة غير الشرعية في الوطن العربي، كما أن هناك عوامل

عديدة غيرت معالم و تكوين العلاقات الاجتماعية و الأسرية بدءا من نقص الوازع الديني و عزوف الشباب عن الزواج بسبب انتشار الفقر و البطالة وغيرها.

و تبقى ظاهرة الأطفال غير الشرعيين من المشكلات الاجتماعية التي تتزايد خطورتها في المجتمعات المختلفة في العالم، و ليس من شك في أن هذا الموضوع يأخذ مكانا واسعا من الاهتمامات الدولية، على اعتبار أن الأبناء غير الشرعيين جزء من المجتمع البشري ككل ويشكلون شريحة من الطفولة التي تعتبر الإرث الذي يصنع به المستقبل ، فبقدر ما يكون الاهتمام بالأطفال جادا و حكيما و أي جهد يوجه لرعايتهم هو في نفس الوقت تأمين للمستقبل و تدعيم لسلامته، لذلك تعتبر رعاية الأسرة و الطفولة العملية البناءة و الأساسية في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التطور المتوازن البعيد عن الانحرافات و العلل الاجتماعية و القادر على التجديد و الابتكار و التمسك بالقيم و الأخلاق الفاضلة.

لذلك يعيش ملايين من الأطفال غير الشرعيين في جميع أرجاء العالم لفترات طويلة من حياتهم في أسر بديلة أو في مؤسسات تحت سلطة وإشراف سلطات معنية، و قد تحمل هذه المؤسسات أسماء عديدة مثل: ملاجئ الأيتام، و دور الأطفال، و دور الرعاية و غيرها. و يودع الأطفال في مثل هذه المؤسسات بسبب فقدان الرعاية الوالدية و الذي يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها: عدم شرعية العلاقة الجنسية التي أدت إلى ولادتهم خارج نطاق الزواج و تسببت في نبذهم و التخلي عنهم ليتم إيداعهم في هذه المؤسسات.

و يعتبر الأطفال غير الشرعيين جزءا من المجتمع لا يجوز النظر إليهم بدونية أو احتقار لأنهم ضحايا لا ذنب لهم و لا تلحقهم جرائم والديهم لأن الجرائم لا تورث، يقول أستاذ علم النفس شريف الجميل: "اللقيط لا ذنب له في جرائم والديه".

و لقد أجمعت الدراسات و البحوث أن الطفل المحروم من الرعاية الوالدية يعاني الكثير من الاضطرابات في شخصيته و غير متوافق مع مجتمعه، و قد يصل به الأمر

في بعض الأحيان إلى حد الموت الفيزيقي نظرا لظروف الحرمان الحسي و العاطفي الذي يعانيه الطفل، و هذا التأكيد على القوة العظيمة للأسرة و الارتباط بالوالدين يرجع بالدرجة الأولى إلى حقيقة أن الأسرة و أعضائها يمثلون أول انتهاكات الطفل الاجتماعية في السنوات الأولى المبكرة و التي تعد بحق خطيرة الأثر في النمو الاجتماعي و الانفعالي و الجسمي له.

و لهذا نجد أن البحوث التي أجريت في ميدان العلوم الاجتماعية و النفسية تؤكد ما تحدثه الآثار العكسية للحرمان من الأسرة و من الأم خاصة و ما يترتب على ذلك من افتقاد الطفل لهذه المحبة و الرعاية الأسرية، و أصبح من الواضح في هذا الموضوع أن الارتباط و الاتصال بشخص ما راشد يعد عنصرا ضروريا في النمو السوي، و هنا نشير إلى أنه ليس من الضروري أن يوجد الطفل في وسط يضم الوالدين البيولوجيين فقط لكي ينشأ سويا متوافقا، و لكن الأهم من ذلك إعطاء الطفل الحنان و الحب و منحه الثقة و الطمأنينة التي تعينه على التوافق مع مجتمعه فيما بعد... فالرابطة بين الطفل و والديه لا تحتاج لأن تحدث مع الوالدين البيولوجيين بل يمكن أن تحدث مع الوالدين البديلين أو مع من يقوم على رعاية الطفل.

و على أي حال فإن الحرمان من الوالدين له آثار شديدة الخطورة خاصة في حالة النبذ و عدم الاكتراث، فالانفصال المبكر و الطويل للأطفال الصغار عن أمهاتهم و آبائهم كان سببا أوليا لنمو سمة الجنوح و استمرار اضطراب السلوك، و قد استمد الباحث بولبي BOWLBY اقتناعه بهذا المنظور من خلال ملاحظاته على الأطفال المودعين بالمؤسسات الإيوائية و الذين لم يفلح غالبيتهم في أن ينمي علاقات شخصية وثيقة ومستمرة مع الآخرين و يتميزون بالتخلف في جوانب شخصياتهم.

ذلك إن وجود الوالدين يعني للطفل تحقيق حاجاته و ضمان إشباعها، فإذا غابا تضمن ذلك تهديدا لكيانه قد يفسره هو بخياله المحدود على أنه إهمال لشأنه و غضب عليه، و هذا معناه اضطراب العلاقة بينه وبين والديه ثم بينه وبين الآخرين فيما بعد

حيث يصبح الطفل ساخطا على العالم يصعب عليه أن يوفق بين حاجاته و متطلبات المجتمع، وذلك لأن شعور الطفل بأنه ليس لديه أسرة و محروم من والديه يخلق لديه شعورا بالضيق الاجتماعي و النفسي. و يأتي موضوع الدراسة ليفسر تلك العلاقة القائمة بين الطفل غير الشرعي من ناحية و الأسرة و المؤسسة البديلة من ناحية أخرى، مع البحث في الأبعاد و الآثار الناتجة عن الانفصال الحاصل بين الطفل و والديه بسبب النبذ و التخلي الراجع لعدم شرعية العلاقة التي جمعت بينهما.

ثانيا- فرضيات موضوع الدراسة:

بناء على الإشكالية السابقة يمكن ادراج الفرضيات المتعلقة بهذا الموضوع كما يلي:

أ- الفرضية الرئيسية:

- "إن انتشار ظاهرة الأطفال غير الشرعيين و تفشيها داخل المجتمع الجزائري كانت وراء ظهور كل من الأسر البديلة و المؤسسة الإيوائية."

ب- الفرضيات الثانوية:

1- "إن تخلي الوالدين الحقيقيين عن الطفل غير الشرعي كان وراء ظهور الأسر البديلة."

2- "إن تخلي الوالدين الحقيقيين عن الطفل غير الشرعي كان وراء ظهور المؤسسة الإيوائية."

3- "ما مدى حاجة الطفل غير الشرعي للأسرة البديلة و المؤسسة الإيوائية."

ثالثا- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

إن اختيار الباحث لموضوع دراسته قد تكون لأسباب واعتبارات كثيرة، منها ما هي ذاتية والمتمثلة في رغبته لتجسيد فكرة أو لتحقيق أغراض معينة يهدف إليها، أو قد

تكون لأسباب موضوعية يقدمها ويفرضها الواقع الاجتماعي الذي يعتبر المحفز الأساسي للبحث عن حلول المشكلات. ومن أهم الأسباب القائمة التي دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع:

1. الاهتمام الشخصي بالظاهرة والرغبة في التعرف على هذه الفئة عن قرب والتي هي جزء لا يتجزأ من الظواهر المنتشرة داخل المجتمع الجزائري.
2. الانتشار الواسع لهذه الفئة من الأطفال غير الشرعيين في الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة وأصبحت آثارها تهدد كل من المجتمع والأسرة.
3. التعرف على الأوضاع الاجتماعية و النفسية والقانونية والدينية للأطفال غير الشرعيين علما بأنه ليس لهم ذنب في ذلك حيث أنهم ولدوا بأنصاف هوية في وسط اجتماعي لا يعترف بهم.
4. قلة الدراسات حول الموضوع، فظاهرة الحمل دون زواج في المجتمع العربي الإسلامي موسومة بالعار والفضيحة مما يدفع بأصحابها إلى التزام الصمت والكتمان حول هذه الظاهرة.

رابعا- أهمية موضوع الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال طبيعة الموضوع الحساسة والتي تربط بين عدم استقرار المجتمع وظاهرة الأطفال غير الشرعيين، حيث يعد من المواضيع الهامة خاصة في هذه المرحلة التي يمر بها المجتمع الجزائري، والتي تميزت في معظمها بالعنف والإرهاب الذي مس البنية التحتية والفوقية للمجتمع، والتغير السريع الذي طرأ على مجتمعنا المحافظ ولذلك تتضح خطورة ظاهرة الأطفال غير الشرعيين وأهمية دراستها في تعدد الجوانب المرتبطة بها.

ومن هذا المنطلق يمكن حصر أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية:

1. تمثل ظاهرة الأطفال غير الشرعيين مشكلة اجتماعية سواء تعلق الأمر بالطفل نفسه أو بالمجتمع المحيط به، حيث يمثل هؤلاء الأطفال خطر على المجتمع ومصدر قلق على أنفسهم وخاصة عندما يجدون أنفسهم منبوذين من طرف الآخرين وشعورهم بعدم التقبل مما قد يجعل منهم في النهاية شخصيات عدوانية وإجرامية حاقدة على المجتمع وقواعده.

2. إن موضوع الدراسة الحالية يتضمن أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي، حيث تتمثل في خسائر مادية تهدر ولا تستغل كرأس المال، في السنة تنفق الدولة أموال طائلة لهذه الفئة من الأطفال وهي تعمل على الحد من هذه الظاهرة الخطيرة، لأن هذه الفئة من الأطفال غير الشرعيين يشكلون عبئا على الدولة وعلى المجتمع وعلى ذويهم.

3. وضع الأسس والقواعد التي يجب مراعاتها في الرعاية البديلة للطفولة ومستوحاة من الشريعة الإسلامية ومن جهة أخرى استرعى اهتمامي الكثير من المظاهر السلبية القائمة في أساليب الرعاية المؤسسية للأطفال الذين حرموا من رعاية أبيهم، كما أن النقص الهائل في الكتابات العربية التي تتناول مجال الرعاية البديلة للطفولة من الأهمية بمكان للقائمين على رعاية هذه الفئة من الأطفال وللدارسين والمختصين.

4. يعتبر ميدان البحث في وضعية الأطفال غير الشرعيين من الميادين الهامة في علم الاجتماع لأنه يمس استقرار وتوازن النظم والمؤسسات الاجتماعية إلى جانب كون الدراسة الحالية من الظواهر التي لم تتقبلها المجتمعات قديما ولا حديثا وهي تعمل على إيجاد الحلول المناسبة للتقليل منها أو القضاء عليها.

خامسا - أهداف موضوع الدراسة:

يرى ماركس أن الإنسان واعي وغرضي، فهو يعتمد في قيامه بالسلوك على القصدية لا على العشوائية، حيث أن كل فعل يقوم به الإنسان مهما كان بسيطا فإنه

يدرك أبعاده والهدف المقصود منه، إذا فكل بحث أو دراسة أهداف يحاول الباحث الوصول إليها أو التطرق إلى أهم تأثيراتها على الواقع الاجتماعي ومن أهم أهداف هذه الدراسة نذكر ما يلي:

1- تشخيص ظاهرة الأطفال غير الشرعيين ومعرفة الأسباب الكامنة وراءها في الجزائر.

2- تلمس قدرة علم الاجتماع على مجابهة مثل هذه الظواهر الاجتماعية.

3- وصف الوضعية الاجتماعية والأخلاقية والدينية والقانونية والنفسية للأطفال غير الشرعيين وعلاقة ذلك بالرعاية البديلة.

4- توجيه الاهتمام سواء للأسرة البديلة أو المؤسسات الإيوائية لضرورة العناية ومتابعة الأطفال غير الشرعيين قبل تعرضهم للانحراف.

5- إبراز احتياجات هذه الفئة " الأطفال غير الشرعيين " ومعرفة اهتمامات السلطات العمومية بها وإلى أي مدى استطاعت حمايتها.

6- استخلاص بعض الاقتراحات والتوصيات التي تساهم في إيجاد حلول لهذه الظاهرة.

سادسا- تحديد المفاهيم المتعلقة بدراسة الموضوع:

1- المفاهيم الأساسية:

أ- مفهوم الوضعية:

الوضعية هي الحالة التي تمثل الفرد، وصف مكانته ودوره في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والطبيعية والدينية... إلخ التي يعيشها الفرد وسط مجتمعه.

لقد ورد في معجم المصطلحات عربي فرنسي أن الوضعية هي: " المكانة والمنزلة"، " المركز والحالة ". وجاء في تعريف آخر في قاموس اللغة الفرنسية: "الوضعية هي مجموع الحقوق والواجبات التي يتميز بها الشخص داخل الجماعة أو النسق الاجتماعي ككل".

أما معجم العلوم الاجتماعية فقد اعتبر الوضعية هي: الحالة التي يعيشها الفرد في فترة زمنية معينة مرتبطة بجميع الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحالة الصحية بغض النظر عن كونها حسنة أو سيئة.¹

هذا المفهوم وضح الجوانب العامة التي ترتبط بها شخصية شخص ما، وقد حدد الفترة الزمنية التي نقيم حسبها هذه الوضعية والتي اعتبرها حالة وكأنها وصف لواقع حالة معينة دون ربط هذا الوصف بالتقييم الحسن منه أو السيئ.

بعد الطرح السابق تبرز مفاهيم عدة كالمراكز والمكانة والدور، والحالة، ونود توضيح أن هذه الدراسة ترى الوضعية على أنها الحالة الاجتماعية التي تعيشها الطفولة المسعفة في ظل الظروف المحيطة بها في مجتمع تحكمه منظومة قيمية محددة.

1. مفهوم المجتمع:

يقابل كلمة مجتمع في اللغة الإنجليزية كلمة society التي تحمل معاني التعايش السلمي بين الأفراد، بين الفرد والآخرين، والمهم في المجتمع أن أفراده يتشاركون هموماً أو اهتمامات مشتركة تعمل على تطوير ثقافة ووعي مشترك يطبع المجتمع وأفراد بصفات مشتركة تشكل شخصية هذا المجتمع وهويته.

ويرى " جورج هيربرت ميد " أن المجتمع ما هو إلا حصيلة العلاقات المتفاعلة بين العقل البشري والنفس البشرية.²

¹ - أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، لبنان ، 1993 ، ص 299 .

² - معن خليل عمر : نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط2 ، 1991 ، ص 195.

في العلوم الاجتماعية يميل العلماء لاعتبار " المجتمع " نظاما نصف مغلق تشكله مجموعة من الناس، بحيث أن معظم التفاعلات والتأثيرات تأتي من أفراد من نفس المجموعة البشرية. وتذهب بعض العلوم أشواطاً أبعد في التجريد حين تعتبر المجتمع مجموعة علاقات بين كيانات اجتماعية، تبرز في الانجليزية كلمة أخرى قريبة في المفهوم هي الكلمة المشتركة *Community* التي يعتبرها البعض التجمع أو الجماعة دون العلاقات المتداخلة بين أفراد الجماعة، فهو مصطلح يهتم بأن جماعة ما تشترك في الوطن والمأكل دون اهتمام بالعلاقات التي تربط بين أفراد الجماعة، بعض علماء الاجتماع مثل تونير Ferdinand Tönnies ، يرى أن هناك اختلافاً عميقاً بين الجماعة المشتركة والمجتمع ويعتبر أهم ما يميز المجتمع هو وجود بنية اجتماعية التي تتضمن عدة نواحي أهمها الحكم والسيطرة والتراتب الاجتماعي.

إن المجتمع البشري عبارة عن منظومة معقدة غير متوازنة تتغير وتتطور باستمرار حيث تدفع تعقيدات وتناقضات التطور الاجتماعي الباحثين إلى الاستنتاج المنطقي التالي:

إن أي تبسيط أو تقليل أو تجاهل تعددية العوامل الاجتماعية يؤدي حتماً إلى تكاثر الأخطاء وعدم فهم العمليات المبحوثة، وقد استقر الرأي على أن اكتشاف القوانين العلمية العامة مستحيل في مجال دراسات التطور الاجتماعي. فطريقة بحث المجتمع البشري كمنظومة بالغة التعقيد هي أن تعترف بمستويات مختلفة من التجريد ومقاييس الزمن، فالمهمة الأساسية للتحليل العلمي هي إيجاد القوى الرئيسية التي تؤثر على أنظمة معينة لاكتشاف القوانين العلمية المبدئية عن طريق التجرد من التفاصيل وانحراف القواعد.

إن في الأخير يمكن القول أن المجتمع هو مجموعة من الأشخاص المتفاعلين. وكما تستخدم الكلمة للإشارة إلى المجموعة التي تنظم الأفراد الذين يعيشون في مكان مشترك داخل موقع جغرافي مشترك، عموماً في وحدات اجتماعية حول قيم مشتركة،

وتماسك اجتماعي، كما يمكن أن تشير الكلمة أيضا إلى المجتمع المحلي أو المجتمع العالمي أكبر من الأسرة.

2. مفهوم الطفل:

الطفل لغة هو الصغير من كل شيء وأصل لفظ الطفل هو من الطفالة أي النعومة، فالوليد به طفالة ونعومة، وكلمة طفل تطلق على الذكر والأنثى والفرد والمجتمع، والمصدر طفولة.

والطفل في الشريعة الإسلامية، يستخلص مما جاء في كتب الفقه الإسلامي أن مرحلة الطفولة هي تلك المرحلة التي تبدأ بتكوين الجنين في بطن أمه وتنتهي بالبلوغ، والبلوغ قد يكون بالسن، وعلامات البلوغ عند الأنثى الحيض والحبل وعند الذكر الاحتلام والإحبال، فإذا لم يوجد شيء من هذه العلامات الطبيعية كان البلوغ بالسن، وقد اختلف الفقهاء في تقديره، فقدره أبو حنيفة في المشهور عنه بثمانية عشرة سنة وسبع عشرة سنة للفتاة وقدره صاحبان بخمس عشرة سنة لكل من الفتى والفتاة في حين ذهب ابن حزم الظاهري إلى تقديره بتسع عشر سنة.

ولعل رأي الجمهور يقترب أكثر من رأي علماء النفس في تحديدهم لسن البلوغ الجنسي لأن النضج الجنسي يختلف من فرد إلى آخر، وعموما يمكن القول أن البنات يصلن إلى النضج متأخرين عام في المتوسط، وفي الأغلب يحدث ذلك في الفترة من 14 إلى 15 سنة.

وجاء في قاموس علم النفس أن الطفولة هي مرحلة من الحياة تبدأ من النمو إلى المراهقة وأنها المرحلة النهائية الهامة لتغير المولود الجديد لينتقل ويصبح راشدا.¹

إن كلمة الطفولة هي المرحلة الأولى من حياة الإنسان والتي من خلالها يتشكل جانب كبير من شخصيته، والطفل يعني الولد أو البنت حتى سن البلوغ أو المولود ما

¹ - SALLAMY (N) :Dictionnaire de la Psychologie, Larousse , paris, 1989, P 89.

دام ناعما ومستمرًا في النمو، ويمكن حصر المرحلة العمرية لهذه الفئة منذ الولادة إلى غاية سن 18 سنة. حسب ما حددته الباحثة للدراسة.

3. مفهوم الطفل غير الشرعي:

تتفق أغلب الدول على مستوى العالم على تعريف الطفل كما ورد في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وهو أي شخص دون الثامنة عشر من عمره.

وتتباين التسميات حول الأطفال الذين يعرفون على أنهم غير شرعيين، فقد يطلق عليهم الأطفال اللقطاء، أو الفاقدين للرعاية الوالدية، أو مجهولي النسب، وحتى أحيانا ينعنون بألفاظ قبيحة كأولاد الحرام أو أولاد الزنا.

ويمكن اعتبار هذه التسميات شاملة نوعا ما مقارنة بلفظ "غير الشرعيين" التي تدل على فئة معينة وبخصائص محددة، فنجد اللقيط جاء نسبة لما يلتقط من الأرض فهو طفل لا يعرف نسبه ولا أصله¹، مطروح أمام المساجد أو على الأرصفة أو ضل عنه أهله دون التمييز (7 سنوات). فلا يكون بالضرورة ناتج عن علاقة غير شرعية.

أما بالنسبة للأطفال الفاقدين للرعاية الوالدية فالتعريف الشامل لهذه الفئة يرى أنهم يحرمون من رعاية الوالدين والأسرة للأسباب التالية

- * من فقد واليه بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية.
- * من فقد أبويه أو أحدهما لأي سبب من الأسباب.
- * من تم وضعه في مؤسسات نتيجة لأمر قضائي أو إداري.
- * الأطفال الذين يصلون إلى دول كلاجئين دون مصاحبة.
- * من يعيش ويعمل لفترات طويلة بعيدا عن المنزل (خدم المنازل).

¹ - UNICEF and ISS 2004.

* اللقطاء أو مجهولوا النسب.

ويغطي هذا التعريف كل فئات الأطفال المحرومين من الأسرة والرعاية الوالدية ولا يقتصر فقط على الأطفال غير الشرعيين.

والأطفال مجهولي النسب: هم الذين يولدون وهم مجهولوا الوالدين أو الأطفال غير الشرعيين الذين يكون أحد الوالدين غير معروف، وغالبا ما تكون الأم معروفة والأب يكون مجهولا، ويكون هذا الطفل ناتجا عن علاقة خارج إطار الزواج مما يجعل إمكانية وجود النسب غير واردة، ويدخل أيضا في إطار هذا التعريف الأطفال مجهولوا النسب نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية أو نتيجة الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة أو خارجها.¹

والمفهوم الذي يمكن اعتماده في هذه الدراسة هو الذي يشمل الأطفال الذين يولدون عن طريق علاقة غير شرعية، أي خارج نطاق الزواج الشرعي.

2- المفاهيم ذات الصلة بالمفاهيم الأساسية.

1- مفهوم الأسرة:

تشكل الأسرة ميدان بحث واهتمام الكثير من علماء الاجتماع لما لها من أهمية، فالأسرة هي الخلية الأساسية الأولى في المجتمع، وهي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع البشري.

والأسرة من الناحية اللغوية تعني: "أسرة الرجل، بمعنى عشيرته ورهطه الأدنون لأنه يتقوى بهم، والأسرة بمعنى عشيرة الرجل وأهل بيته".²

¹ - لمياء بلبل: واقع الرعاية البديلة في العالم العربي، دراسة تحليلية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، د ط س2008، ص 5.

² - ابن منظور: لسان العرب، المجلد الرابع، دار الفكر، بيروت، لبنان، د سن، ص 200.

ويعرفها قاموس علم الاجتماع " لا روس" بأنها جماعة من الأشخاص تربطهم رابطة الزواج، الدم أو التبني.¹

وتعرف الأسرة في جانبها الإنساني على أنها "جماعة بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة، تقوم بينهما رابطة زواجية مقررة، وأبنائهما، ومن أهم هذه الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة هي إشباع الحاجات العاطفية وممارسة ما أحله الله من علاقات جنسية وتهئية المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء"²

ولفظ الأسرة بالمعنى العلمي الاجتماعي يكون مقصورا على نظم الأسرة الزوجية وما تنطوي عليه من اعتبارات متعلقة بنطاقها ومحور الرقابة فيها.³

وقد جاء في قانون الأسرة الجزائرية، المادة الثانية، أن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمعهم صلة الزوجية وصلة القرابة.⁴

فالأسرة إذن هي مجموعة أفراد مترابطين بصلة الدم عن طريق الأب والأم أو أحدهما. وتمثل المؤسسة التربوية الأولى التي ترعى الأبناء، وتعمل على تنشئتهم وتطبيعهم اجتماعيا عن طريق التنشئة الاجتماعية وعلى هذا فالأسرة هي أولى المؤسسات الاجتماعية ذات الدور الفعال والمستمر في تنشئة أفرادها تنشئة اجتماعية متوافقة أو غير متوافقة مع أنظمة المجتمع العامة.

ب - مفهوم الأسرة البديلة

إن مفهوم الأسرة البديلة هو شكل من أشكال رعاية وتربية الأطفال الأيتام أو مجهولي الأبوين أو الأطفال الذين يتعذر على آبائهم رعايتهم بسبب مرضهم أو

¹ - J.SumpF, ET Mhugues : Dictionnaire se sociologie, PARIS ? 1978 , p131.

² - عبد الحميد منصور وزكريا أحمد الشربيني: الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 2000، ص 20.

³ - محمد التومي: نظام الأسرة في الإسلام، شركة شهاب- الجزائر، د س ن، ص 11.

⁴ - قانون الأسرة الجزائري: سلسلة النصوص التشريعية، الدار المغاربية للنشر والتوزيع، باتنة، 1984، ص 5.

احتجازهم في السجن، وقد ظهر هذا النمط من الرعاية بدلا من وضع الطفل في مؤسسة تقوم بالمهمة، وقد ساعد هذا الأسلوب في رعاية الأطفال المحرومين من رعاية أبويهم بدلا من تنشئة الأطفال داخل مؤسسات إيوائية تنعكس على حياة الطفل في المستقبل¹.

ويرى الباحثون أن فكرة الأسرة البديلة تقوم على احتضان طفل يتيم أو من في حكم اليتيم من قبل إحدى الأسر التي يعيش بينها كأحد أطفالها ويتظلل بمظلة الأسرة الطبيعية ويجد منها جميع الإشباعات التي يحتاجها سواء النفسية والاجتماعية أو المادية لينمو نموا متوازنا بين ركني الحياة الأسرية السوية (رجل وامرأة) ويحقق التكيف الاجتماعي النفسي المتوازن، وهو يختلف تماما عن نظام التبني فلا يوجد في هذا النظام تسمية الطفل باسم الأسرة وتبقى المحرمية قائمة إلى أن تقطع برضاع من الزوجة أو إحدى أقارب الزوجين ولا يوجد في هذا النظام مخادعة للطفل أو المجتمع فهو قائم على الصدق بخلاف التبني القائم على خلاف ذلك من أول يوم.

فالأسرة البديلة أو ما يسمى بالأسرة الحاضنة هي التي تقوم باحتضان الطفل المجهول أو المحروم من الأبوين بدلا من العيش داخل مؤسسة إيوائية، رغبة في الثواب من الله عز وجل لتعويضه عن أسرته الطبيعية التي حرم منها ليكتسب منها ما ينقصه من الاحتياجات الفردية والضرورية في تكوينه الاجتماعي والنفسي ويستقي منها المبادئ والقيم الدينية والأسرية والمفاهيم الاجتماعية العامة التي لا يمكن أن يحصل عليها في المؤسسة الإيوائية، على أن تكون الأسرة مكونة من أبوين عند احتضان الطفل، وأن يتوفر لديهم المكان المناسب لتنشئة الطفل غير الشرعي تنشئة صحية سليمة، وأن تكون الأسرة البديلة تقع ضمن النطاق الجغرافي الذي حددته الباحثة في الدراسة².

¹ - حمدي السكري: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعارف المصرية، مصر، 2000، ص 208 – 209.

² - عبد الله بن ناصر: أطفال بلا أسر، دار الفكر العربي، بيروت، 1999، ص 09.

ج- مفهوم المؤسسات الإيوائية:

المؤسسة الإيوائية هي مؤسسة تستقبل الأطفال اللقطاء أو الذين يتخلّى عنهم آبائهم وتقوم برعايتها وهذه المؤسسة إما أن تكون حكومية أو مؤسسة خيرية تشرف عليها الجهات الحكومية المسؤولة، وتعتبر هذه المؤسسات إحدى الحلقات في برنامج الرعاية حيث أنها تتلقى الطفل إما أن تحتفظ به وتقوم برعايته وتربيته أو تسليمه لأم بديلة تقوم بإرضاعه أو تسلمه لأسرة بديلة إذا كان كبيراً في السن.¹

كما قيل أيضاً أنها النمط السائد في معظم دول العالم ويتمثل في مؤسسة اجتماعية يوجد بها عدد من الأيتام أو من في حكمهم من ذوي الظروف الخاصة (غير الشرعيين) ويشرف عليهم عدد من المشرفين رجالاً ونساء وكانت تسمى قديماً الملاجئ ثم تغير اسمها إلى دار الرعاية.²

إن المؤسسات الإيوائية وهي مؤسسات يلتحق بها الصغير نتيجة عوامل تتصل بوالديه، حيث يتم التخلي عنه بعد ولادته، تهتم برعايته وتربيته وتحقق الشروط التي حددتها الباحثة وهي:

- أن تضم الأطفال ممن حرموا الحياة في أسرة طبيعية.
- أن تكون من الأطفال مجهولي النسب.
- أن تقوم بدورها في الرعاية الاجتماعية والنفسية للطفل.
- أن تحتوي على مجموعة من المشرفين للتعامل مع فئة الأطفال مجهولي النسب.

سابعاً- بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة:

¹ - حمدي السكري: مرجع سابق، ص 209.

² - عبد الله بن ناصر، مرجع سابق، ص 12.

* دراسة ضحى عبد الغفار 1976¹: وهي دراسة اجتماعية للمواليد غير الشرعيين في الأسر البديلة وفي المؤسسات الإيوائية والتي أجريت على عينة قوامها (34) طفلا غير شرعي في سن 12 سنة وكذلك على عينة من الأمهات غير الشرعيات وعددهن (118) أم مترددات على دار حماية المرأة والطفل خلال 17 عاما وكانت الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة هي المقابلات الحرة مع الأخصائيين الاجتماعيين في مجال الرعاية البديلة ومع الأطفال في الأسر البديلة، والأمهات البديلات، والأمهات غير الشرعيات، وبالإضافة إلى مقياس ملاحظة السلوك مع الأم وملاحظات على مسكن الأسرة البديلة بالإضافة إلى استبيان خاص بالأطفال غير الشرعيين اخل الأسرة البديلة وآخر خاص بالأسرة البديلة ذاتها... وقارنت بين هؤلاء الأطفال وأطفال المؤسسات.

* وكشفت نتائج الدراسة أن الأطفال غير الشرعيين المقيمين داخل المؤسسات كان لديهم إحساسا بعدم الرضا عن الحياة في المؤسسة وعدم القدرة على إقامة علاقة اجتماعية سواء داخل المؤسسات أو خارجها مع إحساس دائم بالعزلة الاجتماعية، غير أنهم يكونون مجموعة واحدة داخل المؤسسة رغم اختلاف أعمارهم، وذلك لشعورهم بأن وضعهم الاجتماعي واحد. أو لأن الراشدين داخل المؤسسة لا يمثلون له أي قيمة لانعدام الروابط القوية بينهم وبين الأطفال.

ولعل هذه الأخيرة أي النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه أنا فرويد ودان في دراستهما من قبل، بمقارنتهما أطفال الأسر البديلة بأطفال المؤسسات، وكانت الأخيرة أكثر أمية وانعزالية وأقل طموحا.... بينما كان أطفال الأسر البديلة أكثر طموحا أو أعلى تعليما وخاصة الأطفال الذين يدركون أن هذه الأسر البديلة ليست أسرهم الحقيقية، وكانت أهم المشاكل التي تقابل الأطفال غير الشرعيين الذين يدركون أن هذه الأسر ليست أسرهم الحقيقية هي شعورهم بوصمة العار التي تلاحقهم في كل مكان،

¹ - ضحى عبد الغفار المغازي: المواليد غير الشرعيين والمجتمع، دراسة اجتماعية للمواليد غير الشرعيين في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين الشمس، 1976.

وفي شهادات ميلادهم التي ليست بها أسماء والديهم البدلاء مما يعرضهم لكثير من الأسئلة في المدرسة.¹

* دراسة محمد بدرينة 1988²: وهي دراسة جزائية عن أثر الحرمان من الوالدين على شخصية الطفل، وتوصل فيها إلى نتائج تتفق مع نتائج أخرى عديدة ولقد أجريت الدراسة على مجموعتين من الأطفال (50 طفلا في كل مجموعة) من الأطفال المحرومين من الوالدين والأطفال في أسرهم الطبيعية، وكان سن الأطفال من 9 - 12 سنة، بالإضافة إلى دراسة أربع حالات في كل مجموعة دراسة إكلينيكية متعمقة واستخدم الباحث اختبار الشخصية الإسقاطي، واختبار رسم الأسرة، واستمارة البيانات الشخصية، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج هي أن صورة الذات لدى الأطفال المحرومين غارقة في مشاعر البؤس، والانعزالية، والافتقار للصور الوالدية المطمئنة، كما تسيطر مشاعر الذنب والقلق والدونية وانخفاض تقديرات الذات، كذلك اتضح عدم قدرة أطفال المؤسسات على إقامة علاقات عاطفية مستقرة مع المربيات بسبب تعددهن (تعدد الأمهات) وتغيرهن المستمر، كذلك وجد عدم استقرار للهوية الجنسية للطفل وتأرجح بين الذكورة والأنوثة، وكثرة الاستجابات العدوانية الشديدة، وباختصار فقد عكست شخصية الطفل المحروم من والديه حاجاته للحب والعطف وعكست كذلك عدوانا شديدا نحو الوالدين.

* دراسة إيمان القماح (1983)³: وتهدف الدراسة إلى معرفة أثر الحرمان من الوالدين على البناء النفسي للطفل اللقيط وذلك على عينة من عشرة أطفال (5 ذكور، و5 إناث) تراوحت أعمارهم من 4 إلى 8 سنوات، واستخدمت الباحثة اختبار تفهم الموضوع (الكات) واختبار الرسم الحر، واختبار الأسرة المتحركة، واختبار رسم

¹ - نفس المرجع السابق.

² - أسني محمد أحمد قاسم: أطفال بلا أسر، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص 182.

³ - إيمان محمود القماح: أثر الحرمان من الوالدين على البناء النفسي للطفل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1983.

الشخص "لماكوفر" واختبار اللعب الحر، وبينت النتائج أن من أهم ملامح البناء النفسي للطفل المحروم من الوالدين وعلاقته بواقعه هو أن صورة الذات لديه تحتويها المشاعر السلبية والاكتئاب والشعور بالدونية، وانخفاض تقديرات الذات كما أشارت النتائج أن صورة الجسم لدى الطفل المحروم مشوهة مبتورة عبرت عن ازدواجية الدور الجنسي والتأرجح بين الذكورة والأنوثة، وتشوبه صورة الجسم وأعراض من قبيل سرقة الطعام، والبوال العصابي، ضعف الضمير، كما اتسمت العلاقة بالآخرين بالتباعد الوجداني والشكوك والمخاوف والعدوانية.

* دراسة لمياء بلبل (واقع الرعاية البديلة في العالم العربي) دراسة تحليلية 2008:

تأتي هذه الدراسة لواقع الرعاية البديلة في العالم العربي التي يقوم بإعدادها المجلس العربي للطفولة والتنمية بالتعاون مع المنظمة الدولية للقرى الصديقة للأطفال وجامعة الدول العربية لدراسة المعايير الدولية للرعاية البديلة والاسترشاد بها وباتفاقية حقوق الطفل وذلك بهدف تطوير توجهات وإرشادات تعين على وضع معايير عربية للرعاية البديلة في العالم العربي، وترجع أهمية وجود مثل هذه المعايير إلى أنها تعمل على تنظيم عملية إيداع الأطفال في المؤسسات وتضع مقترحات واستراتيجيات وإجراءات لوقاية ولمنع انفصال الأطفال عن ذويهم، من ناحية أخرى وجود المعايير يضمن عدم وجود الأطفال في المؤسسات بدون داع.

وفي سياق الدراسة الحالية والتي تغطي جميع دول المنطقة العربية تم اعتماد الدراسة البحثية المكتبية والتي تعتمد تحليل المعلومات والبيانات المتوفرة وقد تم جمع البيانات من خلال تكليف لجنة تحضيرية قامت بالتواصل مع الأجهزة المعنية بالطفولة في الدول العربية والطلب إليها موافاة اللجنة بالمصادر الأولية من دراسات، تقارير، بحوث، وثائق، مشاريع استراتيجيات، تجارب.... إلخ. حول الأطفال فاقدى الرعاية الوالدية وحمائتهم وأنواع الرعاية البديلة المتوفرة أو المتاحة لهم.

كما اعتمدت الدراسة أيضا على مراجعة الدراسات والبيانات ذات الصلة بالموضوع كالتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية والتي قد تحتوي بيانات كمية إحصائية والدراسات الكيفية المتعمقة والتي صدرت عن مراكز بحثية محلية أو إقليمية أو دولية.

وعلى الرغم من أهمية البحث المكتبي كمنهج للدراسة وأسلوبه في رصد وتحليل ومقارنة البيانات على المستوى الإقليمي والدولي، إلا أنه لا يمكن له أن يستبدل الدراسة البحثية الميدانية في الحصول على بيانات أولية خاصة عندما لا تتوفر الدراسات والبيانات المطلوبة لموضوع البحث كما هو الحال بالنسبة للأطفال فاقدى الرعاية. وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الملاحظات العامة حول البيانات التي تم توفيرها:

- البيانات والدراسات المتوافرة تعكس بوضوح أن المنطقة العربية تعاني من نقص حاد في البيانات حول موضوع الأطفال فاقدى الرعاية الوالدية أو تلك الخاصة بالرعاية المؤسسية أو البديلة.

- لم تتوفر أي بيانات عن حجم ظاهرة الأطفال فاقدى الرعاية في الدول العربية والبيانات الإحصائية المتوافرة هي في معظمها تقديرات دولية عامة وبالتالي فإن مثل هذا النقص ينعكس على التحليل والنتائج المستخلصة ويعوق عملية المقارنة الشاملة هذه الظاهرة.

- اقتصر معظم تقارير الدول على استعراض أنواع الرعاية البديلة الموجودة والقوانين واللوائح التي تحكم مثل مؤسسات ودور الرعاية في بعض الدول.

- تم استلام بيانات ومعلومات من 11 دولة عربية منها الجزائر، السعودية، المغرب، قطر... وقلة المعلومات المتوفرة التي تخص الأطفال فاقدى الرعاية أو أوضاع الرعاية البديلة.

الفصل الثاني: الطفولة و الطفولة غير الشرعية.

أولاً - الطفولة:

1. تعريف الطفولة.

2. مراحل الطفولة.

3. حقوق الطفل.

4. حاجات الطفل.

5. مشاكل الطفولة.

ثانياً - الطفولة المسعفة:

1. تعريف الطفولة المسعفة.

2. تصنيف الطفولة المسعفة.

3. مشاكل الطفولة المسعفة.

ثالثاً - الطفولة غير الشرعية:

1. تعريف الطفولة غير الشرعية.

2. حقوق الطفل غير الشرعي.

رابعاً - الطفولة غير الشرعية في الوطن العربي.

أولاً - الطفولة:

1. تعريف الطفولة:

الطفل في اللغة هو الصغير من كل شيء، ويطلق الطفل في علم التربية على الولد أو البنت حتى سن البلوغ أو المولود مادام ناعماً، ويطلق على الشخص مادام مستمراً في النمو

وجاء في قاموس علم النفس أن الطفولة هي مرحلة من الحياة تبدأ من النمو إلى المراهقة وأنها المرحلة النهائية الهامة لتغير المولود الجديد لينتقل ويصبح راشداً.¹

يقال "الطفل" ويقصد به الناعم الرخص من كل شيء ومن ثم فالطفل في الإنسان هو صغيره الذي لم يشتد عوده والطفولة هي مرحلة من عمر الإنسان ما بين ولادته إلى أن يصير بالغاً مكتملاً قادراً.²

نهاية الطفولة: تلزم الإشارة إلى أن هذه النقطة بالذات ظلت على مدى الأزمان غير محددة بدقة، بحيث أعطي لتعريف الطفولة تعريفاً واسعاً لم تعرف معه نهايتها إلى أن أصدرت هيئة الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة بـ 20 نوفمبر 1989 معرفة الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر، ما لم يبلغ الرشد بموجب القانون المطبق عليه". ومن ثم فلفظ الطفولة يستوعب كل المراحل التي يقطعها الإنسان منذ ولادته إلى أن يصل سن الرشد، أي وهو صبي ثم يافع ثم شاب.

عندما نقول طفل نقول تلقائياً "رجل الغد"، ومعنى هذا أن الطفولة تقتضي عناية خاصة وحماية قانونية زائدة، إن أردنا فعلاً أن تكون نساء ورجالا صالحين، فحسب تكوين وتربية الطفل ليست قضية الطفل المعني فحسب، وإنما هي قضية المجتمع الذي سينصهر فيه وقضية الأمة بكاملها، إذ تلزم كل الطاقات الفاعلة بالإسهام في توفير الجو الملائم لحسن تربية وتكوين النشء وتهيئته لمواجهة الحياة. و يأتي التشريع في المقام

¹ - SALLAMY (N) :Dictionnaire de la Psychologie, Larousse , paris, 1989, P 89.

² - رجاء ناجي: الأطفال المهمشون قضاياهم وحقوقهم، مرجع سابق، WWW. Iseco.org.ma

الأول لأنه دون إجبار قد لا يلتزم الكبار باحترام الواجبات الملقاة على عاتقهم تجاه الصغار.

حتى عهد قريب لم يكن الطفل يشكل موضوعا مؤرقا، ولا الناس كانوا يهتمون بحقوقه وواجبات المجتمع اتجاهه. لكن مع تعقد الحياة الاجتماعية، تبعا لتحولات أنماط الإنتاج تفاقمت قضايا الطفل وبات يشكل خطرا على نفسه وعلى المجتمع، ومع التحولات المجتمعية وزحمة الحياة والامتداد العمراني، أضحى الطفل محل اعتداءات حتى من أقرب أقربائه. ومع الأيام تعقدت الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية التي يفرزها تهميش الأطفال وحرمانهم من حقوقهم، وزاد الأمر خطورة بالمجتمعات التي لم تمنح الموضوع ما يستحقه من عناية، فعدم الاعتناء بالطفل في ظل المتغيرات الحديثة يحوله إلى مصدر للخطر على نفسه وعلى غيره.

والطفل غير السوي يحتاج للعلاج و للرعاية و لإعادة التأهيل، لا للنبد والعقاب، من ثم فالطفل في حاجة متنامية لحقوق تحميه من الأخطار والأضرار التي تعترضه. وهذا ما دفع بهيأة الأمم المتحدة للاهتمام بالأطفال والطفولة.¹

أما الإسلام فكان أسبق من غيره للعناية بالطفل وتسخير كل الطاقات لتوفير حياة متوازنة، قادرة على إعداد رجل المستقبل يكون سويا و صالحا. إنما كيف يتصور في ظل شرع يدعو للعناية بالطفل ويهيئ له كل الظروف ليعيش حياة كريمة وفي ظل قانون وضعي (من وضع البشر) يدعو بإلحاح للاهتمام بالطفل طاقة المستقبل، تتحول جيوش من صغار السن في العالم الإسلامي بأسره إلى فئات محرومة لا تستفيد من الحقوق التي أقرها الشرع، ولا تلك المستلهمة من العدالة الطبيعية؟

سوف نعدد في مقارنة وإيجاز الحقوق المعترف بها للطفل في الظروف العادية ثم الظروف الصعبة التي تكون سببا في حرمانه وعدم اندماجه في مجتمعه.

¹ رجاء ناجي: مرجع سابق، WWW. Isecso.org.ma

2- مراحل الطفولة:¹

- الطفل الحديث الولادة:

وهي أقصر فترة من فترات النمو خلال الحياة وتبدأ من لحظة الولادة إلى فترة أسبوعين.

- مرحلة الرضاعة:

وتبدأ من الأيام الأولى من عمر الطفل وتمتد في نهاية السنة الثانية من عمره، وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

* سرعة النمو والتغيير الجسدي والنفسي.

* زيادة تحكمه الحركي.

* تعد فترة تأسيس للعديد من السلوكيات و الاتجاهات.

- مرحلة الطفولة المبكرة:

وتبدأ من سن عامين إلى ستة أعوام، ومن أهم ما يميز الطفل في هذه المرحلة هو اعتماده بدرجة كبيرة على من حوله، بالرغم من أنه يميل إلى الاستقلال والذاتية، ولكن ليس معنى ذلك أنه أصبح بالفعل مستقلاً، بل هو يشعر تماماً أنه لا غنى له من الاعتماد على الكبير، وتتميز حياة الطفل في هذه المرحلة بالآتي:

* اعتماد الطفل بدرجة كبيرة على من حوله.

* قصور قدرات الطفل الجسمية والعقلية عن مساعدته على تحقيق أهدافه أو إشباع حاجته أو مشاكله.

* تعرض الطفل لمواقف إحباطية متكررة نتيجة كثرة الأوامر والنواهي الصادرة من الوالدين.

¹ عبد الباقي زيدان: الأسرة والطفولة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1980، ص ص: 99 - 100.

* التغيير المفاجئ في معاملة الوالدين للطفل في هذه المرحلة، خاصة في حالة ميلاد طفل جديد في الأسرة.

وأهم ما يعانيه الطفل في هذه المرحلة:

* المخاوف بأنواعها الشرطية و المرضية والقلق، وللآباء الدور الكبير في نمو تلك المخاوف.

* نوبات الغضب وكثرة احتياجات وطلبات الطفل.

* الغيرة خاصة بسبب نقص الاهتمام، أو التفرقة بين الإخوة.

* حب الاستطلاع الذي يظهر في كثرة الأسئلة وتناول الأشياء بفحصها وجمع معلومات عنها، ويعبر الطفل عن نفسه في هذه المرحلة خصوصا عن طريق الأحلام واللعب، مما قد يخفف عنه حدة تلك الانفعالات، ويعد في نفس الوقت وسيلة جديدة للكشف عنها بل ولعلاجها أيضا.

- مرحلة الطفولة المتأخرة:

وتبدأ من 5 إلى 15 سنة فالطفل في هذه المرحلة يسعى إلى تأكيد استقلاليتته، إذ يكون قد وصل إلى مرحلة تبلورت فيها فكرته عن نفسه، وقد يصطدم في سبيل تأكيد هذه الفكرة بسلطة الكبار مما قد يؤدي إلى الشعور بالعداء نحوهم فيسعى في تصرفاته إلى الحذر منهم والتكتم فيما يقوم به. ولما كانت هذه السن تميز انطلاقه خارج المنزل فيصبح إرضاء أصدقائه أهم عنده من إرضاء والديه، ويتميز الطفل في هذه المرحلة بالنشاط الجسماني الزائد الذي يصرفه في اللعب خاصة الخشن، وتكون رغبة الطفل في حب الاستطلاع كبيرة إذ يسأل ويستفسر عن كل شيء يصادفه ويصر على الحصول على إجابات للأسئلة، أما من حيث النمو الاجتماعي فيرى "بياجي"¹: أنه في هذه المرحلة يبدأ في تصحيح فكرته عن نفسه وتساعد اللغة على التحرر من مركزية الذات ويبدأ إحساسه بآراء الغير، وفي اكتساب السلوك الاجتماعي الذي يساعده على الاندماج في الجماعة.

¹ -جابر عوض سيد حسن، خيرى خليل الجميلي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتبة الجامعية، 2000، ص 45.

وفي الأعوام الأخيرة من هذه المرحلة تظهر القدرة على الابتكار وانخراط الأطفال مع بعضهم في جماعات تصبح معاييرها لدى الطفل أهم من معايير الأسرة ويتعاضد تأثير هذه الجماعات على الطفل من حيث تحديد اتجاهاته، وآماله، وأوجه نشاطه، وقد لوحظ أن الذكور يميلون إلى بعضهم وكذلك الإناث.

- مرحلة المراهقة:

وهي المرحلة الحرجة في حياة الطفل ينتقل فيها من عالم الصغار إلى عالم الكبار، تتميز بحدوث عدة تغيرات جسمية ونفسية تؤثر على الطفل وأسرته، وتبدأ من 12 إلى 18 سنة يحاول فيها الطفل تقليد الكبار ومحاكاة تصرفاتهم، وتكوين شخصية تميزه عن بقية أقرانه، وتحتاج هذه الفترة إلى وعي واهتمام زائدين من طرف الأولياء لاحتواء الطفل وتوجيهه، فهو يتميز بعدوانية نحو الأفراد وحب السيطرة وفرض الذات. والتغيرات الجسدية والنفسية تشعر المراهق بالحاجة إلى الاستقلال والابتعاد عن الكبار من أجل تأكيد الذات، حيث تضعه هذه التغيرات في موقف حساس ومواجهة دائمة مع الأهل خاصة.¹

وعلى الوالدين تفهم هذا الاتجاه، ومد يد المساعدة إليه في رسم صورة لنفسه كشخص كفء ومقبول من الآخرين ومحبا في قلوبهم، فالمراهق بحاجة إلى ثقة كبيرة في أهله وتشجيعهم له. فضلا عن انتظام التفاعل بين الأبوين والأبناء في إطار من الدفء وليس التدليل، ويمكن تحديد طابع التنشئة الذي يمكن في ظله ظهور فرد مبدع على النحو الآتي:

* إعطاء الأبوين لأبنائهم قدرا كبيرا من وقتهم وجهدهم لرعاية مواهب الأبناء منذ الطفولة المبكرة، وذلك بإحاطتهم بكل ما ينمي مواهبهم وطموحاتهم.

* إتباع أسلوب التربية الذي يأخذ صورة التوجيه وليس الضغط، الترشيح وليس السيطرة، فضلا عن التخليق في حياة الطفل لكي تنمو لديه فكرة أنه بإمكانه التنبؤ بالعالم المحيط به ومن ثم معالجة هذا العالم والتحكم فيه.

¹ جابر عوض سيد حسن، خيرى خليل الجميلي: مرجع سابق، ص: 58 - 60.

* تقبل الفروق الفردية الموجودة عند الأطفال ومعرفة أن كل طفل يختلف عن بقية الأطفال ولا يمكن فتح مجال للمقارنة لكي لا نظلم الطفل، ونترك له حرية ليعبر عن مواهبه وذاته.

* إعطاء الطفل قدرا من الاستقلال، سواء في ممارسة الهوايات والاهتمامات أو في تكوين رؤى خاصة به، فليس من المفروض أن نتحدد للطفل الكيفية التي يتعامل بها مع موضوعات اهتمامه إلا في أضيق نطاق ممكن، وعندما يحدث هذا فليكن فقط في إطار الاهتمام بما يفعله الطفل.

* الثقة في الطفل وإمكانياته والتعامل معه على أن له شخصية قادرة على الاستبصار والمشاركة في مواقف الحياة المختلفة، ويتم ذلك من خلال التعايش مع الطفل فيما يثيره من موضوعات مختلفة التي كثيرا ما يضيق بها الآباء، فهذه الوسيلة التي تجعل الطفل قادرا على أن يحدد فيما بعد الصيغة التي يحقق بها ذاته في الحياة.

3- حقوق الطفل في الظروف العادية:

كثيرة هي الحقوق التي منحت للطفل، لكنه لا يمارس حقوقه في البداية بنفسه إنما يطلب من الكبار تأمينها له، وسنكتفي هنا بالتركيز على أهم هذه الحقوق وسندرجها من منظور الشرع والقانون الوضعي.

- الحق في المجيء في الحياة:

تبدأ حقوق الطفل منذ أن يكون جنينا في بطن أمه، فمن حقه قبل ولادته أن تكون العلاقة التي تجمع بين والديه علاقة شرعية قائمة على عقد زواج صحيح لأنها تمثل ضمانا وأمانا له، لذلك يعد الزنا اعتداء على الطفل نفسه¹.

وقد سؤل عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " ما حق الولد على أبيه؟" فقال: " أن ينتقي أمه، ويحسن اسمه، ويعلمه القرآن".

¹ عوض إسماعيل: حقوق الطفل في الإسلام، دار قباء للنشر و التوزيع، دمشق، ص 18.

كما اعتبر الإجهاض تعدياً على حق الجنين في المجيء إلى الحياة لذلك تحرّمه معظم الدول والشرائع، تحريماً مطلقاً أياً كان عمر الجنين في حين تدرج البعض في التعامل معه، أما بعد نفخ الروح فيه، فيجمع الكل على تحريمه، ما لم يكن الإجهاض ضرورياً لإنقاذ الأم.

- الحق في الحياة:

بمجرد أن يولد الطفل حياً فإنه يكتسب مباشرة الحق في الحياة، ويتساوى بذلك مع أي نفس بشرية، ويجب أن يعامل كإنسان له شخصيته وكرامته.

و قد أقام الإمام الغزالي من مذهب الشافعية أحكاماً متدرجة في تجريم المساس بالطفل بحسب تطور الجنين، إذ يرى أنه: " عندما تستعد اللقيحة لاستقبال الحياة، فإفساد ذلك جنابة، فإن صارت نطفة كانت الجنابة أفحش، وإن نفخت فيها الروح واستوت الخلقة ازدادت الجنابة تفاحشاً، ومنتهى الجنابة هي بعد الانفصال حياً.¹ بمعنى يحرم قتل الطفل بعد الوضع تحريمي مطلقاً.

- الحق في الحرية:

تولد الحرية كاملة مع ولادة الطفل، فهي حق مكرس له ومحمي لكي ينشأ من النواحي البدنية والروحية والاجتماعية على غرار طبيعي في ظروف تتسم بالحرية والكرامة، وقد حصل إجماع من القانون المقارن والآفاق الدولية (اتفاقية 1989) على تجريم كل اعتقال للأطفال أو الحد من حرياتهم لأي سبب كان ولو في زمن الحرب.

- الحقوق القانونية للطفل:

يجب أن يكون للطفل منذ ولادته الحق في أن يتحصل على هوية قانونية بمكوناتها الأساسية: الاسم، والنسب، والجنسية، لذلك ألزمت القوانين الأبوين بتسجيل هوية الطفل في سجل رسمي، معتبرة كل تحريف في الهوية فعلاً محرماً.

¹ نفس المرجع السابق، ص 19.

والإسلام هنا أيضا كان أسبق من غيره لحماية وحفظ هوية الطفل، إذ حث بإلحاق نسب الطفل لوالديه، ومنحه اسما محببا للنفس، لا يشعره بالإحراج عندما يكبر، قال تعالى: "ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان"¹. ثم أقر للطفل الحق في الانتساب لأسرة، وجعل ذلك واجبا دينيا ودنيويا على عاتق الآباء، قال تعالى: "ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله."²

- حقوق الطفل على الأسرة:

للطفل على الأسرة مجموعة من الحقوق تبدأ بمجرد ولادته ويتحملها الوالدان، بحيث تثبت بنوة الطفل متى كان نتاج زواج شرعي، كما يثبت أيضا بالإقرار أو الاعتراف من طرف الوالدين، ويجب أن لا يفصل الطفل عن الوالدين في مستهل حياته، إلا في حالات استثنائية، كما يجب أن يحظى قدر الإمكان بالمحبة والتفاهم كما يجب أن ينمو تحت رعاية والديه ومسؤوليتهما وعلى كل حال في جو من الحنان، يكفل له الأمن من الناحيتين المادية والأدبية.³

ويعتبر حق الطفل في الأسرة واجبا ومسؤولية كبيرة على عاتق الأسرة ذلك أن الأسرة تحمل مسؤولية توفير الرعاية والحضانة والتربية والإنفاق والتدريس و التحسيس بالأمان والدفع بهدف تحقيق نفسية سوية للطفل.

- حقوق الطفل لدى الدولة:

من حقوق الطفل لدى الدولة أن توفر له الظروف الكفيلة بتكوين أطفال أسوياء ورجال مقتدرين من ثم أقرت غالبية الدول حق الطفل في التربية والتعليم ويجب أن يكون في مراحله الأولى والأساسية على الأقل مجاني وإلزامي، وأيضا الحق في أن ينشأ وينمو في صحة وعافية وتحقيقا لهذا الهدف يجب أن تمنح له الرعاية والوقاية. كما أن له الحق

¹ القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية 11.

² القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية 5.

³ إسماعيل عوض: مرجع سابق، ص 11.

في التغذية الكافية والمأوى والرياضة والعناية الطبية، وإعفائه عن العمل، وإذا اقتضى الحال لأن يشتغل، فيلزم تحقيق ظروف عمل تلائم نعومته.¹

4- حاجات الطفل:

إن للطفل احتياجات كثيرة في كل مرحلة من مراحل حياته المختلفة لابد منها لتحقيق النجاح وإظهار الجوانب الإبداعية في حياته و تقع على عاتق الأسرة مهمة تلبية احتياجاتها، كما أنها تقوم بغرس القيم الاجتماعية والأخلاقية وتنظيم سلوك الطفل، وتفرض الضوابط الاجتماعية التي تساعد على الحياة في المجتمع، كما توجد في المجتمع مؤسسات خاصة مهمتها تلبية احتياجات الطفل من أجل تكوين الجيل الجديد، وتتمثل أهم احتياجات الأطفال في²:

أ- الحاجات الاقتصادية:

وهي التي تتمثل في الجوانب المادية والتي يحتاج إشباعها موارد مالية واقتصادية تعتمد عليها الأسرة وتوفر للطفل ويظهر ذلك الجوانب التالية:

- المسكن الصالح:

الذي يعيش فيه الطفل ويحميه ويوفر له الأمن والراحة والذي يضمن للطفل الهدوء والخصوصية والاستقلالية بعيدا عن الحياة خارج الأسرة، والمسكن يكون مملوكا أو مؤجرا بمقابل مادي، ولا بد من تجهيز السكن وتوفير كل ما يتعلق بإعداده من إضاءة وكهرباء وغاز وغيرها من الخدمات.

- المأكل والغذاء:

يحتاج الطفل إلى الأكل الصحي المناسب وفقا لحاجات الجسم من بروتينات، نشويات، سكريات، دهنيات، أملاح ومعادن، حديد، فيتامينات، وغيرها.

¹ محمد سيد فهمي: أطفال الشوارع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط1، 2000، ص35 .

² جابر عوض سيد حسن، د. خيرى خليل الجميلي: مرجع سابق، ص ص: 151 - 160.

- الحاجة للرعاية الصحية:

إن الحاجة لتوفير الرعاية الصحية للطفل تبدأ مع بداية تكوينه خلال أشهر الحمل الأولى، وتستمر هذه الحاجة بعد الولادة، وتتنوع الحاجات الصحية حسب مراحل العمر المختلفة مع وجوب توفير الرعاية الصحية للطفل باعتباره حقا أساسيا، وقد أظهرت المسوح والدراسات التي أجريت في الدول النامية بأن كثير منها يعاني من عدم توفير رعاية صحية ملائمة للأطفال، وأن قصور الخدمات الصحية للأطفال يعكس عدة آثار منها ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال الرضع والأطفال بصورة عامة، وذلك نتيجة لسوء التغذية والفقر وعدم توفير الخدمات الطبية لعلاج كثير من الأمراض.¹

د. الحاجة إلى الملابس:

بكل ما يتميز به وبكل أنواعه صيفي وشتوي، تبعا لظروف الملابس وأوقاته داخل المنزل أو أثناء الخروج وكلها بلا شك تحتاج لتكلفة مادية بجانب الأحذية وتوفير ملابس الأعياد والمناسبات.

ب- الحاجات العاطفية و النفسية:

وهذه الحاجات ضرورية حيث تعتبر غذاء آخر لا بد أن يشبع بالحاح واستمرار لدى الطفل، فهي القوة المعنوية التي تعطي للطفل، وبغير إشباع الطفل عاطفيا ونفسيا فإن الطفل لا ينمو نمو صحيا، ولا تتوافر لدى الطفل الصحة النفسية التي يجب أن تتحقق جنبا إلى جنب مع الصحة البدنية والجسمية باعتبارهما ركنان أساسيان لحياة الطفل الصحية وبهما يتحقق التكامل والتوازن في النمو والنضج السليم للفرد²، وتتمثل الحاجات العاطفية والنفسية لدى الطفل في ما يلي:

- الحاجة للحب:

يحتاج الطفل لأن يشعر بأنه محبوب لدى من حوله بدأ من الأم إلى الأب وغيرهم، والطفل يظل متعلقا بهذا الحب ويطالب بالمزيد منه، ومن ثم يجب ألا يهدد بالحرمان منه

¹ محمد سيد فهمي: رجع سابق، ص 37 .

² محمد سيد فهمي: مرجع سابق، ص 55.

لأي سبب من الأسباب، فهو يحس به منذ بدء حياته، بما يشعر به من دفء الحب الذي يحصل عليه من أمه وهي تحضنه وترضعه، أما إذا شعر الطفل بأنه مكروه فإن ذلك يسبب له الكثير من المشكلات وينعكس على سلوكه في صور العزلة والانكماش والخجل والغيرة من الآخرين والعدوان عليهم.

- الأمن والأمان والاطمئنان:

الطفل في حاجة ماسة للأمن والأمان والاطمئنان في حياته في كنف أسرته، والحب عنصر من عناصر الأمن في حياة الطفل كما أن الاستقرار العائلي والعلاقات المتوازنة بين أفراد الأسرة بدء من علاقات الوالدين والتزامهما بالحياة الأسرية السليمة وأداء الوظائف الأسرية المتوقعة في تعاون وثيق، وتكيف وتوافق كاملين بعيدا عن الصراعات والمنازعات الزوجية.

- التقدير والاعتبار:

يحتاج الطفل دائما إلى التقدير وأن يكون له مكانا مرموقا في الأسرة، وأن أعماله تتال التشجيع والتقدير من البالغين حوله، بدءا من الأبوين إلى المدرسين إلى المشرفين في النشاطات المختلفة، فتقديره على صدق ما يقول وإتقان ما يعمل واحترامه على المساهمة في عمل يوديه، أو محاولته أداء لعبة كان يصعب عليه أداؤها وتعليق على كتابتها أداها أو رسما له والتتويه بعمل قدمه، كل ذلك من الأمور الهامة التي تحقق إشباعا لحاجة من الحاجات الأساسية وهي تقديره واعتباره. والتقليل من قدر الطفل والعمل الذي يقوم به ولنشاطه وتقدمه وتطوره قد يؤثر على تحصيله الدراسي.

- الحاجة لأن يكون دائما محل الاهتمام والانتباه:

فالطفل يسعى دائما أن يلفت النظر ويتابع في حركته ونشاطه وتصرفاته وألا يهمل وهو دائم الاستجابة والتفاعل مع من يعطيه الاهتمام والانتباه في المنزل في المدرسة في المجتمع، والجيرة، والأقارب... إلخ

- الحاجة إلى الحرية والسلطة الضابطة:

إن الحاجة إلى الحرية حاجة أساسية عند الإنسان وخاصة عند الأطفال، لأنها تعطيهم الفرص للتعبير عن أنفسهم والانطلاق في اللعب والحركة التي تعتبر قاعدة لتدريب قدراتهم وميولهم والمجتمع السليم هو المجتمع القادر على إطلاق حرية الطفل ولكي تصبح حرية طاقة بناءة لابد وأن تسير في إطار ضوابط اجتماعية والسلطة الضابطة هي مجموعة السلوك والقيم الاجتماعية التي يراعي أن يمارسها الطفل عن اقتناع ويجب ألا يترك للطفل الحرية الكاملة ولا نحرمة الشعور بالاستقلال والحرية بل لابد أن تكون ممارسة الحرية في إطار السلطة الضابطة أي في حدود تعلمه لحقوقه وواجباته.¹

ج- الاحتياجات التعليمية:

والمقصود بالاحتياجات التعليمية إعطاء الفرص لكل الطفل في ظروف ملائمة وبطريقة سليمة ليكتسب القدر المناسب من التعليم الذي يمكنه من التعرف على البيئة المحيطة وأن يتابع أحداث التطورات العلمية والإنسانية في العالم ومن هذه الاحتياجات:

* الاحتياجات التعليمية أساسية في حياة كل طفل لكي يصبح عضوا عاملا في المجتمع وتؤهله للحصول على مكانة فيه.

* يجب توفير المكان المناسب لكل طفل لكي يحصل على حقه في التعليم.

* يجب توفير العدد الكافي من المدارس التي تستوعب الأطفال والمدرسين المؤهلين.

* الاهتمام بمرحلة ما قبل المدرسة، خاصة بعد انتشار ظاهرة خروج المرأة للعمل وإنشاء دور حضانة متخصصة برعاية الأطفال.

* يجب أن يكون محتوى التعليم يتماشى مع احتياجات الطفل ومستلزمات حياته.

¹ محمد سيد فهمي: مرجع سابق، ص 57.

د- الحاجات الاجتماعية:

للطفل حاجات اجتماعية يمكن استعراضها:

أ. انتمائه إلى أسرة أو أسرة بديلة لأن ذلك وضع اجتماعي ضروري في حياة الطفل ومكانته في المجتمع.

ب. إن الحاجة إلى الأصدقاء ضرورة من ضرورات الحياة الاجتماعية بالنسبة للطفولة لأنها تمثل المجتمع الحقيقي للطفل، وجماعات الأطفال في كافة مراحل الطفولة تمثل في نظر الطفل المجال الذي يستطيع أن ينشط ويحقق اندماجه فيه، ويستمتع بما توفره من المنافسة. وتبدأ الصداقات في المنزل مع الإخوة والأخوات ويعتبر هذا المجال من أهم المجالات في تكوين الصداقة الدائمة، وتتشعب صداقات الطفل باتساع مجالات علاقاته التي تمتد إلى دار الحضانة أو الأقران من الجيران وأصدقاء المدرسة.¹

ج. الطفل في نموه خصوصاً في المراحل الأولى يحتاج إلى من يوجهه ويأخذ بيده، والطفولة هي أنسب مراحل العمر للتعلم ولكن تتسم بالعجز وعدم القدرة على مواجهة مطالب التعلم دون مساعدة أو توجيه.

د. تعتبر الحاجة للعمل من أهم الحاجات الاجتماعية ويبدأ الطفل في إشباع هذه الحاجات عن طريق ممارسة الأنشطة والهوايات العملية التي يكتسب عن طريقها مهارات تجعله قادراً على تحديد المهنة التي سيزاولها في مستقبل حياته.

هـ. توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة له كدار الحضانة والأسر المضيفة كبديل عن البيت والمعاونة المنزلية إذا ما تعرضت الأسرة إلى ما يعيق وظيفة الأم لمرض أو هجر أو انفصال أو غير ذلك.²

و. أن يتوفر للطفل برامج التأمين والضمان الاجتماعي، سواء كانت له أسرة أم لا.

¹ هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1992، ص 60.

² هشام شرابي: مرجع سابق، ص 62.

هـ - الحاجات الثقافية:

فالخبرات اليومية التي يصادفها الطفل تعتبر مادة ثقافية جديدة بالنسبة له وتأتي بالممارسة أكثر من التقليد النظري، وتعتبر الإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والجرائد والمجلات والكتب والإنترنت أهم الأدوات الثقافية كما أن اللعب يعتبر أداة ثقافية هامة فمن خلالها يتفاعل مع غيره وتتشكل ثقافته.

و - الحاجات الترويحية:

الترويح حاجة أساسية للأطفال لأنه المجال الأساسي للتعبير وعن طريقه يدرك ذاته ويختبر قدراته مثيرا ومستجيبا ومن أبرز برامج الترويح للطفولة:

- * الهوايات العملية المنزلية كتربية الدواجن والطيور والأسماك.
- * الهوايات الفنية كجمع الطوابع البريدية والموسيقى وزرع الزهور والرسم.
- * برامج الإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح.
- * المكتبات المنزلية.
- * الاجتماعات بالأعياد والمواسم.
- * الأندية الرياضية ومعسكرات الكشافة والمخيمات الصيفية وتوفير الملاعب لممارسة الهوايات الرياضية.

ي - الحاجات التشريعية:

إن الطفل كائن ضعيف لا يقوى على حماية نفسه ولا المطالبة بحقوق يستحقها، ولا التمييز بين ما يضره وما ينفعه، ولا السعي نحو رعاية عرضية بديلة لرعاية الأسرة ولا اتخاذ إجراءات قانونية لإبعاد خطر يهدده، وباختصار فإن للطفل حاجات يجب أن يحميها المجتمع بالتشريع القانوني الملزم والقوانين الاجتماعية التي تحمي حقوق الطفل، وفي العشرين من شهر ديسمبر عام 1959 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل، وعلى الرغم من أن كثيرا من تلك المبادئ التي جاءت في الإعلان قد تتضمنها

الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان عام 1948 لكن الجمعية العامة للأمم المتحدة ارتأت أنه طالما للأطفال تلك الأهمية البالغة لتحقيق مجتمع عالمي صحي، فإنه من الضروري انفراد الطفل يتم فيه الاحتفال بالأطفال وتوجيه الاهتمام إلى أحوالهم وظروفهم وتسهيل الضوء على مشاكلهم ومحاولة إيجاد الحلول لها وتقديم خدمات للطفل كالرعاية والتأمين الذي توفره الدولة لفئات المواطنين في المجتمع، ومنها على وجه الخصوص فئة الأطفال.¹

وتبدأ حاجات الطفل التشريعية بحقه في النسب لأبيه وأن تكون له شهادة ميلاد تثبت شخصيته وهويته وجنسيته ثم حقه الشرعي والتشريعي في أن ينفق عليه أبوه وأن يكون الأب مسؤولاً عن الإنفاق عليه ومن يتولى حضنته أمه أو من يقوم على خدمته وأن تكون الأم ملتزمة ومسؤولة عن طفلها، وأن تحميه ولا تعرضه للخطر، وأن ترعاه وتحتضنه حتى ولو انفصلت عن الأب بسبب الطلاق أو الترميل، ويأتي بعد ذلك حق الطفل وحاجاته لولاية الكبير وهنا الأب هو الأول في تربيته أحقيته في الولاية، أي الإشراف والتوجيه فهو ولي الأمر المسؤول عن تربية الطفل ومتابعة شؤونه، وسلوكه داخل البيت وخارجه ويأتي دور حق الطفل في الميراث عن أبويه وأقربائه حسب درجات القرابة. ثم حاجة هذا الطفل في حماية هذا الميراث والإشراف على إدارته والمحاسبة حول ما له ودخله.

5- مشاكل الأطفال:

من أهم المشاكل التي يواجهها الطفل نذكر ما يلي:²

* انحراف السلوك الناجم عن مخالطة رفقاء السوء مما يؤدي إلى التسرب المدرسي ومشاكل التنبي والطفولة المتشردة.

* عمالة الأطفال المبكرة لمساعدة الأسرة مما يعرضهم لمخاطر صحية ويحرمهم من طفولتهم.

¹ لمياء بلبل: مرجع سابق، ص 11.

² سامية محمد فهمي: المشكلات الاجتماعية: دار المعرفة الجامعية، دمشق، 2003، ص 149.

- * مشاكل صحية سببها انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي لكثير من الأسر نتيجة انخفاض الدخل وأهمها تأخر النمو، فقر الدم وتأخر البلوغ.
- * مشاكل نفسية كالسرقة، الكذب، العدوان، التبول اللاإرادي، الغيرة، الخوف، ضعف الثقة بالنفس والانطواء، وتتجم هذه المشاكل النفسية عادة من كثرة النقد والزجر من طرف الأهل مما يقلل من الثقة في النفس لدى الطفل.
- * مشكلات إهمال الوالدين أو المشكلات الناتجة عن انفصال الوالدين أو وفاتهما.
- * صعوبات في التعلم نتيجة أمراض أو إعاقات أو خلل في طريقة التقديم الدروس أو مشكل لدى الأستاذ في طريقة الشرح مما يؤثر على التحصيل الدراسي للطفل، كذلك سوء معاملة المدرس للتلميذ، و مشكلة صراع الأجيال نتيجة الفجوة الواسعة بين ثقافات أجيال متقاربة.

ثانيا- الطفولة المسعفة:

1- تعريف الطفولة المسعفة:

ورد في القاموس الاجتماعي المدرسي " لأبلجاس والبليش" وآخرون أن كلمة " مسعف" جاءت من إسعاف وهو إعانة المنكوبين ونجدة الجرحى أي أسعف إسعافا أي عالج المريض بالدواء، ويضمن هذا التعريف عنصر الإعانة غير أنها تبقى مجردة، فالطفل المسعف يبقى دائما ذلك الشخص الذي لديه قصور وعجز يطلب دائما من الآخرين التدخل لتغطية عجزه وقصوره.¹

لقد وجدت عدة تعريفات لمصطلح الطفولة المسعفة حيث اختلفت التصنيفات حول هذا المصطلح من عالم على آخر وفيما يلي سنتناول تعريفين أساسيين لموضوعنا هما:

- * نسمي كل طفل مسعف هو طفل محروم من العائلة ومن التنشئة في الوسط الأسري الأصلي من أبوين شرعيين وكذلك الأطفال في خطر معنوي ومادي الذي يمكن أن

¹ - UNICEF and ISS 2004.

تضيفها على الطريقة التي اقترحها « J. Noel et M. Soul » إلى أطفال الدولة اللقطاء وأطفال تحت الرعاية وأطفال في وضعية مؤقتة وأطفال تحت المراقبة وأطفال منقذين.

* الطفولة المسعفة تشمل الأطفال غير الشرعيين المولودين من المحارم أو الأزواج غير زوجاتهم أو من الزوجات غير أزواجهن، أما اللقيط ولد حديثا ونبذه ذووه خشية الفقر أو ستر العار سواء كان مولود من سفاح أو من زواج لا يقره القانون الوضعي كالزواج العرفي ثم تضطر والدته الطفل إلى التخلص منه بإلقائه أو تركه في الطريق تفاديا للمشاكل أو ستر العار أو غير ذلك من الدوافع المختلفة فيؤخذ إلى مركز خاص بالطفل المسعف وفي بعض حالات الزواج يمكن أن يترك الطفل كحالة سجن الأب سجنا مؤبدا أو هجرة العائلة أو تركه بسبب الفقر المدقع حتى لا يتعطل زواجها من رجل آخر.¹

* **والطفولة المسعفة حسب Freud:** هم أطفال بلا مأوى ولا عائل، لهم تفكك في حياتهم الأسرية بسبب ظروف قاهرة ومن ثمة انفصلوا عن أسرهم وحرموا من الاتصال الوجداني بهم والذي يكون سببه الرباط العائلي، وقد ألحقوا بدور الحضانة أو معاهد الطفولة كالملاجئ.

* **التعريف القانوني:** تمثل فئة أيتام الدولة حسب المادة 246 من قانون الصحة العمومية الواردة في الجريدة الرسمية من الأمر رقم 67-77 الصادر بتاريخ 1976/10/23 أين يوضح الوضعية المادية والمعنوية فيكون استقبالهم تحت وصاية الإسعاف اليومي وهم:

* الولد المولود من أب وأم مجهولين ووجد في مكان ما أو حمل إلى مؤسسة وديعة وهو لقيط.

¹ - لمياء بليل: مرجع سابق، ص 08.

* المولود من أب وأم معلومين ومتروك منهما ولا يمكن الرجوع إليهما أو أصولهما وهو مترد.

* الذي لا أب ولا أم ولا أصل يمكن الرجوع إليه وليس لديه أية وسيلة لكسب العيش فهو يتيم فقير.

* الذي سقطت عنه سلطة الأبوين بموجب تدبير قضائي وعنصر الوصاية عليه الإسعاف اليومي للطفولة " الجريدة الرسمية ".

من هنا نفهم أن الطفولة المسعفة هي تلك الفئة من الأطفال المحرومين من الأسرة أي الوسط الذي يشمل الوالدين والإخوة وتودع في مراكز خاصة بالتكفل من جميع النواحي النفسية والاجتماعية والتربوية غير أنها تبقى تعاني دوماً من الحرمان الذي يولد لها اضطرابات أخرى لأن المراكز المختصة لا يمكنها تعويض الوسط العائلي مهما بلغت درجة التكفل بها.

2- تصنيف الطفولة المسعفة:

لقد صنف العالمان « J. Noel et M. Soul » الأطفال المسعفين إلى: ¹

أ- اليتامى القاصرين:

« Pupilles de l'état » هي الفئة التي توجه من طرف المستشفيات على المصالح المعنية لتربيتهم والإشراف عليهم، وتنتمي إليها كل الأطفال الذين ليس لهم علاقة تربطهم بعائلاتهم الطبيعية خاصة العلاقة الوالدية التي تعتبر هي الأساس والمصدر الأول والرئيسي في نمو الطفل، وبناء شخصيتهم السوية وتضم هذه الفئة الطفل غير الشرعي مجهول الوالدين والطفل غير الشرعي مجهول الأب معلوم الأم.

ب- الأطفال المكفولين:

يمثلون فئة من الأطفال يواجههم قاضي الأحداث على اعتبار أنها في حالة تشرد أي في خطر مادي ومعنوي، ولكي ينمو الطفل متوازناً وسوياً لابد له أن ينشأ في جو الأسرة

¹ سامية محمد فهمي: مرجع سابق، ص 156.

السليمة، والتي تتوفر على عوامل النمو الصحيح وهذا يعني القدرة على التكفل بالطفل من كل النواحي، وعدم توفير الجو النفسي الملائم له.

ج- كفالة وقتية:

تمثل فئة الأطفال الذين يودعهم أوليائهم لمدة زمنية محدودة وذلك لوجود مصاعب مادية مؤقتة.

د - أطفال تحت الرقابة: هي الفئة التي تكون موضوع مساعدة تربوية ضمن عائلاتهم أو في مؤسسات خاصة.

هـ - أطفال منقذون: هم فئة من الأطفال الذين يكونون محل مساعدات مالية وهم في وسطهم الأصلي.

ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن النظام المعمول به في بلادنا لا يأخذ بعين الاعتبار الفئتين الثالثة والخامسة. والتي تؤكد أن بعض الأولياء يفضلون التخلي عن مسؤولياتهم المادية والأخلاقية تجاه أبنائهم بسبب عجزهم خاصة إذا كان الطفل من ذوي العاهات.

3- مشاكل الطفولة المسعفة:

بما أن الطفولة المسعفة هي فئة من فئات الطفولة فإنها تقريبا تعاني من نفس المشكلات أو أكثر من التي تعاني منها الطفولة عامة وتتمثل المشكلات التي تعوق تحقيق إشباع هذه الأخيرة في ما يلي:

- المشكلات الصحية:

" طفل اليوم هو شاب الغد" ولذلك فإن توفر مقومات الصحة لديه ضمان لقدراته على العطاء وبكفاءة والمساهمة في تحمل المشكلات الصحية المرتبطة بمراحل نمو الأطفال وهي نوعان:

* أمراض وراثية: والتي تنتقل من أحد الأبوين أو كلاهما.

* أمراض البيئة: والتي من بينها:

- سوء التغذية وما يترتب عنها من ضعف في النمو الجسمي، فقر الدم.. إلخ وهي من أكثر الأمراض شيوعاً عند الأطفال المسعفين وخاصة الذين ليس لديهم رعاية بديلة.
- الإصابة بالطفيليات فالأتكستوما والبلهارسيا والتي تنتشر خصوصاً في الريف.
- الأمراض الجلدية الإيوائية لعدم الحرص على النظافة واللامبالاة بمسؤوليتها.
- الإصابة بالروماتيزم، القلب، والتهاب اللوزتين والحلق والأذن الوسطى.
- الأمراض المعدية كالحصبة والجدي.
- الأمراض الصحية العضوية كالتعرض لبعض الحوادث قبل أو أثناء الولادة.
- المشكلات النفسية:

إن بعد الطفل عن الجو العائلي أو فصله عن أمه ومحيطه يولد له اضطرابات سلوكية مختلفة إذ لم يحل أشخاص يحلون محل الوالدين وعليهم يرتاح الطفل لأن نقص رعاية الطفل والإشراف عليه وإشباع حاجته الأساسية كالحنان يؤدي به إلى إصابات نفسية كما يرى الباحث (Guex)¹ في هذا المجال أن الأطفال الذين تعرضوا على نقص وحرمان وجداني تنمو لديهم نوعين من الميول: الميل إلى العدوان، والميل إلى البحث المستمر عن الحب والعطف. وبالتالي يصبح غير قادر على التفاعل مع الأنماط الاجتماعية التي يواجهها على الصعيد الاجتماعي وكذلك نتيجة لعدم تحديد مقومات الشخصية القاعدية التي أفنقد مميزاتها، إثر غياب الرعاية العائلية ك فقدان الإحساس بالأمن والحب والحنان منذ الولادة.

مما يؤثر على الطفل ونظراته نحو المستقبل حيث يجهل دوره الاجتماعي ومساهمته في حياته الاجتماعية كفرد مشبع بقواه النفسية والجسدية ويمكن تقسيم المشكلات النفسية للطفل المسعف إلى ما يلي:

¹ أجوريا جيروس: مجلد الطب العقاري للطفل، الديوان الجامعي للطبوعات، ط 2، 1977، ص 128.

أ- إضرابات العادات:

هي عبارة عن مشكلات سلوكية تنتج من خلل في القيام بالوظائف البيولوجية الهامة مثل الأكل، النوم، والإخراج. ويحدث ذلك في مرحلة المهد، ولكنها تستمر إلى ما بعد تلك المرحلة. وفي هذه الحالة يحدث لها تثبيت بعد اختفائها لمدة، أي يحدث لها نكوص وقد يكون استمرارها أو ظهورها ثانية في شكل مختلف كما كانت عليه في المهد، ومن أمثلة اضطرابات العادات التي تستمر مع الطفل: قضم الأظافر أو القيء¹، ومن أمثلة المشاكل الخاصة بالإخراج التبول اللاإرادي والإمساك. أما الخاصة بالنوم: صعوبة النوم، الأحلام المزعجة، السير أثناء النوم. وتتصل هذه المشاكل جميعا اتصالا وثيقا بالقلق والتوتر النفسي، وكثيرا ما تكون وسائل التخلص منه مكروهة عند الطفل والابتعاد عن البيئة التي حوله، أي أنها تسبب راحة الطفل، وليس معنى ذلك تجاهلها وإنما يجب مساعدة الطفل على التخلص منها، وعلى العموم فكثيرا ما تزول تدريجيا بتقدم الطفل في العمر.

ب- اضطرابات السلوك:

يتمثل في الجنوح والتخريب والسلوك الإجرامي، وهذه عادة ما تظهر متأخرة أي أثناء الطفولة المتأخرة وفي المراهقة، وتفسير ذلك أن هذه المشاكل تتطلب قوة بدنية وحركية لا توجد في مراحل الطفولة المبكرة. ويلجأ الطفل عادة إلى مثل هذا السلوك لإشباع حاجاته بالقوة، كما قد تكون أحيانا نتيجة الشعور بالعداء نحو الوالدين ورفضهم، وتدل اضطرابات السلوك على الصراع بين الطفل والبيئة.

ج- اضطرابات عصابية:

مثل شدة الغيرة وتعطيل النزاعات العدوانية و الخوف المرضي، وتختلف المشاكل التي ذكرناها في أنها نتيجة صراع داخلي لدى الطفل ليست صراعات بينه وبين البيئة، ففي حالة تعطيل النزعة العدوانية فإن الطفل يكون في صراع بين رغبته في الاعتداء على شخص ما وعدم استطاعته ذلك يبدو عليه الخجل وعدم محاولته الدفاع عن حقوقه، أما الخوف المرضي فينتج عن وجود شعور بالعدوان اتجاه شخص ما وخصوصا الوالدين

¹ مهدي عبيد: التربية النفسية للطفل، الديوان الجامعي للمطبوعات، ط 2 ، 1982، ص 125.

مع عدم الرغبة في إظهار هذا الشعور خوفا من الانتقام على ما يكون الرمز لهذا الشخص، أما في بداية المراهقة فقد يظهر على الطفل أعراض عصبية مثل القلق الهستيري، أو النوم المرضي وأفكار قهرية والشك.

د- اضطرابات ذهانية:

عن حالة الذهان بين الأطفال جدا إذا ما قيس بالذهانيين من الكبار و من بين الصفات المشتركة بين هذا النوع من الأطفال نذكر:¹

- تداخل في نظام النمو أي عدم إتباعه النموذج العام فقد يبدأ الكلام وفجأة يتحول إلى ألكم.
- اضطرابات في العلاقات الشخصية الأساسية مثلما يحدث في حالات مشاكل التغذية والفظام وغيره.
- عدم الكفاية والقدرة وتظهر في صعوبة النطق والكلام واختلال التفكير والانغماس الشديد والانسحاب والانغماس في أحلام اليقظة وعدم القدرة على التعلم.

هـ. اضطرابات سيكوماتية:

هي عبارة عن عملية تحويل التوتر النفسي إلى مجرى فيزيولوجي أو المظاهر الجسمية كالحساسية وربما أن الطفل المسعف غالبا ما يكون يفتقد إلى الكثير من الحاجات النفسية التي تؤدي به غالبا إلى أن يكون عدوانيا ومعارضاً في كل شيء كما يحول الهروب من السلطة وعدم تقبلها ويجب علينا أن نعي هذه الصعوبة ولكن علينا أن نتعمق أكثر في فحص المشكلات النفسية لدى الطفل المسعف فهو يحاول تكوين وجه الأم الغائبة وبدرجة ثانية وجه الأب الغائب. وهذا الأمر في نظره موضوع لا يمكنه التصدي له كما لا يمكنه الهروب منه فهو يحلم بهذه الأم وهذا الأب وهو عن تقمص شخصيتهما أو رفضهما فإنه يسترسل في وضع وهمي من شأنه أن يتناقض مع الواقع الاجتماعي وأن يقدم العذر الذي يعفيه من الجهد الذي تتطلبه أية عملية تكيف، ويدرك الطفل المسعف أن ولادته لم تكن مرغوبا فيها وهذا ما يمثل له منطق يأس حقيقي يتداوله أحيانا من هم حوله

¹ مهدي عبيد: مرجع سابق، ص 135.

بشكل غير لائق ولا مبالاة لمشاعر هذا الطفل. و لكي يتم التصدي لهذه التوترات على نحو أفضل يجب أن نقلل من شأنها، وقد يلجا الطفل إلى أنواع من السلوك نلخصها فيما يلي:

- التغلب على إشباع حاجاته باستخدام السلوك العدائي أو السيكوباتي من جنوح أو سرقة أو كذب أو غيرها.
- الانسحاب من البيئة باستخدام الانطواء ومص الأصابع والتبول اللاإرادي.
- تحول الصراع إلى صراع داخلي يظهر في أعراض مرضية عصابية سيكوماتية، ويمكن الإشارة إلى أن المشاكل النفسية من أهم المشاكل التي يعانيها الطفل المسعف نظرا للوضع الاجتماعي الصعب الذي يعيشه ويؤثر على حالته النفسية كثيرا والظروف السيئة التي مر بها ولا يزال يمر بها¹.

- المشكلات الاجتماعية:

العديد من الأطفال يعانون من مشكلات اجتماعية شتى في حياتهم ذات تأثير سلبي على شخصيتهم، وأهم هذه المشكلات الحرمان العاطفي من الرعاية الأسرية السليمة، وهو المشكل الرئيسي الذي يعاني منه الأطفال المسعفون بسبب فقدان أحد الوالدين أو كليهما أو في حالة الهجر أو الطلاق أو لأسباب عارضة. كما أن مشكل النسب مشكل أساسي يعاني منه الأطفال غير الشرعيين، والطفل المسعف باعتباره محروم من كل هذا سيعيش بذلك حياة صعبة مليئة بالمخاطر، فالاعتراف بأصل الطفل ضروري لتوازنه النفسي ووجوده داخل المركز يعني بالنسبة له أنه منسي وغير مرغوب فيه، مما يؤدي على صعوبة إدماجه داخل المجتمع مما يسبب له اضطرابات نفسية مختلفة وحتى مشاكل مدرسية مما يؤدي إلى الرسوب وحتى الانفصال عن الدراسة وخاصة بالنسبة للفتيات، وهذا راجع إلى الظروف السيئة التي تجعلها غير مبالية لتحصيل العلم.

¹ سامية محمد فهمي: المشكلات الاجتماعية الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1997، ص 15.

ثالثاً - الطفولة غير الشرعية:

1- تعريف الطفولة غير الشرعية:

تعتبر الطفولة مرحلة غير مهمة في حياة الإنسان، خلالها يكون عاجزاً عن تأمين الحماية والرعاية لنفسه، وأيضاً جانب كبير من شخصيته وهويته تتشكل خلال هذه المرحلة ولقد اختلف علماء الاجتماع وعلماء النفس في تحديد تعريف موحد أو دقيق للطفولة غير أنهم تقاربوا في تحديد مرحلة الطفولة، والتي تبدأ من لحظة الميلاد إلى غاية سن 12 أو 13 سنة، ثم تليها مرحلة المراهقة التي تستمر حتى سن 18 أو 20 سنة.

كما قسموا مرحلة الطفولة إلى مراحل زمنية تتميز كل مرحلة منها بخصائص محددة، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الفروق الفردية التي تختلف باختلاف الظروف الخاصة لكل طفل¹.

والإسلام دين الرحمة أمر بمنح الأطفال العطف والحنان وشملهم بالرعاية والتربية الحسنة خاصة مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كالمعوقين والأيتام واللقطاء. وهنا نخص بالذكر الطفل اللقيط ويقصد به الطفل مجهول النسب، ولا يعرف من والده، لأنه جاء نتيجة اتصال غير شرعي بين رجل وامرأة، فقامت المرأة بالتخلي عنه هروباً من التهمة والفضيحة، وغالباً ما يكون الأب مجهولاً في مثل هذه العلاقات، مما يجعل إمكانية وجود النسب غير واردة². والطفل غير الشرعي لا مكان له في المجتمع لاعتباره ابن حرام، وعلى الرغم من كونه بريئاً من ذنب والديه إلا أنه يظل غير مرغوب فيه، ويتم التخلي عنه من والده الذي لا يعترف بنسبه، ومن أمه التي تطرحه في الشارع في محاولة لاستدراك الفضيحة، مما يجعل منه عرضة للإهمال الصحي والتربوي والاجتماعي، وبسبب ذلك نجد نسبة كبيرة من الأطفال غير الشرعيين يملأون المحاكم ومؤسسات الجانحين³.

¹ محمد سيد فهمي: أطفال الشوارع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط 1، 2000، ص 31.

² لمياء بلبل: واقع الرعاية البديلة في العالم العربي، دراسة تحليلية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2008، ص 5.

³ محمد سيد فهمي: مرجع سابق، ص 33.

وعند الحديث عن الطفل غير الشرعي نستحضر بالضرورة الأم التي أنجبت هذا الطفل سواء عن طريق السفاح أو الاغتصاب، كانت النتيجة أنه أصبح بلا هوية أو على الأكثر بنصف هوية فهو يظل محروما من اسم أبيه طيلة حياته لأن الشريعة تحرم العلاقة التي ربطت أمه بأبيه والقانون يجرمها باعتبارها غير شرعية والمجتمع لا يعترف به، هنا يواجه هذا الطفل مجموعة من النعوت القذحية كابن الحرام وابن الزنا واللقيط. هذه النعوت تعري واقع أطفال ليس لهم ذنب سوى أنهم ولدوا بأنصاف هوية وسط مجتمع لا يعترف بهم، فهم لا يحصلون على هوية آبائهم ولا يحق لهم أو لأمهاتهم أن يخترن لهم أسماء لأبائهم دون أن يحصلن على وثيقة تثبت زواجهن الشرعي.

يعد وجود الأطفال غير الشرعيين واقعا ملموسا ومفروضا على المجتمع لذلك توجب التعامل معه والعمل على حماية هذه الشريحة ورعايتها والتكفل بها من جميع الجوانب: النفسية والاجتماعية وغيرها. و تتضمن الجهود المبذولة توجيههم وتعليمهم كغيرهم من الأطفال العاديين وسن القوانين التي تحميهم وتحافظ على حقوقهم وإنشاء المراكز الإيوائية لهم بالإضافة إلى محاولة دمجهم في المجتمع من خلال إلحاقهم بأسر بديلة تقوم بدور الأسر الحقيقية التي حرموها منها.

2- حقوق الطفل غير الشرعي:

بالإضافة إلى الحقوق التي تم ذكرها سابقا بالنسبة للأطفال في الظروف العادية، فإن الأطفال غير الشرعيين باعتبارهم شريحة ذات احتياجات خاصة، لها حقوق أخرى يمكن ذكر أهمها فيما يلي بإيجاز:

- الحق في النسب:

لا يمكن للطفل غير الشرعي أن يعيش دون اسم ولا هوية لذلك يظهر من خلال مطالعة اجتهادات الفقهاء مدى حرصهم على إلحاق الطفل بنسب أبيه متى وجدت قرينة على هذا الإلحاق، ولذلك توسعوا في وسائل إثبات النسب، وتضييق فرص إنكاره، كما سعى الإسلام لمحاربة اختلاط الأنساب وزواج المحارم وشيوع الفاحشة، وانتشار الزنا.¹

¹ لمياء بلبل: مرجع سابق، ص 10.

- الحق في أسرة بديلة:

أكد ميثاق حقوق الطفل العربي، أن الأسرة هي البيئة الأولى والمفضلة لتنشئة الأطفال ورعايتهم، وأن الأسرة البديلة هي الخيار الضروري عند تعذر وجود الأولى مقدمة على الرعاية المؤسسية.¹

إن قوانين معظم الدول الإسلامية تتخرج من ظاهرة الأطفال غير الشرعيين مما يؤدي إلى هضم حقوقهم خصوصاً فيما يتعلق بحضانتهم أو التكفل بهم أو تشجيع الأسر على احتضانهم، مما زاد من أعداد الأطفال المحرومين من الأسر.

إن منع الشرع الإسلامي للتبني يهدف إلى منع اختلاط الأنساب في حين تعامل مع الأطفال مجهولي النسب برحمة وتفهم، وذلك إلى جانب عدد هائل من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة التي تحض على إكرام اليتيم ورعايته والتكفل به وتربيته وصونه، أيا كان سبب اليتيم، وسواء كان اليتيم معلوم أو مجهول الوالدين.

- الحق في مورد العيش:

كرست اتفاقية 1989 (بشأن حقوق الطفل) حق الطفل في النفقة والإسكان مستهلة قولها: "تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي، يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرين المسؤولين عن الطفل... بتأمين ظروف عيش ملائمة لنموه".²

أما الشريعة الإسلامية أوكلت كل طفل بلا عائل إلى بيت مال المسلمين أو إلى الدولة، فأقامت نظاماً لتمويل أعمال التكافل (الضمان الاجتماعي) وعلى رأسها الزكاة التي هي أحد أركان الإسلام.³

- الحق في التربية والتعليم:

التعليم من أهم حقوق الطفل خاصة أن العلم هو مستقبل كل الشعوب، ومن ثم يجب ضمان حقه في التعليم والراحة والتمتع بأوقات الفراغ والمشاركة بحرية في النشاطات

¹ اسماعيل عوض: مرجع سابق، ص 13.

² UNICEF and ISS 2004.

³ اسماعيل عوض: مرجع سابق، ص 43.

الثقافية بما فيه حقه في الحصول على المعلومات وفي حرية الفكر والضمير والدين.¹ ولذلك يجب ضمان حقه في التعليم وتوفيره له بوسائل عملية ملموسة وإيجابية، فنجد أن الإسلام قد حرص على أن يحصل الطفل على نصيبه من التربية السليمة، وجعل من طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، لا فرق بين ذكر وأنثى، ولا بين محظوظ أو محروم.

- ضمان الاستقرار للطفل:

كثير من حالات عدم التكيف مرجعها انعدام الاستقرار بسبب النزوح واللجوء والتشرد والافتقار لأسرة حاضنة والافتقار للنسب والهوية وللجنسية سواء في ظروف السلم أو الحرب، والإسلام هنا أيضا كان السباق لحماية هذه الفئات، بأن حث على التكفل بالأطفال المتخلى عنهم ومنحهم كل ما يحتاجونه من عطف وحنان وتربية وتعليم، واعتبر كل طفل مولود في دار الإسلام حرا منتميا لها، له حقوق على بيت مالها. أما عن اللجوء فليس هناك أبلغ من مثال المهاجرين والأنصار، وما حمله من رموز لإدماج المهاجرين في المجتمع الجديد بشكل مثالي يلزم الاعتبار به. كما أقام الإسلام أخلاقيات للحرب والفتح منها عدم المساس بالطفل والمرأة (حاضنة الطفل).

وهيأة الأمم المتحدة في اتفاقية 1989 توقفت عند هذه الحالات بالذات خاصة الدول الأطراف على احترام الأقليات (المادة 30) ومنح الطفل اللاجئ كل ما يحتاجه من مساعدات وتمكينه من كافة الحقوق كباقي الأطفال (المادة 22).

رابعاً: الطفولة غير الشرعية في الوطن العربي:

نظرا للكثير من المتغيرات الأخلاقية والاجتماعية في السنوات الأخيرة بدأت تتزايد ظاهرة الأطفال مجهولي النسب في الوطن العربي، وهم الذين نتجوا عن علاقة غير شرعية أو علاقة غير معلنة أو غير مثبتة بالطرق الرسمية، و الطفل غير الشرعي جاء إلى الحياة بغير ذنب، من حقه ان ينعم بالحياة كأبي طفل و أن تبذل كل الجهود لرعايته و تهيئة الظروف له كي ينشأ بشكل أقرب ما يكون للطبيعي، رغم كل الظروف السلبية التي

¹ نفس المرجع السابق، ص 45.

أحاطت بمولده و نشأته، و على المجتمع العربي أن يحفظ له كرامته كإنسان، و يدعم هويته المهتزة أو المكسورة كلما أمكن ذلك، و أن لا يحاسبه على خطأ لم يرتكبه.

و لقد بين تحليل علماء الدين و أساتذة علم الاجتماع أن السبب الرئيسي في العلاقات المنحرفة بين الجنسين و هو أن هناك خلا في مفهوم العلاقات بينهما سببه عدم التعرف الحقيقي على الدين الإسلامي و الميل إلى تقليد الثقافات الوافدة من المجتمعات الغربية، فقد بين الإسلام أنه لا يعترف بأي علاقة بين الرجل و المرأة إلا في إطار الزواج، أما بخصوص مسائل العمل و الدراسة فيجب ان تنحصر العلاقة بينهما في هذا المجال.¹

و هناك عدد من العوامل الاجتماعية المؤدية الى ظهور العلاقات المحرمة بين الجنسين التي ينكرها المجتمع العربي، من أهمها عدم انكار المجتمع بشكل عملي لهذه الظاهرة نتيجة لاقتحام الثقافات الوافدة التي تجعل من عملية الاختلاط بين الجنسين أمرا عاديا لمجتمعاتنا هذا بالإضافة إلى وقوع كثير من الاسر في خطأ محاولة تخويف الفتاة منذ بلوغها من الشاب، مما يؤدي في النهاية إلى أن تقوم الفتاة بدافع الفضول إلى التعرف على هذا الخطر.

كما توجد أسباب أخرى تؤدي إلى العلاقات غير الشرعية بين الجنسين منها التعليم المختلط و تزايد تركيز الإعلام على الجانب العاطفي بين الجنسين، خاصة و أن الاسرة لم تعد كما كانت في الماضي حيث أصبح التلفزيون و الشارع شريكين لها في عملية التنشئة.

كما أن شيوع الاختلاط في المدارس و الجامعات و أماكن العمل و البيوت بزعم الصداقة البريئة قد أدى إلى انتشار الرذائل و الانحرافات و زيادات حالات الزواج العرفي و النكاح بدون ولي، فالمرأة يزوجها الولي و الزانية هي التي تزوج نفسها، بل ساعدت الأعراف الفاسدة دخول ابن العم و ابن الخال و أخ الزوج و الجار و الصديق على المرأة بمفردها على كثرة صور الخيانة، فما خلا رجل بإمرأه إلا كان الشيطان ثالثهما.

فالزواج العرفي المسكوت عنه في المجتمعات العربية بدأ يشكل ظاهرة بدأت تنامي في داخل المجتمع العربي و خاصة في أوساط الطلبة الجامعيين و في ظل حالة عدم

¹ - جابر عوض سيد، خيرى خليل الجميلي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الاسرة و الطفولة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2000، ص 125.

الاستقرار الأمني والسياسي و تردي الحالة الاقتصادية و انتشار الجهل و ارتفاع سن الزواج و بعض العادات السلبية كتعنت الأهل في الموافقة على زواج الشاب أو الفتاة من الشريك الذي اختاره، و غلاء المهور و الذي يصاحب حالة الانهيار الاقتصادي و البطالة المستشرية بين الشباب جميعها تدعو لان يلجأ كثير من الناس إلى الزواج العرفي.¹

إن كثرة الكلام عن الاجهاض و اثبات النسب و انتشار الأطفال غير الشرعيين وأولاد الزنا نتاج الحريات المزعومة و التقليد الاعمى للثقافات الغربية، و رغم سهولة ارتكاب الفواحش إلا أننا نسمع عن زيادة جرائم الاغتصاب و التي تتم في وضح النهار و على مرأى و مسمع من الخلق و كأن الحرام السهل ما عاد يشبع الغرائز الحيوانية المتأججة.

إن الأطفال غير الشرعيين وفق الأخصائيين الاجتماعيين و النفسيين هم نتاج علاقات غير شرعية و انحرافات جنسية، أو أوضاع اقتصادية خانقة، و يجمل الخبراء أسباب الظاهرة في الفقر و العلاقات غير الشرعية و ازدياد الاختلاط بين الذكور و الإناث و نقص التوعية الجنسية لفئة المراهقين و نقص الوازع الديني و التمييز بين الجنسين، و يضاف الى ذلك فقدان الحب و الروابط الأسرية مما يؤدي بالفتاة إلى البحث عن الحب خارج الأسرة وقد يتعرضن للخداع، و لا يمكن إهمال تفشي ظاهرة الزواج العرفي و التخلي عن الأطفال و كذلك البطالة و الفقر و ما يرتبط بهما من زيادة معدلات الجرائم و منها الاغتصاب.

¹ - جابر عوض سيد، خيرى خليل الجميلي: مرجع سابق، ص 127.

الفصل الثالث: الوضعية العامة للأطفال غير الشرعيين.

أولاً- الوضعية الاجتماعية للطفل غير الشرعي.

ثانياً- الوضعية النفسية للطفل غير الشرعي.

ثالثاً- الوضعية الدينية للطفل غير الشرعي.

رابعاً- الوضعية القانونية للطفل غير الشرعي.

خامساً- بعض الإحصائيات حول الأطفال غير الشرعيين في الجزائر.

أولاً- الوضعية الاجتماعية للطفل غير الشرعي.

إن وجود الأطفال غير الشرعيين داخل المؤسسات الإيوائية يعني حرمانهم من بيئة الأسرة الطبيعية ومعطيائها التي رغم الجهود المادية والمعنوية التي تبذل من أجلهم داخل هذه المؤسسات من قبل القائمين عليها، إلا أنها لا يمكن أن تعوضهم ما افتقدوه وحرموا منه ولو بقدر يسير، لعيشهم في بيئة جافة بعيدة عن بيئة الأسرة الطبيعية والجو السري المنشود الذي تسوده الألفة والمحبة، خاصة وهم لم يخوضوا تجربة الاندماج في المجتمع، بل هم معزولون عنه داخل أسوار المؤسسات ليس لهم خيار فيها، موكل أمرهم إلى موظفين يعاملونهم جملة لا فرادى، في رعاية جماعية تتسم بالتقييد والإلزام بالنظام الذي لا بد منه في تلك البيئات، مما يجعل الطفل يبدو عليه الشعور بالوحشة والعزلة مفتقدا الاحتياجات الطبيعية مثل الحب والحنان والتقدير والأمن والاستقرار النفسي، والانتماء والحرية والاستقلال الفردي والخصوصية واكتساب الخبرات الجديدة وغيرها من الاحتياجات المكونة للشخصية السوية، وهذا انعكس سلباً على توافقها الشخصي واستقراره الاجتماعي، فإذا لم يتم تعهده بتربية كاملة الجوانب فإنه سينتقم من واقعه ومجتمعه بصور شتى، أدناها العزلة وعدم التفاعل، وأعلاها الجريمة بأنماطها المختلفة، معبرا بذلك عن شعورهنحو نفسه وبيئته، والجريمة في مفهومها النفسي والاجتماعي وما هي إلا سوء تكيف الفرد مع ظروف البيئة التي يعيش فيها، فالمجرمشخص أخفق في تكيفه الاجتماعي المطلوب.

فالطفل غير الشرعي فاقده لهويته التي يستمد منها تقديره لذاته، ولا يستطيع العيش بدونها بين الآخرين، وإذا كانت مجهولة لديه أو اضطربت في ذهنه، فإنه يدخل في حالة اضطراب وعدم استقرار لا يخرج منها ما دام فاقده لهويته¹، ولهذا يعيش مجهولو الهوية داخل المؤسسات الإيوائية في حيرة وقلق من حقيقة واقعهم لأنهم لا يعرفون من أين أتوا؟ وأين أسرهم؟ وكيف فقدوا؟ وما أصل وجودهم في هذه الحياة؟ وماذا عن صحة أسمائهم؟... أسئلة كثيرة يسألونها ويكررونها وهي: أين أهلي؟ ما هو لقب عائلتي؟ ومن أين أتيت؟ وكيف فقدت؟ وكيف وضعت في هذا المكان؟ لا يجدون لهذه الأسئلة جواباً

¹ أنسي محمد أحمد قاسم: مرجع سابق، ص 130.

شافيا إلى أن يكبروا وتكبر معهم هذه الأسئلة المحيرة فينجرفون نحو دائرة الشكوك والأوهام تجاه وجودهم، فيلجؤون إلى ما يعبرون به عما في نفوسهم من الحسرة والحيرة، بالانطواء والسرحان والحزن العميق واختلاق القصص الكاذبة على أنفسهم، فيظلون على حالة غير مستقرة من الناحية النفسية والاجتماعية والسلوكية، التي تنعكس سلبا على مستقبل حياتهم.

كما أن طبيعة البيئة ومقوماتها ومدى ما تحققه للفرد الذي يعيش بداخلها من إشباع لحاجاته الاجتماعية والنفسية والتربوية، ينعكس بلا شك على سلوكه وانفعالاته، والطفل غير الشرعي الذي يعيش داخل المؤسسة الإيوائية بصفته إنسانا كأى إنسان آخر، يحتاج ولو بقدر قليل إلى الضروريات الطبيعية المكونة للشخصية السوية فبقدر افتقاره لهذه الاحتياجات الفطرية، بسبب حرمانه من بيئة الأسرة الطبيعية، يحدث خلل في تكيفه واستقرار شخصيته، والذي يتضح في سلوكه وتفاعله الاجتماعي وهذا يدل على ضرورة وجوده داخل بيئة أسرية طبيعية تحتضنه، والمقصود بالطبيعة التي تتحقق فيها المقومات التي تشتمل على عوامل تكوين الأسرة كوجود المنزل مع وجود الأب والأم والإخوة الذين يحققون هذه المعاني في بيئة اجتماعية مستقرة ومتألفة، بغض النظر عن أن يكون الأبوين حقيقيين من ناحية النسب أو غير حقيقيين، فقد يوجد أحيانا أبناء يعيشون في كنف أبوين حقيقيين لكنهم يفتقرون إلى الاحتياجات الطبيعية أكثر من غيرهم من المحرومين منها، ويحدث أيضا العكس فقد وجد أبناء محتضنون عاشوا لدى أبوين غير حقيقيين أشبعوا احتياجاتهم الطبيعية فأصبحوا في حالة أفضل من الذين يعيشون في أسرهم الحقيقية.

وتتجلى حاجة الطفل غير الشرعي في أن يكون داخل أسرة حاضنة في إشباع بعض الاحتياجات الطبيعية اللازمة لكل إنسان، واكتساب القيم والمفاهيم الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تسود البيئة العامة للمجتمع الذي يعيش فيه، وإكمال جانب النقص في شخصيته التي لا يمكن أن يكتسبها مادام يعيش داخل مؤسسة إيوائية في رعاية جماعية بعيدة عن الأسرة ويتضح ذلك مما يلي¹:

¹ أنسي محمد أحمد قاسم: مرجع سابق، ص 132.

- لا يمكنه تعلم الاشتراك في أحاديث الأسرة بما فيها من كبار وصغار ولا أن يتعلم التفاعل الاجتماعي في جو طبيعي إنما ينظر إلى زملائه الذين يكبرونه نظرة تهيب ورهبة ويعاملهم بحذر ليكسبهم ويتقي أذاهم، وينظر إلى العاملين على أنهم موظفون متسلطون يأخذون المقابل على تسلطهم.
- لا يشعر بالانتماء إلى أسرة كغيره من أبناء الأسر الذين يراهم في واقع الحياة ويشعر بأنه لا يماثل الآخرين في الوضع الاجتماعي عندما يسمع زملاء الدراسة يتحدثون عن إخوانهم وأبائهم وأمهاتهم وأقربائهم وهو لا يعرف عن نفسه إلا أنه وحده.
- تنقصه المعرفة عن الواقع وما يدور فيه مثل استعمال التكنولوجيا أو مما يزوده بخبرة علمية نافعة.
- في المؤسسة الإيوائية لا يرى الطعام ولا يعرف عنه إلا عند تناوله فلا يسمع لرأيه فيما يحب أو يكره، كما أنه محروم من تناوله حسب الطريقة أو الوقت الذي يناسبه، بعكس الأم داخل الأسرة تستشير أطفالها في أنواع الأغذية مما يشبع جانباً مهماً في نفوسهم، بتحقيق رغباتهم.
- عندما يسمع الطفل الذي يعيش داخل المؤسسة عن بعض المظاهر الاجتماعية المختلفة فإنه لا يستغربها ولا يعرف عنها إلا الاسم مثل: مناسبات الزواج، وولادة مولود في الأسرة، والاجتماعات العائلية في الأعياد وحضور الولائم، وحالة الوفاة والعزاء، وغيرها من المظاهر والمناسبات.
- من خلال التفاعل الاجتماعي مع الأقارب والجيران وأبنائهم يكتسب الطفل الأسلوب المناسب للتعامل مع الآخرين، أما في المؤسسة فإنه مسير حسب نظام داخلي يحكم سلوكه الاجتماعي، لا تظهر فيه ملامح شخصيته الحقيقية.
- في الأسرة يقوم الطفل بإنجاز الأعمال وقضاء بعض الحاجات للأسرة، بتوجيه من أفرادها وهكذا يكتسب الخبرة في الحياة والاعتماد على النفس. أما في المؤسسة لا يستطيع الاعتماد على نفسه حتى في أبسط الأشياء لأن جميع احتياجاته تقضى له.

على الرغم من كل ذلك فإن الطفل غير الشرع يواجه بعض المشاكل داخل الأسرة البديلة أهمها:

* التدليل خاصة إذا كانت الأسرة قد عانت لفترة طويلة من الحرمان من طفل بسبب العقم، فيحتمل أن يحيطوا هذا الطفل القادم بالتدليل وتحقيق كل رغباته، فينشأ أنانيا كثير المطالب، غير قادر على تحمل المسؤولية.

* الحماية الزائدة خاصة إذا كانت الأم البديلة لها سمات عصابية تجعلها شديدة الحرص والخوف عليه فتحيطه في كل حركاته وسكناته فينشأ اعتماديا خائفا أويتمرد بعد ذلك على تلك الحماية وخاصة في فترات المراهقة فيصبح عدوانيا نائرا.

* الإهمال الذي يحدث في حالة الأسرة التي تكفل الطفل مقابل مكافأة مالية، أو يحدث أن يولد لديهم أطفالهم الحقيقيين، فغالبا لا يكون لديهم عطاء عاطفي لهذا الطفل غير الشرعي وهذا الإهمال يجعله ينشأ منطويا وحزينا فاقد الثقة بنفسه وبالناس.

* النبذ وهو يحدث لا شعوريا نتيجة الوصمة الاجتماعية التي يحملها هذا الطفل، لكونه لقيطا أو منبوذا من أسرته الأصلية، وهذا النبذ يجعله مليئا بالغضب والميول العدوانية نحو الآخرين.

* التفرقة في التعامل وتحدث إذا كان الطفل مجهول النسب يعيش في أسرة بها أطفال آخريين من صلب الأب والأم فغالبا ما تحدث تفرقة في المعاملة تؤدي إلى شعوره بالاختلاف والنبذ والظلم وعدم الأمان.

ومن أجل هذا كله طالبت العديد من دول العالم بتهيئة رعاية مناسبة من خلال الأسر البديلة على أن يتم ذلك بعناية شديدة.

بعد أن يمضي هؤلاء الأطفال غير الشرعيين مرحلة الطفولة والمراهقة داخل المؤسسات الإيوائية، فإنهم ينتقلون بعد ذلك إلى مرحلة من أكثر المراحل في حياتهم حساسية؛ وهي مرحلة الانتقال إلى العيش والاندماج في المجتمع خارج أسوار المؤسسة الإيوائية معتمدين في ذلك على أنفسهم في جميع شؤون حياتهم، وقبل ذلك كانوا في رعاية

تتكفل بجميع متطلباتهم وبسبب طبيعة الظروف التي أمضوها داخل المؤسسات الإيوائية فإنهم لم يتمكنوا من الاستعداد لتلك المرحلة، حيث تواجههم خلالها صعوبات وعقبات تكون سببا في عدم استقرارهم واندماجهم الاجتماعي داخل المجتمع بشكل سليم، ومن الظواهر والعقبات التي توضح ذلك: اصطدامهم بالواقع الذي لم يتعرفوا عليه بالقدر الكافي، وهم في مرحلة غضة، أحوج ما يكونوا فيها إلى من يرشدهم ويأخذ بأيديهم، خاصة وأن الواحد منهم يواجه هذه المرحلة لوحده. كما أن شعور الطفل غير الشرعي بأنه ليس لديه أسرة ومحروم من والديه تخلق لديه شعور بعدم الاكتراث والتقدير لأحد، مما يؤدي إلى العديد من الاضطرابات السلوكية الناتجة عن شعوره بالضياع الاجتماعي والضياع النفسي، ويترتب على ذلك اصطدامه بالبنية الاجتماعية في محاولة لإثبات وجوده،¹ وقد يلجا بعضهم إلى الجريمة كالسرقة أو تعاطي الممنوعات، والانحرافات الأخلاقية للانتقام من الذات أحيانا أو من المجتمع عندما لم يجدوا من أفراد التكافل الاجتماعي السليم والوقوف بجانبهم معنويا وماديا.

ثانيا- الوضعية النفسية للطفل غير الشرعي.

تعد الحاجات النفسية والاجتماعية للطفل غير الشرعي ضرورة لتحقيق الشخصية المتوافقة نفسيا واجتماعيا وصحيا، وتتوفر من خلال الرعاية اللازمة المتكاملة التي تقدمها دور الرعاية والمؤسسات القائمة على رعاية هذه الفئة، ولقد بينت الدراسات أن البيئة المحيطة تؤثر على شخصية الطفل، فإذا كانت هذه البيئة صالحة ومهتمة بشؤون الطفل وتوجيهه فإنها تساعد على التوازن والتكامل لشخصيته، أما إذا كانت بيئة مهملة غير صالحة لا تكثرث ولا تبالي لما يحدث حولها فإن الفرد ينشأ بلا شك بشخصية مضطربة تشوبها الكثير من المشكلات التي تعيق النمو السليم والتوازن الصحيح بين جوانبها المختلفة، وهذه البيئة الصحية نستطيع توفيرها للطفل حتى ينشأ قويا متماسكا ثابتا انفعاليا وعقليا وسلوكيا، هذا ولقد بين القرآن الكريم من خلال قوله: *فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر* "مدى الحاجة إلى العاطفة، فكل مخلوق في حاجة للحنان و الرعاية والحب، ولقد شدد القرآن الكريم على ضرورة المحبة عند الإنسان منذ ولادته حتى انتهاء

¹ مصطفى فهمي: علم النفس الإكلينيكي، دار الهلال، بيروت، 1980، ص 75.

سن المراهقة لأن عقدة الحرمان العاطفي تؤدي إلى القلق والكآبة النفسية والعدوانية نحو الذات والآخرين وينذر بوجود شخصيات مضطربة في المستقبل.

1- الحاجات النفسية للطفل التي تساعد على تشكيل شخصية متوازنة في مقابل عدم توفرها وتأثيرها على الطفل غير الشرعي:

إن بناء شخصية متوازنة تتطلب من الفرد إشباع الحاجات الأساسية للبقاء والتي من غيرها لا يستطيع الفرد التعايش مع بيئته، وسوف نذكر هذه الحاجات الأساسية لأهميتها في بناء الشخصية المتوازنة.

- الحاجات الفيزيولوجية:

وهي الحاجات التي ترمي إلى حفظ النفس وبقاء النوع، فالطعام والشراب والهواء والدفع وتجنب الألم والراحة والنوم... إلخ، كلها حاجات فيزيولوجية تهدف إلى حفظ الحياة والبقاء وهو تستمر مدى الحياة. ولكن هناك إلى جانب الحاجات السابقة مجموعة من النفسية وهي مكتسبة ومتعلقة في نظر عدد كبير من المشتغلين في علم النفس ولكن "ماسلو" نفسه يدعي أن الحاجات تنقسم فطرية نظرا لما تنطوي عليه من شدة إلحاح عند الكائن الإنسان،¹ ولكن التساؤل هنا: هل الطفل غير الشرعي تتوفر له الراحة ؟ هل طريقة التغذية الصحية والنفسية من رضاعة طبيعية وغيرها متوفرة له؟ كل هذه الأمور وبلا شك تشكل عاملا رئيسيا في التأثير على شخصية الطفل، فالأم الحقيقية التي ترضع ابنها فهي ترضعه الحب والعاطفة جنبا إلى جنب وهذا ما يفتقده الطفل غير الشرعي، كما أن الأم الحقيقية توفر النوم وتتفقد مواطن حاجته وتلبي له متطلباته دون طلب أو بكاء.

- الحاجة للأمن:

من خلال إشباع هذه الحاجة يسعى الفرد إلى الشعور بالطمأنينة والأمن، فالشاب يشبع حاجته للأمن عن طريق الأسرة أو الزواج أو الثروة أو الممتلكات إلى غير ذلك من الأساليب التي يرى فيها الناس ما يحقق لهم الأمن والطمأنينة من تهديد الحاضر أو المستقبل. إن افتقد الفرد لإشباع هذه الحاجة يثير عنده بعض الاضطرابات والقلق، فإشباع

¹ مصطفى فهمي: مرجع سابق، ص 78.

هذه الحاجة يساعد على تنمية شخصية الفرد وتجعله قادرا على تحمل المسؤولية والاعتماد على الذات في مواجهة الموقف، أما الطفل غير الشرعي الذي يفتقد حاجة الأمن ويشعر بالتهديد المستمر من قبل القائمين على رعايته بالطرد أو الحرمان من المسكن أو المأكل فهو بلا شك لا يشعر بالطمأنينة والأمن، فهو مزعزع متردد خائف غير مستقر، ويظهر ذلك عليه من خلال بعض الاضطرابات السلوكية الظاهرة كالتبول اللاإرادي وقضم الأظافر وغيرها في الطفولة، أما في الرشد فيتكون لديه الشعور بالنبذ وعدم رغبة الآخرين به ولا يستطيع الزواج¹.

- الحاجة للانتماء والمحبة:

أو هي حاجة الفرد للانتماء إلى جماعة، مجتمع، وطن، ومن هنا عرف الإنسان بأنه كائن اجتماعي وحياة الفرد بصورة عامة لا تنفك عن الجماعة، فهو يمارس إشباع هذه الحاجة عن طريق اندماجه في حب الجماعة أو الأسرة أو الرفاق، وتتسع دائرة الانتماء في الرشد ليتضح حب الوطن والأهل والأصدقاء والناس جميعا، وعدم إشباع هذه الحاجة تشعر الفرد بالغربة الدائمة والتشتت وعدم الشعور بوجود حماية مما يؤدي لظهور العديد من المشكلات والاضطرابات في الشخصية وهو ما يحدث لليتيم.

- الحاجة للتقدير والمكانة الاجتماعية:

الحاجة للتقدير لا تقل إلحاحا لدى الفرد عن الحاجة إلى الانتماء والمحبة، فالفرد في إطار أسرته يسعى ليحظى بمحبته وتقدير الوالدين وينافس إخوته ليحظى بهذا التقدير. إن الحاجة تعمل كدافع لدى الفرد في تحريك النشاط الإنساني في مجالاته المختلفة مثل ما يسميه "ماسلو"² بتحقيق الإنسانية المتكاملة أو بتحقيق الذات إلى أن يكون الفرد قد قام بالدور الاجتماعي والإنساني الذي يريده لنفسه، أن تحقيق إشباع هذه الحاجة للفرد يحقق له بوجه عام الشعور بالطمأنينة، والرضا عن النفس في عدم إشباعها يولد القلق وشخصية عدوانية قابلة للانحراف.

¹ علي قائمي: علم النفس وتربية الأيتام، دار البلاغة للطباعة، بيروت، 2001، ص 75.
² مصطفى فهمي: مرجع سابق، ص 76.

- الحاجة للفهم والمعرفة:

تعتبر الحاجة للمعرفة أقوى من الحاجة للفهم، وهي تظهر من خلال ما يمتلكه الطفل الصغير من الفضول المعرفي للعالم الذي يحيط به، إذا فشل الفرد في إشباع هذه الحاجة فإن النتيجة المتوقعة هي أن الفرد ينمي شخصية فقيرة في معارفها وبالتالي غير مهتمة بالحياة وتصبح الحياة غير ذات معنى في نظره كما أن عدم إشباعها يؤدي إلى صعوبة حقيقية في تحقيق التفاعل مع البيئة، بالتالي عدم تحقيق الشعور بالأمن والطمأنينة وكذلك المحبة والتقدير والإنجاز.

- الحاجة لتحقيق الذات:

لقد وضع " ماسلو"¹ هذه الحاجة في قمة الهرم لأنه يعتقد أن الفرد لا يستطيع تحقيق ذلك إلا في مرحلة متقدمة من مرحلة الشباب، وتحقيق الذات يعني أن يحقق الفرد إنسانيته، أي أن يحقق الدور الاجتماعي والإنساني الذي يريد أن يحققه في مختلف المجالات سواء كان في إطار المدرسة أو الأسرة أو المهنة أو الدور الاجتماعي الذي يريد أن ينهض به للإسهام في تقدم المجتمع الذي يعيش فيه العالم بأسره. إن هذه الحاجة تهدف إلى بناء الإنسان وبناء شخصيته وإلى النمو والزيادة. إن عدم إشباع هذه الحاجة يولد اضطرابات نفسية عامة ومشكلات في الشخصية بصفة عامة.

2- الحرمان العاطفي وأثره على شخصية الطفل غير الشرعي:

يولد الطفل بحاجات ضرورية تتطلب الاتصال الجسدي والنفسي واللغوي مع والديه، فإذا ماتم قطع هذا الاتصال بسبب فقدانهم (التخلي عنهم) تتكون لدى الطفل بعض الاضطرابات في شخصيته ويسبب نظرية الاتصال العاطفي أن المضطربين بالشخصية يمتلكون علاقات مفككة وضعيفة مع القائمين على رعايتهم في وقت مبكر من حياتهم ونتيجة لهذه العلاقات تحدث أمور غير متوقعة بين الطرفين وغير مقبولة مما يؤدي إلى ظهور الأعراض المرضية، فالأمن العاطفي والتواصل والتفاعل الحسي للطفل أمر

¹ مصطفى فهمير مرجع سابق، ص 81.

مطلوب لتكوين الثقة بالنفس وللوصول إلى الاستقلالية الذاتية للطفل وغياب هذا الدعم الحسي والعاطفي يؤدي إلى اضطراب شخصية الطفل.¹

إن الفشل العاطفي يجعل من الطفل قلقاً ومنذفاً في سلوكيات تؤذي الآخرين وذلك لجذب انتباههم وهو ما يثير غضبهم مما يؤدي لقطع العلاقة بعد ذلك.

ويذكر فلدمان وجتمان أن هناك نوعين من المشاكل التربوية التي تؤدي إلى وجود اضطراب الشخصية في المستقبل.²

أ- نقص الاستجابة التفاعلية والعاطفية بين القائمين على الرعاية والأطفال وهو الملاحظ لدى بعض القائمين على تربية الأطفال غير الشرعيين والذين لا يعرفون حاجاتهم العاطفية ولا يستطيعون مساعدتهم على تنظيم عواطفهم.

ب- وجود اضطرابات الشخصية عند أحد القائمين برعاية الطفل والذي يؤدي لوجود سلوكيات سلبية تجاه الطفل.

ويلاحظ أن العلاقة الملموسة التي تتكون بين الطفل الذي ينشأ في كنف والديه لها أهمية واضحة النتائج المترتبة عليها في المستقبل، ما يعني أنه كلما كانت هذه العلاقة قوية ومرتبطة كلما أدى ذلك لتخصيص الفرد نفسياً من الاضطرابات.

ويرى "ولبي" Wolby أن بيئة الحرمان من الأم هي أحد الأسباب للاضطرابات التي تظهر في المراهقة والرشد، حيث يعاني الفرد من صعوبة في التفكير المجرد بسبب سيطرة الذات والضمير على الواقع، كما أن النمط الوالدي السلبي المتمثل في الأم البديلة كثيرة التأنيب والتي لا تمنح الحب تجعل هؤلاء الأطفال شخصيات مضطربة مستقبلاً.³

وفحص "ميكر" Meeker نظرية التعلق العاطفي وما إذا كانت لا تساعد على تشخيص بعض الأعراض التفاعلية المدرجة في الدليل الشخصي المرتبطة باضطرابات الشخصية. وطبق مقاييس خاصة بالعلاقات مع القائمين على تربية الطفل وقائمة الأعراض المرضية الإكلينيكية. وأظهرت النتائج أن مشكلات التعلق العاطفي والخوف من الانفصال

¹ محمد الطحان: مبادئ الصحة النفسية، دار القلم، دبي، 1998، ص 156.

² محمد الطحان: مرجع سابق، ص 158.

³ نفس المرجع السابق، ص 159.

وسمة الغضب والمشكلات التفاعلية هي من المؤثرات الواضحة على تطور اضطرابات الشخصية،¹ فبالإضافة إلى ما يسببه الحرمان العاطفي من مشاكل مستقبلية على الطفل غير الشرعي فإن هناك بعض الأساليب التي يتعرض لها وتؤثر حتماً على نفسيته وشخصيته منها:

- الإساءة الجسدية واللفظية: بمعنى تعرض الطفل للضرب المبرح و الجرح واستخدام ألفاظ وكلمات بذيئة، كسب وشتم الطفل أو تحقيره وإهانته باستخدام مصطلحات سلبية ومناداة الطفل بأسماء قبيحة تسبب له الخزي و الخجل.
- الإهمال: و يعني الفشل في تزويد الطفل بحاجاته الأساسية ومنعه من الحصول عليها كالتغذية المناسبة والملابس والسكن الملائم والرعاية الصعبة والتربوية وترك الطفل وإهماله دون رعاية مما يعرضه للخطر.

ويرى البعض أن التعرض للإساءة في الطفولة والإهمال والحرمان يكون لدى الطفل خبرة صادمة تسبب له الألم النفسي، فالخبرات الصادمة عبارة عن مواقف تحرك العوامل الساكنة وتستفز مآلدي الفرد من عقد وانفعالات، وهي تؤدي إلى الحساسية النفسية لمواقف الإحباط والنقد. وكلما كانت الخبرة عنيفة كان تأثيرها أشد، كما تتوقف أيضاً على معناها بالنسبة للفرد وتفسيره لها، وكل ذلك قد يؤثر على شخصية الفرد مما يسبب له اضطرابات في المستقبل.

إن مظاهر الظلم والقهر والإهمال وكل الاضطرابات النفسية التي تحتل نفوس معظم الأطفال غير الشرعيين، لا علاقة لها بفقد النسب، بل هي من صناعة المجتمع الذي يهمل هذه الفئة ويحملهم ذنب والديهم، وقد يتعرض هذا الطفل للقهر الذي يؤدي إلى الكبت الذي يفسد خلقه وطبعه، ويثير فيه دواعي التمرد على القيم الاجتماعية، بل إن الكبت يجعل شخصية الإنسان ميالة للعنف، والاعتداء انتقاماً للذات من المجتمع الذي قهره، ولقد عرف القهر في حالته البسيطة على أنه "حالة سيكولوجية يشعر بها الفرد بأنه مقهور" أما حالته الأخرى التي يكون لها تأثيرها في النفس فهو "سلوك مدفوع القوة الكامنة التي

¹ نفس المرجع السابق، ص 160.

بموامل تجبر الشخص على أن يتصرف ضد رغبته¹ أو تجبر الفرد على أعمال معينة" فالقهر عند الطفل غير الشرعي يتدرج من حالة إحساس وشعور داخلي، ثم إلى تأثير بمعاملة من حوله، فيكون اليتيم في هذه الحال مجبرا على القيام بتصرفات أو أفعال يدافع بها عن نفسه، سواء أكان هذا الفعل عن قناعة منه، أم مضطرا لفعل ذلك. وفي معظم الأحيان يكون مجبرا لظروف معيشته وطبيعة معاملته وكل هذا يولد فيه أمراضا نفسية؛ كالشعور بالنقص، وعقدة الدونية والاكنتاب التي تؤثر في بناء شخصية الطفل، وتنعكس بعد ذلك على مجتمعه في أشكال عنف وعدوان وانحراف و حتى الانتحار.

3-خصائص الأطفال غير الشرعيين:

من الملاحظ بصفة عامة أن الفوارق واضحة بين الأطفال الذين عاشوا في أحضان الأمهات ودفء العائلات و بين الذين تربوا محرومين من عاطفة وحنان الوالدين والعناية التي من المفروض أن تحاط بهم وخاصة في سنهم المبكر لذلك نجدهم يعانون عادة من الأمراض النفسية والنقص في النمو الطبيعي، كما وجد أن الكثير يصبحون منحرفين.

وأكد الأخصائيون في علم النفس ومن بينهم « Spitz » أن النمو السليم لا يتم إلا في الحضانة الطبيعية أي في أحضان الأم وعطف الأب. إن غياب الرعاية في حياته يجعله يتراجع في النمو ويظهر بعض التصرفات التي تظهر في الخصائص التالية²:

-التبول اللاإرادي:

وهو تسرب البول اللاإرادي أثناء النوم في الليل وخاصة بالنسبة للأطفال دون سن الرابعة وهذا لا يعني أنهم مصابون بأي مرض بدني، كل هذا راجع إلى عدم تواجد دور الأم الذي يؤثر فيه نفسيا ويجعله مضطربا، وهذه وسيلة تدل على أن الطفل محتاج للحنان والعطف الذي يصاحب الطفل إلى سن المراهقة بسبب الاضطرابات النفسية التي تظهر في الأحلام المزعجة أثناء النوم.

¹محمد زرمان: حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، مصر، 2000، ص 305.
²إبراهيم سعد: مشكلة الطفولة والمراهقة، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 1996، ص 201.

-فقدان الشهية:

في هذه الحالة يفقد الطفل الشهية الكاملة والامتناع عن الأكل، أويظهر عليه الأكل الكثير، غير أنه في هاتين الحالتين يبقى الجسم نحيفا وقليل الحركة واللعب مع الآخرين، كما نجدهم يتهربون من تكوين علاقات اجتماعية، فهم يفضلون البقاء في عزلتهم التامة بعد أن خابوا في تكوين علاقات مع ذويهم وأقاربهم.

-قلة الكلام:

في هذه الفترة يتمسك الطفل بالصمت وذلك دليل على رغبته في تكوين علاقات أخرى لأنه يخشى ذلك على أنها تنتهي دائما بالفشل وغالبا ما تكون سلبية. وفي بعض الأحيان يتميزون بالصمت والانطواء كما يكون لديهم تبلد وذهول، كما تميز سلوكهم بالبحث عن جذب الانتباه.

-حالات عدم الرضا:

إن الأطفال غير الشرعيين المقيمين داخل المؤسسات يكون لديهم إحساس بعدم الرضا عن الحياة في المؤسسة وعدم القدرة على إقامة علاقات اجتماعية سواء داخل المؤسسات أو خارجها، مع إحساس دائم بالعزلة الاجتماعية.

-حالات الخوف والفرع:

والتي تظهر أثناء النوم وخاصة في الظلام فيتخيل أشياء لا وجود لها، ينهض من النوم ويصرخ ولا يستطيع العودة إلى النوم إلا إذا اطمأن بوجود شخص معه.

-الاعتماد الكلي على الآخرين:

هذا ما توصل إليه الكثير من علماء النفس في دراستهم حيث أن غياب الأسرة وخاصة الوالدين والمعاملة القاسية للأبناء تجعلهم أكثر اعتمادا على الآخرين أو على عوامل الحظ والصدفة والقدر ومساعدة الغير، كما أنهم أكثر انفعالية وسلبية، وأقل في وضع ضوابط لأنفسهم تساعد على النجاح في حياتهم.¹

¹لمياء بلبل: مرجع سابق، ص10.

-حب الانتقام:

هذه الخاصية تعكس مدى الحقد والكراهية التي يحملها الطفل المسعف للمجتمع الذي لا يتلقى منه سوى الإهمال والطرء، فإحساسه الذي يدفعه للانتقام من كل الأفراد الذين تسببوا في كونه مسعفا تطور على شعوره بالرغبة في الانتقام من كل أفراد المجتمع.

-تأخر عام في النمو الحسي الحركي:

أجسادهم نحيفة وأوزانهم خفيفة وهم عرضة للأمراض كالشلل والكساح. معظم الأطفال معرضون للأمراض الجسدية، الانحرافات النفسية، الفشل المدرسي، والكثير يميلون إلى انحرافات كالسرقة والمخدرات والانطواء على الذات، وفي بعض الأحيان سلوكيات عدوانية.

4-العوامل المؤثرة في شخصية الأطفال غير الشرعيين:

لقد أجمعت الدراسات والبحوث على أن الطفل المحروم من الرعاية الوالدية يعاني الكثير من الاضطرابات في شخصيته وغير متوافق مع مجتمعه، قد يصل به الأمر في بعض الأحيان إلى حد الموت الفيزيقي نظرا لظروف الحرمان الحسي والعاطفي والاجتماعي الذي يعانيه الطفل.

أ. الأسرة:

إن المراحل الهامة في نمو الشخصية تظهر في التفاعل الدينامي المستمر بين الفرد والأسرة، أي في المواقف الجماعية المتنوعة. فالأسرة تهدف إلى نمو الطفل نموا اجتماعيا وصبغ سلوكه بصبغة اجتماعية، ويتحقق هذا الهدف عن طريق التفاعل العائلي الذي يحدث داخل الأسرة والذي يلعب دورا هاما في تكوين شخصية الطفل وتوجيه سلوكه.

كما أن النمو النفسي للطفل يتم ويكتمل في إطار الأسرة عن طريق التقليد والمشاركة لدور الأم والأب، وذلك من خلال اعتماد الطفل على والديه اعتمادا وثيقا على

المستوى الوجداني والنفسي في إدراك الدور الذكري والأنثوي والذي لا يتم إلا بالحب الأموي والأبوي.

فالخبرات النفسية المناسبة التي يتلقاها الطفل في الأسرة تعد أمرا ضروريا لنمو شخصية متوافقة، فالطفل في المنزل يواجه مواقف كثيرة في الحياة والتي تعتبر من أهم أسس الصحة النفسية له. ويصبح المنزل هو المزرعة الأولى التي تنبت فيها بذور الشخصية الإنسانية. إذ نجد أن الطفل الذي ينشأ في مؤسسات الإيداع تبدو شخصيته غير عادية، يتميز بالتخلف في جوانب شتى من شخصيته، إذ أن الطفل الذي حرم من والديه هو طفل فاقد الفرصة للتشبع بشخص والتوحد به ونظرا لغياب الصورة الوالدية المحبوبة، فإن الصور المحبوبة لدى الطفل تصبح مهزوزة إن لم تتعدهم، بالإضافة إلى الشعور بعدم الأمن والاستقرار والخوف من المستقبل وتتصف شخصيته باليأس والاكتئاب وشعوره بأنه ليس لديه أسرة ومحروم من والديه يخلق لديه شعور بعدم الاكتراث والأهمية لأحد.

مما يؤدي به إلى العديد من الاضطرابات السلوكية الناتجة عن شعوره بالضيق. ومن ثم فإن الطفل يحتاج حاجة مطلقة إلى الأسرة وإلى درجة من الوسط المناسب إذا ما أريد له أن ينمو في المراحل الأولى من حياته نموا نفسيا وعقليا سليما¹.

ب. المدرسة:

تعتبر المدرسة من أهم العوامل التي تساعد على تكوين شخصية الطفل، حيث أنها تكسبه خبرة جديدة تمكنه من تسوية وتعديل إدراكاته الأولية، والظروف الصعبة التي يعيشها الأطفال غير الشرعيين داخل المراكز تمنعهم من النجاح في الميدان الدراسي، ونجد أن الفتيات أغلبهم ينقطعن عن مواصلة دراستهن، إذ لا تجد هذه الشريحة من يهتم بها ويرعاها ويرشدها، فهؤلاء الأطفال يرون بأن الدخول للمدرسة ومواصلة الدراسة لا فائدة منه، فالدراسة أو عدمها سواء.

¹ أنس محمود أحمد قاسم: مرجع سابق، ص 203.

ثالثاً - الوضعية الدينية للطفل غير الشرعي.

يقول الله تعالى: "والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً، وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات"¹. لقد شرع الله الزواج لمقاصد سامية تتخلص في بقاء النوع الإنساني على الوجه الأكمل بمعنى أن تكاثر الإنسان ضمن تشريع العائلة المنظم من شأنه ضبط فروع الأصول بصورة شرعية، يتم بفضلها تأصيل نسب الأبناء والأحفاد. كما يتم تحديد مسؤولية وواجب كل فرد من أفراد العائلة من حيث اكتساب الرزق الحلال الطيب والتعاون والتكافل بهذا تنظم أمور المعيشة اليومية لكل فرد في جو مناسب².

والأطفال نعمة من الخالق وإنجابهم حاجة ومطلب إنساني غريزي، والأطفال شأنهم شأن أي رزق ينعم الله به على من يشاء من عباده ومتى يشاء. ولقد أولت الشريعة الإسلامية الأطفال الصغار مزيداً من العناية والاهتمام، ومن بين هؤلاء الأطفال فئة الأطفال المنبوذين الذين جاؤوا إلى هذه الدنيا محرومين من الحنان.

أطفال ولدوا في أجواء مختلفة عن الأطفال الشرعيين ولم يقابلوا بنفس الفرح والابتهاج، فالأب انجرف وراء نزوة عابرة وفر من المسؤولية، والأم تسعى للخلاص من العار بشتى الطرق.

إنه طفل فقد حنان الأبوة والأمومة، ولم يجد من يحتضنه سوى تعاليم الشريعة السمحة، التي جاءت بالأحكام التي تبين وتوضح ما لهذا الطفل من حقوق وما عليه من واجبات بعد بلوغه سن الرشد³.

وجاءت أوامر الشريعة بالمحافظة على النسل وكل ما يتعلق به، وفي سبيل ذلك حرمت الاعتداء على العرض، فحرمت الزنا لما فيه من ضياع للنسل واختلاط الأنساب والتحاق العار بالمرأة وبأهلها، وتعرض طفلها للقتل أغلب الأحيان أو التخلي عنه خوفاً من العار والفضيحة.

¹ القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 72.

² أمينة وصفي: الأسرة ورعاية الذات الإنسانية للأطفال، انظر www.lahaonline.net

³ عبد المطلب عبد الرزاق حمدان: أحكام اللقيط في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2006، ص 19.

والطفل الذي ينتج عن علاقة غير شرعية هو طفل صغير وجد في الحياة وهو لا يدري ما ذنبه ولا يدرك ما سيؤول مصيره لأنه ثمرة علاقة لا يقرها المجتمع وتجرمها الشريعة وعلى كل الأحوال فالشريعة الإسلامية حرمت الزنا لما فيه من اختلاط الأنساب وضياع لحقوق الطفل غير الشرعي بالإضافة إلى تفشي الأمراض الخبيثة والفتن الاجتماعية وانتشارها في المجتمع، قال الله تعالى: "لا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً".

ولقد أعلن الإسلام أن الإنسان لا يتحمل إلا مسؤولية أعماله وحده فلا يتحمل مسؤولية جد عم أو أب أو أم وأن الجيل اللاحق لا يتحمل أوزار الجيل السابق، فالطفل لا يتحمل مسؤولية خطيئة والديه، فهو لا ذنب له وإنما هو ضحية لعلاقة غير شرعية جمعت بين رجل وامرأة خارج نطاق الزواج لذلك لا يجوز معاقبته على هذا الخطأ لا بالنذ ولا بالتهميش ولا بأي شكل من أشكال القهر والحط من قيمته الإنسانية.

هؤلاء الأطفال مجهولوا النسب حرما حرمانا عاما وحاجتهم إلى الرعاية والعناية شديدة جدا بصفتهم أيتاما والأجر في ذلك عظيم، كما أفتت بذلك اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية برئاسة العلامة ابن باز - رحمه الله - في الفتوى رقم 207/11 بتاريخ 24 ديسمبر 1419 هـ، وجاء فيها أن مجهولي النسب في حكم اليتيم، وعلى كل فإن من يكفل طفلا من مجهولي النسب فإنه يدخل في الأجر المترتب على كفالة اليتيم لعموم قوله - صلى الله عليه وسلم - : "أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا، وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما شيئا" رواه البخاري.

والتقاط اللقيط مندوب شرع يثاب فاعله إذا وجد في مكان لا يغلب على الظن هلاكه لو ترك فيه ، أما إذا غلب على الظن هلاكه لو ترك فيه كان التقاطه فرضا على من وجدته بحيث يؤثم إذا لم يأخذه¹، لأنه مخلوق ضعيف لم يقترب إثما يستحق عليه الإهمال وإنما الإثم على من طرحه أو تسبب في وجوده من طريق غير مشروع.

¹ عبد المطلب عبد الرزاق حمدان: مرجع سابق، ص 21 .

إن الإسلام الذي حرم التبني لما يترتب عليه من خلط الأنساب اهتم باللقيط وحرم إهماله وتضييعه واعتبره أهلاً للملك لأنه حرّ فإذا وجد معه مال فهو ملك له لأنه صاحب اليد عليه، وإن لم يوجد معه مال ولم يوجد من يتبرع بالإنفاق عليه كانت نفقته على بيت المال، كما منع الإسلام توريث اللقيط بأكثر من الثلث وذلك تقادياً للمشاكل والخصومات والنزاعات.¹

والمعمول به الآن أن من وجد لقيطاً يسلمه إلى رجال الشرطة، وهم يرسلونه إلى ملجأ اللقطاء "مركز الطفولة المسعفة" ليربى هناك على حساب الدولة تربية حسنة، ومن أراد القيام بتربية اللقيط يلبي طلبه إذا ما توفرت فيه الشروط اللازمة والقدرة على الاهتمام به ورعايته وتربيته تربية صالحة والقيام بما تفرضه عليه مصلحة اللقيط.

لقد منع الإسلام التبني لكنه لم يمنع الطفل غير الشرعي من الانتساب إلى أسرة حقيقية بديلة وللتوفيق بين الأمرين ابتدع أحد الحلول التالية والتي تمكن الطفل من الحصول على الرعاية المناسبة دون التعدي على الشرع وخلط الأنساب:

- الرضاعة تمكن الطفل من الغذاء والحنان والتنشئة الأسرية فهو يخلق روابط عائلية بينه وبين أسرته من الرضاع.
- التنزيل بمعنى تنزيل هذا اللقيط منزلة الابن وبالتالي يحصل على كل الحقوق التي يتمتع بها الطفل العادي مع تمييز طفيف وهو عدم منحه النسب الحقيقي.
- المتبني كما يحصر نصيبه في الإرث في حدود الثلث.
- الموالاة التي تعني اتفاق شخصين على أن يتكفل أحدهما بالآخر وأن يتوارثا، بهذه الطرق يتحقق اندماج الأطفال غير الشرعيين في المجتمع وتجنبيهم الحرج والتهميش والاحتقار بسبب وضعيتهم الاجتماعية.
- غير أن الملاحظ في قوانين أغلب الدول الإسلامية سكوتها عن حقوق الأطفال غير الشرعيين، خصوصاً ما يتعلق بحضانتهم أو التكفل بهم أو تشجيع الأسر على احتضانهم وذلك ربما لتخرجها من ظاهرة الأطفال غير الشرعيين فكانت النتيجة زيادة

¹ نفس المرجع السابق، ص 21 .

عدد الأطفال غير الشرعيين والمحرومين من الرعاية الأسرية على الرغم من أن الدين الإسلامي قد تعامل معهم بكل رحمة وتفهم لوضعيتهم باعتبارهم غير مسؤولين عن هذه الوضعية.

- والدليل على ذلك الكم الهائل من الآيات و الأحاديث النبوية الشريفة التي تحض على إكرام اليتيم ورعايته والتكفل به وتربيته وصونه أيا كانت أسباب يتمه سواء كان يتيما معلوم أو مجهول الأبوين.

رابعاً- الوضعية القانونية للطفل غير الشرعي.

اتخذت الدولة بعض الإجراءات والقوانين وذلك من أجل حمايته هذه الشريعة ورعايتها والتكفل بها من جميع الجوانب.

* **تعريف التكفل:** هو تكفل شخص مسموح له بذلك عندما يكون له دافع لذلك ويجب أن تقيم إيجابيات المتكفل. ويوجد نوعان من التكفل.¹

أ. **التكفل الكلي والكامل:** وهو الأكثر استعمالاً وكمالاً، والعلاقات مع الأسرة الأصلية تنقطع وتنتهي والطفل يندمج كلياً مع العائلة الجديدة.²

ب. **التكفل البسيط:** المتكفل يحتفظ بكل حقوقه في العائلة الأصلية في المقابل له حقوق محدودة في العائلة التي تكفلت به، هذه العملية يمكن أن تنتهي بمجرد طلب من المتكفل أو المتكفل به.³

* **تأشيرة التكفل:** الطفل المتكفل به بصفة نهائية يفقد كل الحقوق من عائلته الأصلية سواء في الغذاء وحتى في المتابعة.⁴

* **التكفل بالطفل:** يتمتع وضع الطفل والتخلي عنه من طرف الأم بالإمضاء على محضر التخلي، لأن الطفل هنا يمر بعدة مراحل وتتخذ الإجراءات التالية للتكفل به، و يستقبل "مركز الطفولة المسعفة" الأطفال عن طريق:

¹ المدرسة العليا للقضاء، مدونة النصوص التشريعية و التنظيمية الخاصة بالأطفال، يونيسف، ص 141 .

² نفس المرجع السابق، ص 142.

³ نفس المرجع السابق، ص 142.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 21 .

- العدالة "كأبناء المسجونات".

- الأمن "اللقطاء".

- المستشفى "الموليد الجدد" غير الشرعيين.

يتم استقبال هؤلاء الأطفال برسالة من مديرية النشاط الاجتماعي وعند إمضاء الأم على محضر التخلي عن الطفل، يعتبر هؤلاء الأطفال متخلي عنهم نهائياً، أما الأطفال المؤقتون فيؤخرون إلى حين انتهاء مهلة التفكير التي تمنح الأم.¹

الأطفال المتخلي عنهم نهائياً بإمكان أي أسرة حرمت من الأطفال أن تتقدم بطلب التكفل إذا أرادت ذلك حيث يتوفر الطلب على شروط من بينها:

• شهادة العمل.

• شهادة الصحية أي التأكد من سلامة المتكفل.

• إضافة إلى السكن.

قبل تسليم الطفل إلى العائلة تقوم المساعدة الاجتماعية بزيارة مفاجئة إلى العائلة التي تود التكفل بهذا الطفل للتأكد من صحة المعلومات وكذا الشروط الواجب توافرها سواء من الناحية الاجتماعية أو النفسية. يعقد مجلس العائلة برئاسة مدير النشاط الاجتماعي بالإضافة إلى أعضاء:

• مدير المركز.

• طبيب المؤسسة.

• أخصائية اجتماعية.

• أخصائية نفسانية.

¹ إدارة عيادة التوليد بباتنة.

تعقد اللجنة لدراسة الملفات "عدة ملفات". يمكن عقد هذا المجلس مرة في الأسبوع أو الشهر حسب الطلبات، تدرس الملفات وتمنح الموافقة أو العكس، وفي حالة الموافقة تتصل المديرية بالشخص لاستلام الطفل.

- الشروط القانونية والشرعية للتكفل:

- الزوج والزوجة يجب عليهما أن يكتبتا طلبا للتكفل إلى مدير الصحة والحماية الاجتماعية.

- فتح تقرير استكشاف وملاحظة الأسباب والدوافع التي أدت بهم للتكفل بالطفل.

- المتكفلان لا يجب أن يكونا مسنين في العمر أو ظروفهما المعيشية سيئة أو مرضى، قلقان أو متهوران أو من نوع لين. وهذا كله لتجنب الخطر الذي يلحق بالطفل.

- من الأفضل التكفل بالأطفال الصغار جدا لأنه ليس هناك سبب طبي للانتظار بعد ثلاثة أشهر.

* فيما يتعلق بالتكفل بالطفل المعوق، يجب التفكير الجيد والعقلاني قبل اتخاذ القرار.

- كيفية الحصول على طفل من المؤسسة الإيوائية:

- التقدم بالطلب لمديرية النشاط الاجتماعي.

- تقوم المديرية ببحث حالة الأسرة الراغبة في رعاية الطفل ويتم البت في البحث الاجتماعي سواء بالقبول أو الرفض من قبل اللجنة المديرية.

- في حالة الرفض يمكن للجنة إعادة النظر.

- في حالة الموافقة يتم تسليم الطفل للأسرة بعد أن يوقع على عقد الكفالة وفقا للنموذج الخاص بذلك.

- تلتزم الأسرة المتكفلة بإخبار المديرية فوراً عن كل تغيير في حالتها الاجتماعية أو محل إقامتها أو أي تغيير يطرأ على حياة الطفل لتتلقى المساعدة من مديرية النشاط الاجتماعي.

- الحالات التي تحتم إنهاء الرعاية في الأسرة المتكفلة:

- إذا تقدمت الأسرة المتكفلة بطلب تبدي فيه بعدم رغبتها في رعاية الطفل.
- إذا توفي أحد الولدين المتكفلين أو كليهما.
- إذا تبين أن هناك انحراف في السلوك يصعب علاجه داخل الأسرة.
- إذا تبين عدم تعاون الأسرة البديلة وعدم تنفيذها لتوجيهات مديرية النشاط الاجتماعي.
- إذا تبين أن الأسرة منحرفة.

- التبني:

لقد أجمع العلماء المسلمين جميعا على عدم شرعية التبني، كما ثبت أيضا أنهم متفقون جميعا على وجوب إلحاق الولد بوالديه إذا كانا معلومين وعدم إدخاله في أسرة أخرى إذ لم يكونا معلومين أو أحدهما¹، تطبيقا لقول الله تعالى: "ادعوا لأبائهم هو أقسط عند الله، فإن لم تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين"².

إن فكرة التبني تسربت إلى مجتمعنا عن طريق التشريعات الفرنسية خلال فترة الاستعمار، وإبان فترة الغزو الصليبي مع بداية القرن 19 لذلك فإنه لا يمكن تقبل فكرة التبني ونحن مستقلون، لما للتبني من مضار في إدخال أفراد الأسرة ضمن أسرة أخرى وسلب الشخص المتبني لقب عائلته دون رضاه، ومنازعة الأولاد الحقيقيين والورثة في تركة مورثهم الذي تبني شخصا أو طفلا غريبا عنهم يشاركونهم فيما تركه لهم¹.

إذن فالتبني غير جائز إطلاقا، سواء لمن له أبوين معلومين أو لمن له أبوين مجهولين، ولا يجوز لضابط الحالة المدنية بأية بلدية أن يسجل طفل أو شخص على لقب شخص آخر غير لقب أبيه، وإذا لم يكن له أب معلوم كأن يكون ابن زنا أو من يسميهم التشريع الفرنسي بالأولاد الطبيعيين، فإنه لا ينسب إلا إلى أمهودون أن يحمل لقبها الذي هو

¹ عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د س ن، ص 174.

² القرآن الكريم: سورة الأحزاب، الآية 5.

لقب أسرتها، ولا تملك أن تتصرف فيه بمفردها، كما لا يجوز لضابط الحالة المدنية منح الطفل المتبني لقب أية أسرة أو عائلة وإلا قد عرض نفسه لعقوبة جريمة التزوير.

وإذا كانت قد صدرت أحكام التبني في ظل القانون المدني الفرنسي أيام الاستعمار فإن هذا القانون قد ألغي اليوم وحل محله القانون المدني الجزائري، ولا يمكن للمحكمة إصدار أحكام قضائية بإثبات حالة التبني، وإذا فعلت فإن أحكامها باطلة وليس لها أي سند قانوني، بل يجب إذا عرضت عليها مثل هذه القضية أن ترفض تسجيلها ويخبر وكيل الدولة في الحال *لأن المادة 46 من قانون الأسرة قد نصت على أنه يمنع التبني شرعا وقانونا*¹.

كما يقوم ضابط الحالة المدنية بتصرف تعسفي، وهو منح لقب الأم لطفل شرعي الذي لم تتمكن والدته أو والده من تقديم الدفتر العائلي إليه أثناء التصريح بولادته، حيث لم تتمكن هي أو زوجها من تقديم وثيقة عقد الزواج أو دفتر العائلي إلى المستشفى عندما حصلت الولادة هناك.

إذن لا يمكن لضابط الحالة المدنية ولا لإدارة المستشفى أن تتصرف من تلقاء نفسها وأن يعطيا المولود لقب أمه أو أي شيء آخر سوى لقب أبيه، إذا كان ولدا شرعيا أو تركه بدون لقب إذا كان ولدا طبيعيا مجهول الأب وأن أمه حملت سفاحا.

- المولود اللقيط:

إذا وجد شخص حديث الولادة في مكان ما وجب على هذا الشخص أن يدلي إلى ضابط الحالة المدنية الذي عثر على اللقيط بدائرة بلديته، وإذا لم تكن له رغبة في كفالته يجب عليه أن يسلمه إلى ضابط الحالة المدنية مع ما وجد معه من ألبسة وغيرها، وهنا وجب على ضابط الحالة المدنية أن يحرر محضرا (verbaprocès) بذلك يذكر فيه تاريخ ومكان العثور على الطفل اللقيط، جنسه وعمره الظاهر، ويبين بالتفصيل كل العلامات التي قد تسهل أو تساعد على معرفته، كما يبين الشخص الهيئة أو المؤسسة الخيرية التي عهد إليها بكفالة الولد، ثم بعد ذلك يسجل المحضر المذكور في سجلات

¹مولود ديدان: قانون الأسرة، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005، ص44.

الحالة المدنية المعدة للولادات بنفس التاريخ الذي تم العثور فيه على الولد، وبعد الانتهاء من تحرير المحضر وتسليمه، يبقى على ضابط الحالة المدنية أن يحرر وثيقة مستقلة تقوم مقام وثيقة الميلاد تتضمن اسم وجنس اللقيط واللقب الذي أعطيه من قبل ضابط الحالة المدنية وتاريخ الميلاد الظاهر بصفة تقريبية، وتكون بهذه الوثيقة صفة التوقيت لأنه إذا تبين فيما بعد أن هذا الولد مسجل فإن كلا من المحضر والوثيقة المؤقتة يمكن إلغائهما، إما بناء على طلب وكيل الدولة، أو بناء على طالب ممن له مصلحة "وفي النهاية كل شخص عشر على طفل صغير حديث الولادة ولم يسلمه أو يصرح به عند ضابط الحالة المدنية فإنه سيعرض نفسه للمتابعة الجزائية، ويمكن أن يدفع غرامة مالية".¹

- الحالة المدنية للأطفال المولودين

أ. بيان وثيقة لميلاد:

لقد نص القانون على بيانات أساسية الذكر بحيث لا يجوز الزيادة عنها ولا النقصان وأوجب على ضابط الحالة المدنية ومن يقوم مقامه مراعاتها بعناية وبدقة واحترامها عند تحرير وثيقة الميلاد.

وهذه البيانات هي:

- المكان الذي ولد فيه المولود المراد التصريح بشرفه.
- تاريخ الولادة بالساعة واليوم والشهر والسنة.
- جنسية المولود ذكر أو أنثى.
- الاسم الذي أعطي للمولود من قبل الأب أو المصريح أو ضابط الحالة المدنية.
- اسم ولقب وعمر ومهنة ومسكن كل واحد: الأب أو المصريح أو ضابط الحالة المدنية.
- إن كان المصريح غير الأب يذكر في الوثيقة اسمه ولقبه وعمره ومهنته ومسكنه ولا يستثنى من ذلك إلا وثيقة اللقيط ومجهول الوالدين، حيث يصبح من غير الممكن ذكر البيانات المتعلقة بالأب والأم، ويصبح من الواجب على ضابط الحالة المدنية أن يعطي

¹مولود ديدان: مرجع سابق، ص46.

للمولود مجموعة من الأسماء يكون آخرها اللقب، وذلك إذا لم يكن الشخص الذي التقطه أو عثر عليه قد اختار له اسماً مناسباً:¹ (منشور وزاري مشترك 01 17 1987)

ب. اللقب العائلي:

يجعل القانون من اسم العائلة حقاً أساسياً يرتبط بالشخص الطبيعي نفسه، وهكذا فإن المادة 28 من القانون المدني تنص على أنه "يجب أن يكون لكل شخص لقب واسم فأكثر، ولقب الشخص يلحق أولاده".

وفيما يتعلق بالأطفال الذين عثر عليهم والأطفال المولودين من أبوين مجهولين، تنص المادة 64 الفقرة 4 من الأمر 70 - 20 المؤرخ في 19 فبراير 1970 المتعلق بالحالة المدنية على أنه "يعطي ضابط الحالة المدنية نفسه الأسماء إلى الأطفال اللقطاء والأطفال المولودين من أبوين مجهولين والذين لم ينسب لهم المصريح أية أسماء، يعين الطفل بمجموعة من الأسماء يتخذ آخرها كلقب عائلي".

إن الغرض من الأحكام السالفة الذكر يكمن في إمكانية إدماج هؤلاء الأطفال في السلك الاجتماعي. غير أن تطبيق هذا الحكم قد تجسد من الناحية العملية في منح الأطفال الذكور سلسلة من الأسماء الخاصة بالذكور بحيث يتخذ آخر اسم كلقب عائلي بالنسبة لهم، وفي منح الأطفال الإناث سلسلة من الأسماء الخاصة بالإناث بحيث يتخذ آخر اسم كلقب عائلي بالنسبة لهم. وبالتالي فإن استعمال اسم أنثى كلقب عائلي بالنسبة للأطفال الإناث يدل على ظروف ولادتهن وعلى وضعيتهن وذلك سواء بالنسبة للأطفال أنفسهم أو بالنسبة للمجتمع. إن الرغبة في التطبيق الصارم لروح القانون الذي يرمي إلى تشجيع إدماج هؤلاء الأطفال ضمن المجتمع، وفي ضمان تطبيقه المحكم على المجتمع، تستدعي توضيح شروط تطبيق المادة 64 التي تمنح ضابط الحالة المدنية في حالة عدم وجود المصريح المنصوص عليه في المادة 62، إمكانية منح الأسماء للأطفال الذين عثر عليهم ولالأطفال المولودين من أبوين مجهولين.

¹ المادة 64 من الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير 1970 المتعلق بالحالة المدنية.

ولهذا الغرض فإنه يطلب من السادة ضباط الحالة المدنية السهر على أن يكون آخر اسم وهو الاسم الذي سوف يتخذ كلقب عائلي اسم ذكر حتما بما فيه الأطفال الإناث.

وبالطبع يطبق هذا الحكم عندما يكون منح الاسم من طرف ضابط الحالة المدنية نفسه أو عندما يكون من قبل المصرح المذكور في هاتين المادتين 62 - 64 من الأمر المذكور سالفا واللتين تتصان على إن:

المادة 62: "يصرح بولادة الطفل الأب أو الأم وإلا فالأطباء والقابلات أو أي شخص آخر حضر الولادة وعندما تكون الأم ولدت خارج مسكنها فالشخص الذي ولدت الأم عنده".

المادة 62: "يعطي ضابط الحالة المدنية نفسه الأسماء إلى الأطفال اللقطاء أو الأطفال المولودين من أبوين مجهولين والذين لم ينسب لهم المصرح أية أسماء، يعين الطفل بمجموعة من الأسماء يتخذ آخرها كلقب عائلي".

هذا وسوف لا يخفى على السادة ضباط الحالة المدنية أن حظوظ الأطفال في إدماج أحسن ضمن المجتمع تتوقف على مدى ملاءمة اختيار الاسم.

- فهم مكلفون بالسهر على التطبيق الصارم لأحكام هذا المنشور.

- اللقب أو الاسم العائلي من خصائصه الدوام، ولا يمكن زواله أو التنازل عنه فاللقب محمي بحكم القانون من كل تعد عليه، ولا يجوز استعماله من قبل شخص آخر أجنبي عن العائلة التي تستعمله أو لكل من ينتحل اسما عائليا أو لقب عائلة غير عائلته ويستعمله دون حق يعرض نفسه للمتابعة الجزائية بتهمة جنحة انتحال الألقاب إلا أن بعض ضباط الحالة المدنية لبعض البلديات يقومون بإعطاء ابنا لقب أمه، وهو عمل خاطئ ليس له سند قانوني ومخالف لقواعد الشريعة الإسلامية القائلة: "الولد للفرش والعاشر الحجر". (حديث شريف)

المادة الأولى: إن المرسوم التنفيذي رقم 92 - 24 مؤرخ في 13 يناير 1992 يذكر أنه يمكن أن يتقدم الشخص الذي كفل قانونيا في إطار الكفالة ولدا قاصرا مجهول النسب من الأب أن يتقدم بطلب تغيير اللقب باسم هذا الولد ولفائده، وذلك قصد مطابقة لقب الولد

المكفول بلقب الوصي وعندما تكون أم الولد القاصر معلومة وعلى قيد الحياة، فينبغي أن ترفق موافقتها المقدمة في شكل عقد شرعي بالطلب.

المادة 2: ينشر الطلب في نفس الوقت في الجريدة المحلية بمكان ولادة الطالب وعند الاقتضاء لمكان سكنا إذا كان منفصلا عنه مكان الولادة، وذلك بناء على طلبه.

المادة 3: تقدم الاعتراضات إلى وزير العدل حامل الأختام خلال مهلة ستة أشهر ابتداء من تاريخ النشر المذكور أعلاه.

ج. الجنسية الأصلية:

المادة 6: (الأمر رقم 05 - 01 المؤرخ في 27 فبراير 2005) يعتبر جزائريا الولد المولود من أب جزائري أو أم جزائرية.

المادة 7: (الأمر رقم 05 - 01 المؤرخ في 27 فبراير 2005) يعتبر من الجنسية الجزائرية بالولادة في الجزائر.

1. الولد المولود في الجزائر من أبوين مجهولين.

غير أن الولد المولود في الجزائر من أبوين مجهولين يعد وكأنه لم يكن جزائريا قط إذا ثبت خلال قصوره انتسابه إلى أجنبي أو أجنبية وكان ينتمي إلى جنسية هذا الأجنبي أو هذه الأجنبية وفقا لقانون جنسية احدهما. إن الولد حديث الولادة الذي عثر عليه في الجزائر يعد مولودا فيها ما لم يتبين خلاف ذلك.

2. الولد المولود في الجزائر من أب مجهول وأم مسماة في شهادة ميلاده دون بيانات أخرى تمكن من إثبات جنسيتها.

- قانون إثبات النسب في الجزائر:

في السنوات الأخيرة أصبح ملف الأمهات العازبات محل شد وجذب بين كثير من الأطراف التي اختلفت رؤاها في كيفية معالجة هذه الظاهرة، وكذا التعامل مع انعكاساتها الخطيرة التي أصبحت تهدد وحدة المجتمع الجزائري وأمنه، لذلك عمدت الحكومة الجزائرية من خلال وزير التضامن الذي صرح بأن قانون جديد سيصدر خاصا بالأمهات

العازبات وأن هذا القانون الجديد يهدف لتحديد هوية آباء الأطفال المسموحين حاليا في الجزائر، وهم الأطفال غير الشرعيين الذين ولدوا في عمليات زنا وغالبا ما يهرب آباؤهم، وسيتم استخدام تقنية البصمة الوراثية (DNA) التي ستمكنهم من الحصول على اسم عائلي. ومن المرتقب أن تنجح هذه التقنية ومعرفة آباء هؤلاء الأطفال. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا القانون لا يرغم هؤلاء الآباء الحقيقيين أو إلزامهم بالتكفل بأطفالهم أو الزواج من أمهات هؤلاء الأولاد اللائي وقعن في الخطأ.

المادة 40 من قانون الأسرة:

مشروع هذا القانون الجديد بقدر ما فرضته الظروف والواقع الذي يشير إلى ارتفاع مذهل في عدد الأمهات العازبات وكذا عدد الأطفال غير الشرعيين فإنه استند إلى قانون الأسرة الجزائري الجديد الذي تم تعديله وفق ما تتطلبه الظروف والتغيرات الاجتماعية الجديدة التي تضمنها القانون المعدل للأحوال الشخصية إدراج المشروع الجزائري مادة جديدة وهي المادة 40 التي تقف في الحقيقة وراء مشروع هذا القانون الجديد، وتتص هذه المادة على أنه "يجوز للقاضي أن يستعمل الطرق العلمية في إثبات النسب"¹ للأطفال غير الشرعيين الذين لا يعرف آباؤهم في غالب الأحيان.

وتقول المحامية الجزائرية فاطمة الزهراء بن براعم أن هذه المادة الجديدة بحاجة إلى تعديل جديد كذلك حيث اقترحت أن تكون الصيغة هنا صيغة إلزام وليس صيغة جواز، حيث ترى أن المشرع الجزائري عليه أن يعدل المادة لتصبح على الشكل التالي "يجب" على القاضي إلزام أي شخص بالخضوع إلى إجراء تحاليل تثبت علاقته أو تنفيها لأي طفل تدعي والدته بأنها أنجبته منه، واقترحت المحامية أن يتضمن القانون الجديد الأمهات العازبات مواد تشدد أقصى العقوبات الممكنة ضد كل بلاغ كاذب من أمهات عازبات ضد أشخاص ثبت فيها أن ليس لديهم أي علاقة بالأطفال غير الشرعيين بعد إخضاعهم عنوة أو طوعية لتقنية « DNA » وهذا يعني حسبها أن اللجوء إلى الطرق العلمية هو بمنزلة ضربة لعصفورين بحجر واحد، من جهة إثبات النسب للأطفال غير

¹مولود ديدان: قانون الأسرة الجزائري حسب آخر تعديل له، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005، ص 40.

الشرعيين الذين يحق لهم أن يتحصلوا على ألقاب أو أسماء عائلية معينة تسترهم في مجتمع لا يرحم، وفي الوقت نفسه تحمي الأشخاص من أي اتهامات باطلة قد تشوه صورتهم في المجتمع أو تهدم أسرهم الشرعية بسبب اتهامات غير شرعية قد تنجم عن تصفية حسابات معينة أو لأي دافع آخر.

ومن جهة أخرى فإن القانون الجديد لا يرغم آباء هؤلاء الأطفال غير الشرعيين على استرجاع أبنائهم أو الزواج بأمهاتهم وذلك خوفا من حدوث مشاكل أخرى خصوصا أن أغلب هؤلاء الآباء متزوجون حاليا ومن شأن الكشف عن سوابقهم الجنسية التأثير في استقرارهم العائلي، ورغم ذلك فإن بعض المراقبين الاجتماعيين هنا في الجزائر يتركون المجال مفتوحا أمام حصول مشاكل من هذا النوع.

وسبق أن شهد ملف الأمهات العازبات إثارة الكثير من الجدل بعد كشف وزير التضامن الجزائري أن الدولة ستخصص منحة مقدارها 10 آلاف دينار جزائري أي ما يقارب 80 دولار أمريكي عن كل طفل غير شرعي ولدته أمه في ظروف ما، حيث ظهرت الكثير من الانتقادات التي اعتبرتها خطوة حكومية لتشجيع الزنا، وأن ممارسة البغاء تساوي مكافأة من الدولة، وهذا المبلغ أقل بقليل فقط من الأجر القاعدي الذي تم رفعه فقط إلى 12 ألف دينار جزائري شهريا.

لكن الوزير بين أن الهدف من إقرار هذه المبادرة هو تشجيع فئة الأمهات العازبات على الاحتفاظ بأولادهن وعدم الرمي بهم في الشوارع، ورفع الحمل عن الدولة من خلال التكفل بأعداد الأطفال غير الشرعيين المتزايدة.

من جهة أخرى، فإن كثيرا من الجهات رفضت إقرار منحة 10 آلاف دينار جزائري للأم العازبة عن كل مولود ولدته، لأنها بذلك تعتبر لأنها بذلك تعتبر أهم عند الدولة من فئة الأمهات الشريفات خاصة الماكثات بالبيوت اللواتي لا يستفدن سوى من إعانة شهرية من طرف الدولة أقل بكثير "10 مرات كاملة" عن الإعانة التي خصصت للأمهات العازبات حيث تستفيد الأمهات الجزائريات الماكثات ببيوتهن أو بيت أزواجهن

من منحة شهرية تقدر بألف دينار جزائري أي ما يعادل 8 دولارات أمريكية فقط، وهي منحة لا تكفي لقضاء أبسط المستلزمات.

خامسا: بعض الإحصائيات حول الأطفال غير الشرعيين في الجزائر:

تسجل الجزائر من سنة لأخرى ارتفاعا مقلقا في نسبة المواليد خارج إطار المؤسسة الزوجية أو ما يعرف بالأطفال غير الشرعيين، حيث بلغ خلال سنة 2010 عدد الأطفال غير الشرعيين المسجلين في المصالح الرسمية نحو 3200 طفل حسب إحصائيات وزارة التضامن الوطني، فيما تقدر الولادات غير الشرعية بنحو 3000 ولادة حيث يبقى هذا الرقم غير دقيق بسبب تفضيل العديد من الأمهات وضع مواليدهن بعيدا عن المؤسسات الاستشفائية العمومية أو المصالح المختصة في الحضانة العمومية،¹ و قد تم حسب الإحصائيات نفسها التكفل ب 2000 طفل حسب القانون الخاص و وفق الشريعة الإسلامية حتى ينعموا بالدفء العائلي، بينما جرى التنسيق بين جميع المصالح مما سمح بإرجاع 900 طفل إلى أمهاتهم البيولوجية بعدما تراجعوا عن قرار تخليهم عن أطفالهم عند الولادة . بالمقابل تجد وزارة التضامن الوطني صعوبة في التعامل و التكفل بالأطفال غير الشرعيين المعاقين ذهنيا بسبب رفض العائلات الكفيلة تبنيهم بسبب إعاقتهم، ففي السياق ذاته تشير الإحصائيات عن وجود قرابة 3000 طفل معاق محرومون من الجو العائلي موزعين عبر المراكز المتخصصة التابعة للوزارة المعنية و هي 15 مركزا على مستوى القطر.

و تتعامل وزارة التضامن بعناية خاصة مع هذا الملف بالنظر الى حساسيته في ظل المشاكل العديدة التي يعانيها هؤلاء الاطفال التي حالت دون اندماجهم اجتماعيا، ففيالسياق ذاته تشير الإحصائيات إلى وجود نحو 75000 شخص بالجزائر يجهلون نسبهم الحقيقي، ناهيك عن معاناتهم المترتبة عن ذلك سيما عند حصولهم على الوثائق الرسمية حيث يأملونفي أن يتخلصوا من جزء كبير من معاناتهم بمجرد دخول قانون تحديد الأبوة الذي سنه جمال ولد عباس حيز الاستغلال كونه منحهم هوية اعتبارية،و جدير بالذكر أن

¹كشف وزير التضامن الوطني عن هذه الأرقام من على منبر البرلمان في رد على سؤال لنانب حمس عن ولاية الشلف.

الجزائر عرفت هذه الظاهرة بالخصوص خلال الأزمة الأمنية و ما تلاها من تسجيل لأطفال غير شرعيين من طرف نساء اغتصبن من طرف الجماعات الإرهابية.

جدول يبين بعض إحصائيات الأطفال غير الشرعيين في ولاية باتنة

السنة	دخول المقيمين	الوضع في الوسط العائلي	الوفيات	المجموع في نهاية السنة
2000	114	75	09	30
2001	113	88	05	20
2002	82	65	05	22
2003	113	87	05	21
2004	97	76	02	40
2005	69	71	05	30
2006	101	97	01	30
2007	85	69	03	32
2008	68	70	02	35
2009	86	76	00	41
2010	19	18	00	31
2011	43	47	00	21

من خلال الإحصائيات المسجلة في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الأطفال المودعين في المركز تعتبر مرتفعة خلال السنوات العشر الأخيرة، على الرغم من المساعي الحثيثة المبذولة من طرف السلطات المعنية من أجل إدماجهم في أسر بديلة من أجل تعويضهم عما فقدوه من حنان الوالدين إلا أنها تبقى غير كافية، فنلاحظ أن هناك دائما نسبة باقية لم يتم إدماجها في أسر بديلة وذلك راجع إلى عدة ظروف أهمها الإعاقات البدنية التي يعاني منها معظم الأطفال.

الفصل الرابع: الأمهات العازبات ذات الصلة بالطفل غير الشرعي.

أولاً- تعريف العزوبية.

ثانياً- الأمومة العازبة.

ثالثاً- وضعية الأمهات العازبات.

رابعاً- أسباب تفشي ظاهرة الأمهات العازبات.

خامساً- الأمهات العازبات في الوطن العربي.

سادساً- بعض الإحصائيات حول الأمهات العازبات في الجزائر.

أولاً- تعريف العزوبية:

يعني مفهوم العزوبية في اللغة العربية المرأة التي لا زوج لها، وقد جاء في لسان العرب: "العزاب من لا زوج لهم من الرجال أو النساء"، أما في اللغة الفرنسية، فإن المرأة العازبة "دوموازال" هي التي لم يسبق لها الزواج، أما في المتداول اليومي، فكلمة العازبة تعني البكر، ويشار بها إلى الفتاة التي لم يسبق لها الزواج، والتي تظل محافظة على بكرتها وطهارتها، وفي حالة فقدان هذه البكارة بسبب الزواج الشرعي فهي تصبح ثيب، أما إذا فقدتها بغير الزواج فهي باغية، زانية وعاهرة، وفي العرق القبلي المرأة التي لا يجدها زوجها في ليلة الزفاف بكرا تعد خاطئة وساقطة، لطخت شرف عائلتها وألحقت العار بأسرتها، وتتعرض لمختلف أنواع الإهانات والإساءات، وغالبا ما تطلق في ليلتها الأولى، وتحرم من حقها في الصداق.

وللعزوبة نوعان هما الاضطراري والاختياري،¹ حيث يعني الأول اللجوء إلى العزوبة بسبب ضغوط قاهرة تدفع إلى العزوب عن الزواج ويعني الثاني تدخل الإرادة الذاتية في اتخاذ قرار حالة العزوف عن الزواج دون خضوع الفرد لضغوط قاهرة تدفعه إلى أن يكون عازبا، ولقد نهى الإسلام عن العزوبة وترك الزواج لأن العزوف عن الحياة الزوجية يعد معارضة لما جاء به الإسلام من تعاليم تنظم الحياة البشرية ولأنه أيضا تعارض مع الفطرة التي فرضها الله في الناس، فالله زود الإنسان بغرائز وميول جنسية، وضبطها يتم من خلال الزواج الشرعي الذي يسمح بإشباعها دون أن يتحول الإنسان حيوان تتحكم به غرائزه، كما أن الزواج يحمي الإنسان ويعف به نفسه ويشبع غريزته ويحافظ على بقاء النوع الإنساني، وينشر المودة والرحمة والسكن والاستقرار في البيت الزوجي.

والإنسان مادام قادرا على الزواج صحيا وماليا، لا يصبح له الامتناع عن الزواج، قال رسول الله: "من كان موسرا لأن ينكح فليكن مني" رواه الطبراني والبيهقي. بل حتى العزوف عن الزواج بدافع التبتل والإنقطاع للعبادة فإن الإسلام لا يقر ذلك. لأن للزواج قيمته الكبرى في المنظور الإسلامي، فالإسلام يعلمنا أن الزواج عصمة من الزلل وحفاظ على الإنسان من الانحراف والوقوع في الفساد ولأنه أغض للبصر

¹ أحمد سالم الأحمر: علم اجتماع الأسرة، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط1، 2004، ص173.

وأحسن للفرج وبه العفة وحماية أعراض الناس، هذا إلى جانب ما فيه من الحفاظ على النوع الإنساني ومن السكن والمودة والرحمة، وطلب الأبناء الصالحين.

ثانياً- الأمومة العازبة:

إن الأمومة العازبة في المجتمع العربي ظاهرة آخذة بالانتشار بشكل كبير وملحوظ ومثير للانتباه على الرغم من أن إثارة الحديث حولها يؤدي إلى إثارة المشاكل أو ردود أفعال قد تصل أحياناً إلى العنف، فحدوثها في المجتمع الإسلامي المحافظ يؤثر في الواقع الاجتماعي الذي لا يعترف بالأم العازبة، والتي تظل على الهامش فظاهرة الأمومة تعد جد معقدة ومتشابكة العوامل لأنها ترتبط بعدة عوامل ومجالات من بينها القانون والدين والأعراف.

والأمومة العازبة تعني حدوث اتصال جنسي أو جماع تام بين رجل وامرأة خارج نطاق الزواج الشرعي ينتج عنه حدوث حمل وولادة طفل يكتسب صفة غير الشرعي. فالفتاة تعتبر رمزا لشرف العائلة وعرضها الذي يسان بالزواج الصحيح ويكفل بالأمومة وإنجاب الأبناء الصالحين، لكن لا يمكن أن تكون حاملا وهي لا تزال عازبة، فالفتاة العازبة الحامل تعد حالة تفقد العلاقة الاجتماعية وضعها اليومي ، وتدفع إلى رفض مناقشتها اجتماعيا، لأنها تعد باطلة وغير شرعية ومرفوضة وفي أغلب الأحيان تتحمل المرأة حصيلة هذه العلاقة، خاصة إذا حولتها إلى أم عازبة، وبذلك تتحمل كل أنواع العقاب الاجتماعي الذي يبدأ بإطلاق مجموعة من النعوت القذحية كالساقطة والزانية والفاجرة والداعرة، وقد ينتهي بها الأمر خلف قضبان السجون أو حتى بالتصفية الجسدية أو بما يعرف بجرائم الشرف التي مازالت تحدث في كثير من البلدان العربية لغسل العار الذي ألحقته الفتاة بأهلها ويتم تنفيذها من طرف أحد أطراف الأسرة ومازال هو الوضع قائما في العربية السعودية والعراق والأردن وأفغانستان¹.

ومن الناحية القانونية فتعرف الأم العازبة بالزانية وحسب المادة 339 " الزنا وطأ أو جماع تام غير شرعي يقع من رجل متزوج وهذا مع أي امرأة عازبة أو متزوجة

1 – ZIDANI F., L'enfant né hors mariage en Algérie, Paris, France, p 159.

كانت كما قد يقع الجماع غير الشرعي بين امرأة متزوجة وهذا مع أي رجل عازب كان أو متزوج، ويتم هذا الفعل استنادا إلى إرضاء الطرفين وتنفيذا لرغباتهما الجنسية¹.

والزنا فوضوي لا يهدف إلى المحافظة على سلامة المجتمع ولا على إنشاء أسرة وإقامة حياة مشتركة وإنما هو سعي لإرضاء الرغبات الجنسية.

وفي نظر الدين الإسلامي، فالفتاة التي لم يسبق لها الزواج هي عذراء أو عازبة، والفتاة التي سبق لها الزواج هي ثيب ولا وجود لمصطلح الأم العازبة لأن الأمومة في الإسلام مقترنة بالزواج الشرعي الصحيح الذي يهدف إلى بناء لأسرة إسلامية قائمة على الروابط السليمة، والأمومة في الإسلام مكانة رفيعة إذ جعل الله الجنة تحت أقدام الأمهات لذلك حرم كل علاقة جنسية تربط بين الرجل والمرأة من شأنها الحط من القيمة التي منحت للأمومة وإلحاق الضرر بالعلاقات الأسرية، والزنا في الإسلام من أكبر الكبائر والمحرمات التي نهى عنها الله لذلك خاطب المؤمنين بقوله: " ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا".

إن الأمومة العازبة في مجتمعنا المسلم المحافظ ظاهرة مستتكرة وخطيرة لأنها تقسم المجتمع إلى قسمين، مجتمع شرعي يتمتع بكل حقوقه الإنسانية ومجتمع غير شرعي غير معترف به نصيبه التهميش والتحقير.

و من أهم الأسباب التي تدفع الفتاة لأن تصبح أما عازبة نذكر ما يلي:

- أغلبهن يكن خادمت في البيوت ويبدأن العمل في سن صغيرة، وحين يبلغن سن المراهقة يرغبن في الخلاص من التعب والسهر وتلبية حاجيات الآخرين والقهر والاستعباد مما يجعلهن يرتمين في أحضان أول رجل يطرق بابهن رغبة منهن في حياة وحماية أفضل لكن للأسف الشديد يقعن فريسة جهلهن.
- تجدهن ضحايا الاستغلال الجنسي أو الاغتصاب من طرف أرباب العمل أو أبنائهم أو أقربائهم، أو من الغرباء.
- تجدهن ضحايا حب وغرام مراهق حتى يتفاجأن بما لا تحمد عقباه.

¹ -المادة 33 من قانون العقوبات الجزائري.

- تجدهن مخطوبات بقراءة الفاتحة والشهود دون عقد قران لكن حين يحدث الحمل غالبا ما يتخلى عنهن الخطيب.
- الزواج العرفي الذي لا يلزم الأزواج باحترام شروط العقد، نفس الشيء حين يحدث الحمل.
- تجدهن يمتهن الدعارة أو مطلقات أو أرامل يجرين وراء لقمة عيش مرة تفيض بالمنغصات.
- تجدهن مصابات بمرض أو تخلف عقلي.
- أغلبهن لا يفتن بالحمل إلا بعد مرور أشهر عدة لأنهن لم يسبق لهن أن عشن التجربة.
- تجدهن ضحايا الإرهاب.

ثالثا- وضعية الأمهات العازبات:

1- التكفل بأمهات الأطفال غير الشرعيين وكيفية وضع الطفل و التخلي عنه:

تلجأ أمهات الأطفال غير الشرعيين إلى مركز الولادة في أي ولاية شاعت سواء كانت الولاية التي تقطن فيها درجة ولاية أخرى من القطر الوطني.

الجانب الإداري ومساعدة الأمهات:

أ. الجانب الإداري: قسم يجمع الأمهات ذوي أعمار مختلفة ليس لديهن أي نوع من الأمراض وأتين من ولايات مختلفة، هذا القسم يمثل مأوى وملجأ بالنسبة لتلك النساء الغير مرغوب فيهن من طرف العائلة ومن طرف المجتمع.¹

جل النساء هن نساء مراهقات من مستوى معيشي متوسط ومستوى تعليمي جيد يأتين إلى المركز قبل أسابيع أو أشهر من الولادة، تلك الفئة من النساء يتابعن من طرف الطبيب بانتظام.

¹ - إدارة عيادة التوليد بباتنة.

ب. الجانب الطبي الشرعي:

- قبول الأم يكون آليا مهما كان مكان إقامتها.
- يتم قبولها دون شكليات إدارية تحت الرعاية التامة.
- أن تكون في الشهر السابع من الحمل مع وصفة طبية.
- أن لا تدوم الإقامة بعد الولادة أكثر من 3 أشهر إلا في حالات خاصة وذلك لضرورة طبية أو اجتماعية وكل شخص يهتم بهذا النوع من الخدمات " الطب الشرعي " ملزم بالسرية " المهنية " وذلك ما ورد في النص 301 من القانون.
- النص 244: المنشآت الصحية يجب عليها التأمين والعناية بالمرأة الحامل والمنجبة حديثا إذن على المركز وضع أسرة شاغرة وهذا لانشغالها أثناء شهرين قبل وبعد الولادة.
- النص 245: لحماية أسرار الحمل والولادة للأم تطلب أهمية سر القبول، لا يطلب منها أي وثيقة تثبت الهوية ولا يجب عرضها لأي تحقيق.
- يجب على المرشدة الاجتماعية الاهتمام بالمرأة وأن يكون حديث أولي بينهما يخلق جو من الأمان، وذلك بتحفيز المرأة على طرح مشاكلها و مساعدتها لصحتها، والبحث عن حلول متوقعة لمشاكلها " العودة إلى العائلة " و البحث عن عمل وتحقيق دعامة نفسية لها.
- الشرح للأم عن حقوقها الشرعية و القانونية.
- أخذ معلومات حول النتائج المترتبة على هذه القرارات الخاصة بالطفل.
- ❖ أولهما قطع أي رابط بابنها وخسارتها لكل حقوقها حول وليدها والسرية التامة والمطلقة لمكان تواجد.
- ❖ المعلومات المطلوبة هي لصالح ابنها ولن تستعمل أبدا ضدها، وكل تلك المعلومات سرية.

النص 16: بعد الولادة وحسب القرار المتخذ من طرف الأم ملاً وبعناية (P.V.) ممضي من طرفها (في ثلاثة اشهر). الإعلان عن الولادات في الحالة يتم بإعطاء اسمين للطفل الأول هو اللقب والثاني هو الاسم.

بعد الحصول على شهادة الميلاد من طرف المكتب وإمضاء (P.V.) من طرف الإدارة العامة (DSP) (شهادة الميلاد PV).

وذلك لتشكيل رسائل بعث هؤلاء الأطفال إلى دار الحضانة "الطفولة المسعفة".

- في حالة تخلي الأم عن طفلها في ثلاثة أشهر فلا يمكن لها العودة والمطالبة بابنها لأن الإدارة حينها ستكون قد باشرت عملية تسليم الطفل وإلا تدخلت العدالة وهذا ما تمثله بعض الحالات.

رابعاً- أسباب تفشي ظاهرة الأمهات العازبات:

إن ظاهرة الأمهات العازبات لم تأت من فراغ، بل هي وليدة عوامل وتراكمات مختلفة، اجتماعية واقتصادية ونفسية وتربوية، حيث تعتبر الأسرة والمجتمع هي أساس هذه التراكمات التي تنتج في الأخير أمهات عازبات سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

1- المشاكل الأسرية:

للأسرة دور مهم جداً في التنشئة الأسرية للفتاة في مراحل العمر المختلفة، والتوجيه الذي يتم عن طريق الأسرة في المرتبة الأولى، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في المرتبة الثانية، حتى نهاية مرحلة المراهقة والدخول إلى الحياة العملية بعد مرحلة الرشد واكتمال بناء شخصية الفتاة. إن تفكك وتصدع الروابط الأسرية يعتبر عاملاً مهماً في انحراف سلوك الفتاة، لأنه يؤدي بها إلى الشعور بالوحدة والألم والإحباط، فالعوامل الأسرية لها تأثير كبير على شخصية الفتاة "إذا نظرنا إلى الخلافات الهدامة التي تتضمن المعايير والقيم التي يعتنقها الزوجين معاً والنتيجة عن أسباب متعددة، هذه الخلافات لا تشعر الفتاة بالأمن داخل الأسرة"¹.

¹ جميل خليل.: السلوك الإنحراقي في إطار التقدم والتخلف، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 142.

وفي دراسة محفوظ بوسبسي حول العلاقة بين التفكك الأسري والحمل خارج الزواج¹، أكد إن افتقاد الفتاة لأبويها خاصة في سن مبكرة يخلق لديها توترا نفسيا من الصعب تجاوزه فتضطر إلى تعويض هذا السند المادي والمعنوي الذي افتقدته بالتعلق بأول شخص يمنحها العطف والحب والاهتمام ويلبي لها حاجاتها المادية فتتعلق به بشكل أو بآخر عن طريق إمكانية تواجدها خارج البيت، فتكون فرصة الالتقاء بالرجل وأملا منها في الاحتفاظ به والزواج منه، فنجدها في الغالب تتساق إلى مطالبه الجنسية خاصة، ولكن قد يحدث أن تحمل منه وتتجب خارج الزواج.

2- الأسلوب التسلطي في التنشئة:

اعتماد الأسلوب التسلطي في التنشئة الاجتماعية في الأسر الجزائرية شائع، ويستخدم فيه أسلوب القسوة والعنف، بطريقة العقاب البدني والنفسي كالضرب والتوبيخ و"الأسلوب التربوي التسلطي هو دفع الطفل لمستويات أعلى من مستواه، وعدم ترك الحرية له في الحوار أو الاختيار أو حتى التعبير عن ذاته أو التركيز على الجانب العقلي"²، ومن مؤشرات هذا الأسلوب استعمال الشتم والاستهزاء بشخصية الفتاة ومقارنتها مع غيرها من الفتيات مع الإلحاح على فشلها، مما يقتل فيها طاقات التفتح والإبداع، ويدفعها إلى السلبية وسوء التقييم لذاتها.

1 BOUCEBCI MAHFOUD : Psychiatrie société et développement , Algérie , P158.

² علي وصفة: الإرهاب التربوي، جريدة البعث الأسبوعية، العدد 8420، دمشق، 1998، ص 7.

3- أسلوب اللامبالاة أو الإهمال في التنشئة:

كما تؤدي القسوة والتسلط في التنشئة إلى نتائج سلبية تعود على الفتاة، كذلك الإهمال واللامبالاة، حيث يعد أيضا من الأساليب الخاطئة في التنشئة الاجتماعية فمن خلاله تمنح الحرية المطلقة للطفل من طرف الوالدين في التصرف في ظل غياب الضبط الأسري " من أهم النتائج التي تترتب عنه تكوين شخصية انكالية، لا تتحمل المسؤولية ويصير فيها الطفل غير قادر على تحمل مواقف الفشل والإحباط، وتنمو عليه ملامح الأنانية وحب التملك الشديد"¹.

ويعد إهمال الفتاة من قبل والديها ولا مبالاة بهم سببا في فقدانها الإحساس بالأمن والاستقرار سواء المادي أو النفسي، وقد تنمرّد وتسلك سلوكات مرفوضة من أجل شد الانتباه إليها، كمصادقة رفقاء السوء، كما تكون عرضة لآفات في الوقت الذي تفتقر فيه لتوجيه الوالدين ونصحهم. لذلك يرى العربي بختي أن تنشئة الأبناء يجب ان تكون مصبوغة بصرامة معتدلة من غير عنف وليونة يغلفها الرفق من غير ضعف².

4- الوضعية الاقتصادية للأسرة:

الظروف الاقتصادية للأسرة من المؤثرات المهمة على مستوى التنشئة الاجتماعية للأبناء وذلك في مستويات متعددة على مستوى النمو الجسدي والذكاء والنجاح المدرسي وأوضاع التكيف الاجتماعي، ويتم تحديد العامل الاقتصادي للأسرة بمستوى الدخل المادي الحاصل من طرف أفراد الأسرة، كما يقاس أيضا بقياس مستوى ممتلكات الأسرة من غرف أو سيارات أو أجهزة إلكترونية... إلخ.

الأسرة التي لا تستطيع أن تضمن لأفرادها الحاجات الأساسية تؤدي إلى الشعور بالحرمان والدونية، وأحيانا يؤدي بهم إلى امتهان بعض الأعمال وهذا ما يعرف بعمالة الأطفال، وفي بعض الحالات فإنه يدفع بهم إلى الانحراف وممارسة سلوكات غير مقبولة كالسرقة. والفتيات اللواتي ينتمين إلى أسرة ذات مستوى اقتصادي منخفض يعمدن إلى تحسين مستواهن خاصة في حالة فقدانهن الوالد المعيل، من خلال العمل خارج المنزل،

¹ عباس المهدي: الذكاء والتفوق، دار المناهل للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص 23.
² العربي بختي: التربية العائلية في الإسلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 71.

وقد تدفعهن سوء الأحوال الاقتصادية إلى قبول كل الفرص المتاحة، حتى العمل كخادمت في البيوت أو عاملات في المشاغل والمعامل، مما يجعلهن عرضة للتحرش الجنسي أو الاغتصاب أو التغيرير عن طريق الوعود بالزواج، وفي أسوء الحالات قد يعمدن إلى امتهان الدعارة من أجل تأمين دخل مناسب لأسرهن.

5- التربية الجنسية:

إن ثقافة الحياء والعيب في المجتمع الجزائري أدى إلى غياب التربية الجنسية بمفهومها الموضوعي في الوقت الذي يتميز فيه الأبناء بحب الاستطلاع ومعرفة المسائل المتعلقة بالجنس الآخر خاصة في ظل الاختلاط بين الجنسين الحاصل في المدارس وأماكن العمل بالإضافة إلى العولمة والانفتاح غير المقنن على الثقافة الغربية، وأيضاً ما تنقله وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة من برامج غير مقننة والتي تروج لثقافة الجنس و اللاحياء. و الشيء المعروف في أسرنا هو تهرب الوالدين من الخوض في أمور كهذه مع أطفالهم وإعطائهم إجابات سطحية وهذا بدافع الحياء والاحترام وأن الخوض في أمور كهذه هو عيب و عار وحماية لهم من الوقوع في الغواية.¹

6- غياب الوازع الديني:

من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور وانتشار الأمومة العازبة، نقص وضعف الوازع الديني والتغيرات في القيم المجتمعية نتيجة لانتشار الأمية والجهل بالإضافة إلى الانفتاح على مجتمعات ذات قيم مختلفة وغير محافظة بالإضافة إلى وسائل الاتصال الحديثة التي تساهم في نشر وتوسع الغزو الثقافي الذي يمثله ذلك الكم الهائل من القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت. هذه الوسائل تملك من إمكانيات الجذب والمغريات ما يمكنه من الدخول في نفوس أكبر عدد من المشاهدين خاصة الشباب الذين يكونون عرضة لبث قيم وأفكار تشكل تهديدا كاسحا للهوية والثقافة الإسلامية. بالإضافة إلى ضعف دور الأسرة والمدرسة والجامعة في تنمية الوازع الديني والأخلاقي وفي زرع الأخلاق الحميدة والحفاظ على القيم الإسلامية.

¹ - نوال السعداوي وآخرون: التربية الجنسية في المدارس، الدراسة التونسية للنشر، تونس، 1979، ص 164.

7- الزواج العرفي:

اكتسب الزواج العرفي بعدا كبيرا بعد انتشاره بشكل ملحوظ جدا بين صفوف الشباب ولاسيما شباب الجامعات، ولا يعتبر الزواج العرفي جديدا في المجتمع غير أن انتشاره في السنوات الأخيرة هو الذي جعله ظاهرة، وهو عبارة عن ورقة يوقع عليها الشاب والفتاة اللذان يرغبان في الزواج، برضاها في حضور شاهدين، على أن يحتفظ كل منهما بنسخة من العقد الموقع.¹

وفي هذا الإطار تتكرر القصص والمأساة ذاتها التي قد تؤدي إلى أزمات اجتماعية تصل في بعض الأحيان إلى ارتكاب ما يسمى بجرائم الشرف، وقد تكون سهولة الزواج العرفي الذي لا يحتم أي مسؤوليات ولا ينتج عنه أي حقوق مادية أو معنوية هو ما يجعله مغريا للشباب الذين يلجؤون إليه ليهربوا غالبا من الأوضاع الاقتصادية كغلاء المهور والبطالة... الخ. و بذلك يتمكنون من بناء علاقة تحت غطاء شرعي، في ظل رفض المجتمع لعلاقات الصداقة الحميمة المعهودة في الدول الغربية.

خامسا- الأمهات العازبات في الوطن العربي:

على الرغم من أن معظم المجتمعات الإنسانية تستهجن بشدة إنجاب أطفال غير شرعيين، غير أن الحمل قبل الزواج في المجتمع الغربي يحدث وعلى جميع المستويات الاجتماعية، الاقتصادية، العرقية، والدينية.

إن الحمل قبل الزواج أو عن طريق السفاح في المجتمع الغربي مشروع أخلاقيا وقانونيا، ولا يجلب العار والفضيحة، بل قد تسعد الأسرة به ويحتضنه الجميع ولا تتعرض أمه ولا شريكها لأي عقاب أو اضطهاد اجتماعي أو قانوني، وهذا ما يفسر ازدياد نسبة المواليد اللقطاء أو غير الشرعيين لأنه وببساطة يشجع ويدعم الممارسات الجنسية التي تحدث بين الرجل والمرأة خارج العلاقات الزوجية أو ما يسمى " بالمعاشرة أو المساكنة " وهو معاشرة الرجل للمرأة كأنها زوجته دون زواج شرعي أو قانوني أو ديني أو مدني.

2 - حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 129.

هذا النوع من المعاشرة أصبح ظاهرة عامة وتمارس على نطاق واسع إلى درجة أنه أصبح مقبولا اجتماعيا كطريقة حياة ويعتبر جزء من الثقافة السائدة.¹

أما في المجتمع العربي، فالحمل قبل الزواج أو عن طريق السفاح مرفوض رفضا قاطعا مهما كانت الأسباب المؤدية لحدوثه. فالفتاة التي تحمل قبل الزواج توصم بالعار مع صغیرها وتعيش منبوذة من الأسرة، مهمشة من المجتمع.

والأمومة العازبة ظاهرة تستحق البسط على محك الجدل والدراسة التي تعد مصيرية لشريحة كبيرة من الأمة الإسلامية والعربية إضافة على كونها إنسانية واجتماعية محضة تمس جميع شرائح المجتمع إذ تعد مصدر الآلام لعدد كبير من الناس والتي لم تستثني أي قطر أو مجتمع إلا وخرقته. فالفتاة العازبة حين تقع في المحذور، تعتبر حالة مرفوضة وباب النقاش فيها مغلق مادام الجواب عليه موجود في القرآن الكريم، ولكن رغم ذلك تظل الهواجس البشرية تثقل كاهل الأم العازبة والمقربين منها، ويصفهن المجتمع بالفسادات والفساقات وبكل الألفاظ القذحية التي تعبر في حد ذاتها على معنى واحد هو أنهى وصمة عار. من هنا انطلقت شرارة لعنة الإكراه الاجتماعي ليجعل منها مجرد مومس وطفلها ابن حرام وابن فاحشة. موسومان بالعار طوال حياتهما منبوذان من العائلة والمجتمع.

لا شك أن ملف الأمهات العازبات يسكب الملح على الجراح في المجتمعات العربية والرافضة الاعتراف بالأم العازبة أو بطفلها. أو الحديث علانية من دون حرج حول الظاهرة لأن الأم العازبة تخترق بكل بساطة التابو أو المحذور الاجتماعي والأخلاقي والديني، و الذي يدعو إلى المساءلة أكثر هو أن الأرقام والإحصائيات التي تقدم حول الأمهات العازبات في العالم العربية غير مضبوطة نظرا لعدة أسباب ترتبط بطبيعة الظاهرة أو أبعادها المتشعبة وميول أصحابها إلى التستر عوضا عن الظهور وبهذا الصدد تقول الأنثربولوجية جميلة بركاش: "إن تفاقم المشكلة سببه التحول الذي شهده الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فبالأمس كانت الفتيات تتزوجن مبكرا ولم تكن حالات الحمل

غير الشرعي تشكل مشكلة كبيرة، إذ كانت تتم معالجتها عند حدوثها سرا من قبل الأمهات والعلمات والخالات، حيث ترسل إلى مناطق بعيدة لإنجاب الطفل والتخلص منه. المهم هو المحافظة على سرية الأمر".¹

الأم العازبة تعاني من العواقب والعقاب لوحدها، أما شريكها في الجريمة يتمكن من الإفلات من العقاب دون أن يتحمل أي نتيجة، بل تنطلق معاناتها من شريكها الذي يتخلى عنها وينكر مولودها، مروراً بالأوصاف والنعوت القذحية إلى الفضيحة الجسدية والمعنوية في ظل المجتمع العربي الذي لا يرحم، ويفرض سياسة التهميش والإقصاء وحتى التحقير.²

إن الشريعة الإسلامية حسمت أمر الولادة غير الشرعية وحرمت العلاقة الجنسية خارج إطار مؤسسة الزواج. إذ من هذا يعتبر تصنيف الأم العازبة وطفلها في خانة الخارجين عن القانون الشرعي الذي تنص عليه الأعراف والقوانين العائلية والمجتمعية.

إلا أن هذه الآفة تظل في العقل الظاهر والباطن اجتماعية وإنسانية محضة، لكنها اتسمت بالصمت، أصبحت في عداد المسكوت عنها حتى طفت على السطح، وبرزت بقوة للعيان وانتشرت ولم تستثني أي قطر عربي وتركت جرحاً عميقاً وظلماً كبيراً غالباً ما يخلق ظروفاً غير متوازنة يترتب عنها انعكاسات اجتماعية ونفسية وعاطفية قد تكون مدمرة.

في الأردن مثلاً يكون مصير الأم العزبة السجن أو دور التأهيل إلى حين ولادة الطفل حيث يوضع مباشرة في دور الأيتام، أو تتم تصفيتا جسدياً من خلال ما يسمى "بالقتل على خلفية الشرف"³. وفي هذه الحالة يحكم القضاء على القتل بأقل عقوبة ممكنة. ولحمايتها من هذه الجرائم، تعتمد الحكومة الأردنية إلى حبسهن في معتقلات خاصة، غير أنه لا يسمح لهن بمغادرته إلا بموافقة وصي من أقاربها الذكور الذي يتكفل بحمايتها وضمان سلامتها. ونفس المصير تواجه الأم العازبة في فلسطين حيث أصبحت جرائم

¹ جميلة بركاش: يحدث في العالم العربي، أمهات عازبات وأطفال بلا نسب، أنظر www.al-khayma.com

² أصفة قرشي: شرف المرأة، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط 1، 2002، ص 184.

³ من يحمي الأم العازبة ويتكفل بمولودها، أنظر www.al-khayma.com

القتل من أجل الشرف ظاهرة بحد ذاتها تستدعي البحث والدراسة لأنها تهدد النسيج الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للبلد.

وكذلك في مصر تحولت ظاهرة الأمومة العازبة إلى قضية اجتماعية تهز كيان المجتمع؛ انطلقت شرارتها من المحاكم المصرية التي تعج بقضايا إثبات النسب لأطفال ولدوا نتيجة للزواج العرفي ولعل أهمها قضية " هند الحناوي " التي تعد أول فتاة مسلمة مصرية تعلن عن كونها أم عازبة بلا زوج معترف به، وتقرر الاحتفاظ بمولودها.

ويعد الزواج العرفي في مصر ظاهرة بحد ذاتها استفحلت في السنوات الأخيرة، ولاقت رواجاً كبيراً خاصة بين فئات الشباب لأسباب اجتماعية واقتصادية وغيرها. ساهمت بشكل كبير في ارتفاع نسب الأمهات العازبات في ظل غياب العقوبات الردعية للحد من الظاهرة.

أيضاً في تونس لا تختلف حالة الأم العازبة عن غيرها في البلدان الأخرى، فهي تعاني من التهميش والتحقير والإقصاء ، غير أن المشرع التونسي حاول التخفيف من حدة الظاهرة من خلال عمليات الإجهاض للتقليل من عدد الأطفال غير الشرعيين، ويجيز القانون التونسي القيام بعمليات الإجهاض في المستشفيات وفي المصحات الخاصة¹. كما تلجأ الكثير من الفتيات الفاقدمات للعذرية للتمكن من إخفاء آثار الفضيحة إلى حل جديد يتمثل في العمليات الترقيعية لإعادة بناء العذرية. ويرجع بعض الباحثين النفسيين والاجتماعيين تفشي هذه الظاهرة إلى تزايد الروابط خارج الزواج بين الشباب في تونس، إضافة إلى عامل التحرر الجنسي النسبي، وبهذا الصدد يقول الباحث الاجتماعي مهدي مبروك: " هذه الظاهرة يمكنني تفسيرها بفصام شخصية بعض الشابات اللاتي تعتقدن بالحرية المطلقة لأجسادهن قبل أن يتراجع المفهوم ويعود للتماهي في الثقافة المجتمعية التقليدية فجأة قبل الزواج".²

أما في المغرب، تعاني الأمهات العازبات من الإكراه الاجتماعي هي وطفلها الذي يظل الضحية الأولى لجريمة لم يرتكبها، بحيث يواجه الواقع الذي يرفضه لأنه بلا نسب.

¹ إسماعيل ديار: الأمهات العازبات ظاهرة تجتاح تونس، مجلة إيلاف، العدد 2507، أبريل 2005، ص 37.
² جميلة بركاش: يحدث في العالم العربي، أمهات عازبات وأطفال بلا نسب، أنظر www.al-khayma.com

ومن أجل معالجة هذه الظاهرة كانت ولزمن طويل الراهبات والمنظمات العالمية مثل " منظمة أرض البشر " تقدم العون والرعاية للأمهات العازبات لكن مع بداية الوعي بخطورة هذه الظاهرة الآخذة في الانتشار يوما بعد يوم، تنامت الجهود وتزايد عدد المنظمات والجمعيات التي تعمل على خلق عالم متوازن وانسيابي لكل الأمهات العازبات من خلال محاولة إدماجهن في المجتمع مرة أخرى عبر إنجاز مشاريع تستثمر فيها جهود هذه الفئة وتحولها إلى عناصر فاعلة ومنتجة.

في الجزائر هناك مساع حثيثة من أجل رعاية الأم العازبة وطفلها من خلال المشرع الجزائري الذي عمد إلى سن قوانين جريئة تفيد حماية الأم العازبة وتوفير الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية لها ولطفلها، من أهمها: اعتماد قانون فحص الصبغة الوراثية "ADN" لتحديد هوية الطفل وإحاقه بأبيه، وأيضا تخصيص منحة شهرية للأم العازبة لتمكينها من الاحتفاظ بمولودها والاعتناء به، غير أن المجتمع الجزائري ما زال يغلق الحصار على هذه الفئة في خانة المرفوضين اجتماعيا مادامت قد وقعت في المحذور.

على الرغم من كل الجهود التي تبذلها المجتمعات العربية للحد من ظاهرة الأمومة العازبة، والاهتمام بهذه الفئة، سواء بشكل رسمي وذلك من خلال القوانين وإنشاء دور الرعاية، أو بشكل غير رسمي من خلال جهود الجمعيات الخيرية والمنظمات النسوية، إلا أن مستقبل الأم العازبة وطفلها غير الشرعي يبقى مجهولا، مادامت أسباب ظهور هذه الظاهرة وانتشارها ما تزال قائمة.

سادسا- بعض الإحصائيات حول الأمهات العازبات في الجزائر:

حسب إحصائيات المنظمة العالمية للصحة التي تم الكشف عنها في ملتقى حول الصحة العمومية أنه يتم تسجيل معدل 5000 أم عازبة في السنة بالجزائر، و هو ما يقابله وجود حوالي 7000 طفل يولدون سنويا خارج إطار الزواج الشرعي في عدة مناطق من الجزائر حسب إحصائيات اللجنة الوطنية للسكان.

و حسب تحقيق ميداني حول الأطفال غير الشرعيين و الأمهات العازبات أشرف عليها المركز الوطني للدراسات و التحاليل حول السكان و التنمية (ceneap) فإن الظاهرة أصبحت أكثر تعقيدا من ذي قبل و لم تعد تعني مجرد خطأ وقعت فيه الأم مثلما كان الاعتقاد سائدا عنه.

و أكدت النتائج الأولية للتحقيق الذي أنجز بطلب من المنظمة العالمية للطفولة "اليونيسيف" و التي أظهرت نتائجه النهائية أن ثلث الأمهات العازبات ولدن أكثر من مرة وبعضهن لهن أكثر من ثلاثة أولاد.

و تركز الدراسة التي أشرف عليها خبراء من علم النفس و الاجتماع رافقهم فيها أطباء متخصصون على التأكيد على خطورة الأمر، كون نتائج التحقيق الذي شمل عينة في حدود 1000 امرأة في 14 ولاية من الوطن أن ظاهرة الأمهات العازبات أخذت أبعاد خطيرة مستدلة في ذلك بكون الكثير من الأمهات سلكن طريق الدعارة و الانحلال الخلقي بعدما تعرضن للإقصاء من بيوتهن كون أكثر من 52 بالمئة من هؤلاء الأمهات أعمارهن تقل عن 25 سنة بينما 16 بالمئة منهن تتراوح أعمارهن بين 15 سنة إلى 20 سنة.

و عن التوزيع الجغرافي لهؤلاء الأمهات فإنه لم تخل ولاية منهن إلا أن الدراسة التي أشرف عليها خبراء المركز استخلصت إلى تركزهم في المناطق الشمالية و أغلبهن يقطن حاليا في مناطق بعيدة عن مساكنهن العائلية، و جاءت سطيف في المرتبة الأولى بنسبة 13 بالمئة، تليها كل من العاصمة ب 11 بالمئة و سعيدة ب 9 بالمئة ثم تأتي بشار و قسنطينة والشلف بنسب تتراوح في حدود 8 بالمئة.

يمثل الجدول التالي بعض الاحصائيات المقدمة من طرف المختصة الاجتماعية الناشطة على مستوى عيادة التوليد بمدينة باتنة، و ذلك خلال العشر سنوات الاخيرة:

السنة	عدد الأمهات العازبات
2000	165
2001	151
2002	157
2003	159
2004	149
2005	163
2006	168
2007	162
2008	159
2009	136
2010	103

و ما نلاحظه من الجدول السابق أن نسبة الأمهات العازبات المسجلة على مستوى عيادة التوليد بباتنة تبين ارتفاع هذه النسبة مع العلم أن الحديث هنا يشمل فقط الأمهات اللواتي لجأن إلى العيادة لوضع مولودهن دون احتساب الأمهات اللواتي يلدن في الخفاء (سواء في أسرهن أو عند الأقارب...الخ) من أجل إخفاء الفضيحة مما يجعل تحديد العدد الحقيقي للأمهات العازبات صعبا للغاية كما يصعب أيضا تحديد الحلول و العلاجات المناسبة للتقليل و القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

و حسب الأخصائية الاجتماعية الناشطة على مستوى ذات العيادة أن أعلى النسب المسجلة للأمهات العازبات تكثر في فئة الفتيات التي تتراوح أعمارهن بين 20 سنة و 30 سنة وترجع سبب ذلك إلى ضعف الوازع الديني للشباب خاصة في ظل فهمهم الخاطئ للتقدم و الانفتاح و جهلهم لعواقب الممارسات الجنسية العشوائية و غياب التربية الجنسية الهادفة إلى توعيتهم بخطورة هذه الممارسات سواء من الناحية الدينية أو النفسية أو الاجتماعية، و ما عزز ذلك انتشار العنوسة لدى الفتيات و الفتيان على حد سواء بسبب عزوف الشباب عن الزواج و غلاء المهور، أما بالنسبة للأمهات العازبات اللاتي لم يتجاوزن 20 سنة فبالإضافة للأسباب السابقة يمكن أن نذكر الاغتصاب و زنى المحارم وذلك راجع لصغر سن الفتيات و شعورهن بالقهر العجز.

الفصل الخامس: الخلفية المعرفية للأسرة.

أولاً- تعريف الأسرة.

ثانياً- التطور التاريخي للأسرة.

ثالثاً- أنماط الأسرة.

رابعاً- خصائص الأسرة.

خامساً- أهمية الأسرة.

سادساً- وظائف الأسرة.

سابعاً- نظريات الأسرة.

ثامناً- تغير الأسرة.

تاسعاً- الأسرة الجزائرية في ظل التغير.

أولاً- تعريف الأسرة:

لغويا: تعرف الأسرة من مصطلح الأسر، ويمكن اعتبارها صيغة أخرى لفعل آزر، بمعنى ناصر وقوي، وتطلق أيضا على الدرع الحصينة، وكذلك على أهل الرجل وعشيرته وعلى الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وهذه المعاني كلها تصب في معنى واحد هو الارتباط.¹

ويرى "ليتري" أن الأسرة: عبارة عن مجموعة من الأشخاص يحملون الفصيلة الدموية نفسها ويعيشون تحت سقف واحد، كما تتكون بشكل خاص من أب وأم وأطفال.² ويعرفها "بوجاردس" بأنها جماعة اجتماعية تتشكل من الأب والأم والأبناء، تربط بينهم رابطة الحب والمسؤولية المشتركة، وتقوم هذه الأسر بتربية وتنشئة الأطفال كي يقوموا بواجباتهم ليصبحوا أشخاصا فاعلين مع مجتمعهم بطريقة اجتماعية.³

ويرى الدكتور "أحمد زكي بدوي" أن الأسرة: هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة.⁴

فالأسرة بمثابة الوحدة الأساسية التي يقوم بها هيكل المجتمع وعلى الصورة التي تكون عليها الأسرة من القوة أو الضعف يكون المجتمع.⁵

وتعرف الأسرة أيضا بأنها تجمع قانوني لأفراد اتحدوا بروابط الزواج أو القرابة أو بروابط التبني وهم في الغالب يشاركون بعضهم بعض في المنزل ويتفاعلون معا ويؤدي كل منهم دورا معينا.⁶

¹ عبد الله البستاني: معجم البستان، مكتبة لبنان، بيروت، 1992، ص 612.

² أحمد يحيى عبد الحميد: مرجع سابق، ص 34.

³ نفس المرجع السابق، ص 35.

⁴ عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 33.

⁵ أحمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 33.

⁶ نفس المرجع السابق، ص 34.

وفي اعتقاد عالم الاجتماع الفرنسي " إميل دوركايم " أن الأسرة ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينبجانه من أولاد، بل إنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية ويرتبط أعضاؤها حقوقيا وخلقيا بعضهم البعض¹.

ويعرف كل من " مكايفر " و " بيج " الأسرة بأنها جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من إنجاب الأطفال ورعايتهم، وقد تكون في الأسرة علاقات أخرى وكلها تقوم على معيشة الزوجين أو الذين يكونان مع أطفالهما وحدة متميزة وتعرف هذه الوحدة بمجموعة معينة من الخصائص المشتركة في المجتمع الإنساني بأسره.

وتعرف الأسرة أيضا بأنها جماعة نظامية تتكون من رجل وامرأة تقوم بينهما رابطة زوجية مقررة وأبنائهما².

وعموما يمكن أن تعرف الأسرة على اعتبارها أهم جماعة أولية في المجتمع، وتتكون من عدد من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج (بين الزوج والزوجة) والدم (بين الآباء والأبناء والإخوة) يقيمون في منزل واحد ويتفاعل كل أعضاء الأسرة وفقا لأدوار اجتماعية محددة، وتقوم بينهم التزامات محددة اجتماعية وقانونية واقتصادية.

ثانيا- التطور التاريخي للأسرة:

تعتبر الأسرة مؤسسة اجتماعية، تتحقق باجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر هما الرجل والمرأة، وتعد الأسرة الاتحاد الدائم والمستقر بين هذين الكائنين. والأسرة نظام اجتماعي قديم قدم النوع الإنساني نفسه يكتفه الغموض، فلا يتوافر إلى الآن تاريخ سليم وشامل لنظام الأسرة يغطي مراحل تطورها منذ العصور القديمة، وقد اعتمد الكثير من العلماء المهتمين بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي على الافتراض والظن والتخمين من أجل شرح بدايات نظرية الأسرة، فنجد التطوريين قد ذهبوا إلى أن جميع المجتمعات

¹ عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1999، ص34.

² محمد يسري، إبراهيم دعبس: الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، دار المعارف بالإسكندرية، 1995، ص 14.

تطورت في نظمها الاجتماعية، وتمر بمراحل تطورية وتعتبر كل منها انتقال المجتمع من حال أقل رقياً إلى حال أكثر رقياً، باعتبار أن جميع المجتمعات تنزع دائماً إلى الرقي في تغييرها وتطويرها وتأتي المبادئ الأساسية لمذهب التطويريين في الآتي¹:

* تتطور الثقافة في مراحل متتابعة.

* هذه المراحل هي في كل أنحاء العالم.

* كل شعب لا بد من أن يمر في تطوره الثقافي بهذه المراحل واحدة بعد الأخرى. وبشكل لا يمكن في حال من الأحوال تفاديه.

* مراحل التطور واحدة في مضمونها وأشكالها، لأن العمليات الفعلية للإنسان واحدة في جميع أنحاء العالم، وفي جميع العصور، وإذا واجه شعب من الشعوب المرحلة التطويرية الأولى، فإنه يستجيب لهذه المرحلة ويعمل مع خلق المرحلة الثانية وذلك بالأسلوب نفسه الذي يستجيب به أي شعب آخر، ولا فرق بين الشعوب في هذا إلا في شيء واحد، وهو معدل السرعة الذي ينتقل به شعب من الشعوب من مرحلة تطورية إلى مرحلة تطورية أخرى.

أما "لويس مورغان" فيرى أن التضاد الإنساني مر بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: حيث لم يعرف فيها الإنسان نظام الزواج، فكانت العلاقة بين الرجل والمرأة حرة طليقة من أي قيد، وقد عرفت بمرحلة الشيوعية الجنسية.

المرحلة الثانية: والتي يباح فيها زواج جميع الرجال من جميع النساء وقد عرفت بمرحلة الزواج الجمعي.

المرحلة الثالثة: حيث كانت القرابة فيها تنسب إلى الأم.

المرحلة الرابعة: حيث كانت القرابة فيها تنسب إلى الأب.

¹ عبد القادر القصير: مرجع سابق، ص 44.

المرحلة الخامسة: وهي المرحلة الأخيرة التي يصل فيها المجتمع إلى مرحلة الأسرة الثنائية المكونة من الأب و الأم.

على الرغم من عدم وجود اتفاق تام حول حقيقة تطور نظام الأسرة في التاريخ، إلا أن الكثير من الأنثروبولوجيين والباحثين السوسولوجيين يرون أن النواة الأساسية والأولى للمجتمعات الإنسانية يعود إلى بعض الشعوب البدائية والأصلية لسكان استراليا وأمريكا وإلى سكان القارات القديمة، التي كان نظامها الأسري واسعا ويشمل مفهوم كل من الأسرة والعشيرة والقبيلة. حيث كان أفراد العشيرة الواحدة يربط بعضهم البعض برابطة قرابة متساوية الدرجة وليست قائمة على انتماء الأفراد إلى طوتم واحد (Totem)¹

أما عند اليونان والرومان قديما فقد عثر الباحثون على نظائر لعقد النظام الأسري الواسع، حيث تنظم الأسرة جميع الأقارب من ناحية الذكور. وكان رئيس الأسرة يتولى تبني الموالى والأرقاء كذلك. بحيث تكون العضوية في الأسرة من خلال الادعاء وبإمكان رئيس الأسرة أن يعلن الاعتراف بأولاده عن الأسرة في حال عدم الاعتراف بهم.

وكانت الأسرة عند العرب القدامى، تنظم من جميع الأقارب من ناحية الذكور، كما تشمل الموالى، وتقوم القرابة على صلات الدم والادعاء.

إن النظر في تاريخ نظام الأسرة يشير إلى أنه ليس نظاما ثابتا وإنما تغير تشكيلها وبنائها عبر مختلف الحضارات والأسر، وقد كان هذا التغير حسب " عبد الحميد لطفي" من خلال ناحيتين أساسيتين هما:

* من ناحية الرئاسة: إن الأسرة بحكم كونها مجتمعا صغيرا معقد الشؤون يلزم وجود رئيس يعلن عن تنظيم أمورها ويخضع له جميع أفراد الأسرة بالطاعة، لذلك فإن الرئاسة أسندت كوظيفة للزوج، وألزمت الزوجة والأولاد بطاعته. وهذا حسب ما هو موجود في ديننا الحنيف.

¹ عبد القادر القصير: نفس المرجع السابق، ص 43.

لقد مر تطور الرئاسة عبر التاريخ بتطور الحضارات المختلفة بعدة أشكال يمكن إجمالها فيما يلي:

* المرحلة الإباحية: وقد تميزت بعدم وجود نظام محدد، فالإنسان الأول عاش حياة إباحية بشكل غير محدود، ولقد اختلف العلماء على تأكيد وجود هذه المرحلة على غرار "ماكلياند" الذي يؤكد وجود هذه المرحلة و "هندي مين" الذي لا يعترف بها، معنى هذا أن المرحلة الشيوعية الجنسية ترتبط افتراضيا قبل المراحل الأولى.¹

* المرحلة الأمية: في هذه المرحلة عرف نظام الأسرة بالنظام "البولينديري" الذي يتميز بزعامة المرأة أو الأم التي تستقر في مكان معين لترعى أولادها، وبذلك تكون كلمتها نافذة عليهم، وحق الإشراف يؤول إلى الخال في ظل غياب الأب من أجل الصيد.

* المرحلة الأبوية: وقد عرف نظام الأسرة بالنظام "البيلوجيني" حيث يكون الزوج هو رئيس الأسرة ويتولى جميع شؤونها الاقتصادية، وتكون سلطته واسعة على زوجاته وحتى على زوجات أولاده في حالات معيشتهم جميعا في بيت واحد.

* المرحلة الاستقلالية: حيث يستقل فيها كل من الزوج والزوجة بنفسه، فلا يكون للواحد أي سلطة على الآخر. ولقد كان للتطور الاقتصادي الذي عرفته المجتمعات الأوروبية والأمريكية دور كبير للوصول إلى هذه المرحلة. فمع بروز مرحلة التصنيع أصبحت المرأة تهتم بالعمل خارج المنزل،² وأصبح الزوج منهمكا في العمل وأصبح المنزل مكانا لالتقاء الزوجين والأبناء للنوم فقط. ومع تحقيق المرأة لاستقلالها الاقتصادي والفكري ضاقت سلطة الرجل عليها وهذا ما عرف بالنظام "المونوجامي".

ولا تعتبر هذه المراحل حتمية بالنسبة لجميع الشعوب، فهناك شعوب لا تعرف المرحلة الأمية أو التي قبلها، قد نجد تلك المجتمعات ممثلة في مجتمع واحد.

¹ عبد القادر القصير: نفس المرجع السابق، ص 45.

² جيرمين لوسيل: المرأة في الحياة المهنية، مؤسسة الخدمات الطباعية، لبنان، 1984، ص 24.

* من ناحية الاتساع: فالأسرة عند سكان استراليا وأمريكا الأصليين تنظم جميع أفراد العشيرة، إذ لا يوجد عندهم فرق بين أسرة وعشيرة.¹

الانتماء في الغالب على أساس الذكور وشرط الاعتراف من رئيس الأسرة.

أخذ نطاق الأسرة يصنف حتى تصل الحد الأدنى الذي استقر عليه الآن معظم المجتمعات الحاضرة، الزوج والزوجة وأولادهما، رغم وجود بعض الأشكال القديمة في بعض المجتمعات

الفرد ينتمي إلى أسرتين عاميتين، أسرة عن طريق أمه وأسرة عن طريق أبيه، يرتبط أفراد الأسرتين بطائفة كبيرة من الروابط الاجتماعية والقانونية التي تتألف من أبوين وأولادهما.

ثالثاً - أنماط الأسرة:

هناك عدة أنماط أسرية تتمايز فيما بينها لأسباب مختلفة وذلك باختلاف المجتمعات الإنسانية وحسب المناطق الجغرافية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل كل مجتمع، ويمكن تصنيف هذه الأنماط اعتماداً على ما يلي:

❖ الانتساب الشخصي: ونميز هنا نوعين من الأسرة:

* أسرة الإنجاب: التي تتكون عن طريق الزواج و الإنجاب.

* أسرة التوجيه: التي يولد فيها الفرد وتتم من خلالها تنشئته الاجتماعية ويكتسب فيها العادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية، وتعمل على إعداده لأداء دوره في المجتمع.

❖ الإقامة: ونميز من خلالها أربع أنواع من الأسرة:

* الأسرة Patrilocale: حيث يقيم فيها الزوجان مع والدا الزوج.

* الأسرة Matrilocale: حيث يقيم فيها الزوجان مع والدا الزوجة.

¹ أحمد يحيى عبد الحميد: الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 14.

* الأسرة Bilocale: حيث يترك للزوجين حرية الاختيار بين مسكن أهل الزوج أو أهل الزوجة.

* الأسرة Néolocale: حيث يتخذ الزوجان مسكنا مستقلا عن أهلها.

❖ السلطة: ونميز من خلالها أربعة أنواع من الأسرة:

* الأسرة الأمومية: في هذا النوع من الأسرة يمارس الزوج نشاط الصيد مما يجعله يغيب عن الأسرة، أما الأم فتستقر في مكان معين للقيام بتربية أبنائها والاعتناء بهم، مما يجعل السلطة للأم، وبذلك تنزع الأسرة، وغالبا ما تكون الأم أو ربة الأسرة امرأة كبيرة في السن كالجدة مثلا.

* الأسرة الأبوية: هنا تكون السلطة في يد الزوج، ويكون دوره رئيسيا ويعبر عن مركز القوة والسلطة المطلقة، فيتولى جميع الشؤون الاقتصادية، ويرى بعض العلماء أن هذا النمط من الأسرة ظهر بعد نمط الأسرة الأمومية.

* الأسرة البنيوية: وهي الأسرة التي ترجع فيها السلطة والقرارات المتعلقة بشؤون الأسرة إلى أحد الأبناء.

* أسرة المساواة: ويفضل بعض العلماء تسميتها بالأسرة الديمقراطية لأنها قائمة على المساواة بين أعضائها وخاصة بين الزوج والزوجة، وينتشر هذا النوع من الأسرة في المجتمعات الصناعية المتقدمة نتيجة للتطور الاقتصادي¹ الذي أدى إلى الاستقلالية الاقتصادية للزوجين عن بعضهما البعض، وما صاحبه من تغير في العلاقات الأسرية بين أفرادها.

❖ الشكل: وقد عرفت المجتمعات البشرية أشكالا كثيرة للأسرة، من بينها، الأسرة المركبة، والأسرة المشتركة، والأسرة المتحولة، والأسرة المتعددة، وغيرها. لكن أشهر الأشكال وأكثرها انتشارا عبر السيرة المجتمعية هما:

¹ محمد يسري، إبراهيم دعبس: مرجع سابق، ص 63.

الأسرة الممتدة: وتضم من 3 إلى 4 أجيال، تضم الأب والأم وأولادهما المتزوجين، وأولادهم المتزوجين وأطفالهم، وفي كثير من الأحيان تمتد لتشمل أخت الأب الأرملة أو العازبة مع أبويه المسنين. وهؤلاء جميعا يشتركون في مسكن واحد ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة. و نجد هذا الشكل من الأسرة شائعا في الماضي في معظم المجتمعات، ويوجد حاليا في المجتمعات الزراعية الريفية وفي المجتمعات العشائرية. وتتميز بأنها¹:

* وحدة اقتصادية واحدة متعاونة.

* تتميز بوجود التقارب بين أفرادها وتؤكد العلاقات الاجتماعية بين أفرادها.

* تتميز بكون رابطة الدم أكثر تأثيرا من رابطة الزواج.

* يرأسها الأب الأكبر ويتمتع بسلطات واسعة على جميع أفرادها.

* يسودها الشعور والإحساس بالأمن والاطمئنان بين أفرادها.

الأسرة البنيوية: وتعرف أيضا بالأسرة الزوجية أو الأسرة البسيطة. وتعتبر أصغر وحدة قرايية تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين يقيمون في مسكن واحد، وتجمع بين أفرادها التزامات متبادلة اقتصادية وقانونية واجتماعية.

ويتركز الاعتماد الاقتصادي على دخل الزوج من عمله، وأحيانا على دخل الزوجة، ويعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر، وتتميز الأسرة الزوجية بأنها:

* تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الخاصة دون تدخل من الآخرين لأنها مستقلة.

* تتميز باستقلال وحدتها الاقتصادية والسكنية.

¹ أميرة منصور، يوسف علي: محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 48.

تتميز بقوة العلاقات الاجتماعية والعاطفي، داخلها وقربها بين أفرادها، لكن تضعف هذه العلاقات وتتفكك وحدة الأسرة عند بلوغ أبنائها أو استقلالهم بحياتهم الخاصة.¹

رابعاً - خصائص الأسرة:

تعد الأسرة العامل الأساسي لقيام المجتمع وهي إحدى مكونات البناء الاجتماعي، وللنظام الأسري خصائص عدة يمكن إنجازها فيما يلي:

* تعتبر الأسرة أول خلية مكونة للبناء الاجتماعي، وهي أساس الاستقرار الاجتماعي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً.

* الأسرة ليست من صنع الفرد وإنما تنبثق عن العقل الجمعي واتجاهاته، كما تخلقها طبيعة الاجتماع وظروف الحياة، لذلك فهي تقوم على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع.

* الأسرة هي الوسط الطبيعي الذي أقره الشرع والمجتمع ليفرغ فيها الإنسان غرائزه ودوافعه الطبيعية والاجتماعية، وتحقيق الغاية من الوجود الاجتماعي وتحقيق العواطف والانفعالات الاجتماعية.

* الأسرة هي الأساس الذي يشكل حياة أفرادها وتصرفاتهم، فمن خلالها ينتقل التراث القومي والحضاري من جيل لآخر، وهي مصدر العادات والتقاليد والعرف وقواعد السلوك والآداب العامة وبالتالي فهي مصدر التنشئة الاجتماعية.

* الأسرة تؤثر وتتأثر ببقية الأنظمة الأخرى القائمة في المجتمع وتتكامل معها، ففي أي مجتمع يكون النظام الأسري فيه فاسداً، فإن ذلك ينعكس على وضعه السياسي وإنتاجه الاقتصادي ومعاييره الأخلاقية، والعكس صحيح، فإذا كان النظام

¹ سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 65.

الاقتصادي أو السياسي فاسداً، فإن ذلك يؤثر في مستوى معيشة الأسرة في خلقها وتماسكها¹.

* الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة، فقديمًا كانت تقوم بإنتاج ما يحتاجه أفرادها أما اليوم فنجد فيها الزوج يقوم بإعالة أفراد الأسرة، وقد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء من أجل زيادة دخل الأسرة.

* الأسرة دائمة ومؤقتة في نفس الوقت، فهي دائمة من حيث كونها نظاماً موجوداً في كل مجتمع إنساني وفي كل زمان ومكان، وهي مؤقتة لأنها لا تبقى إذا أخذنا أسرة معينة ثم تتحل وتنتهي بموت الزوجين وزواج الأبناء.

* تصنع الأسرة مسؤوليات مستمرة على أعضائها أكثر من أي جماعة أخرى ونجد أن المسؤوليات الأسرية تمتد طوال العمر وأي تخل عن تحمل هاته المسؤوليات يؤدي طبعاً إلى خلق مشاكل تؤدي لا محالة إلى إحداث خلل في استقرار الحياة الأسرية.

* يعيش أفراد الأسرة في مسكن مشترك، ويعد المقر المعيشي من أركان الأسرة الأساسية حيث يمكنها من تحقيق وظائفها والحفاظ على بقائها وجمع شملها وإعاشتها².

خامساً - أهمية الأسرة:

الأسرة هي المحيط الاجتماعي الأول الذي يحتضن الطفل ويتعامل معه، فالطفل في بداية حياته يكون مادة خام قابلة للتشكيل على أي شكل وأي نموذج ومن ثم فإن ما تقدمه الأسرة للطفل هو الذي يصنع شخصيته الأولى.

¹ إبراهيم عياد محمد الخصري: إرشاد الطفل وتوجيهه في الأسرة ودور الحضانة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 183.
² محمد شفيق: التشريعات الاجتماعية العمالية والأسرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص 101.

الطفل عندما يأتي إلى هذا العالم لا يكون مزودا بكل القدرات التي تساعد على تحقيق نموه الجسمي والعقلي والروحي، وتتوقف هذه القدرات على الأسرة ومنه فإن الأسرة هي الجماعة الأولى التي تكسب الطفل الخصائص الاجتماعية والنفسية والمعرفية للمجتمع، كما أنها تكون الوسيلة التي تتحطم عليها شخصية الطفل.

فالأسرة هي التي تكسب الطفل المعايير الخاصة بها التي تفرضها عليه وبذلك تكون الأسرة مؤسسة المجتمع الأساسية في الحفاظ عليه وعلى تراثه الثقافي والحضاري.

وتظهر أهمية الأسرة كذلك في كونها المحدد الحقيقي لتوجهات الفرد الفكرية والسلوكية والبناءة الحقيقية والأولى لاتجاهاته نحو مختلف الموضوعات الخارجية والمعلم للطفل يكون متسامحا ومحترما للآخرين.

كما تساهم الأسرة في نقل ثقافة المجتمع إلى الأجيال المتعاقبة في شكل قيم وعادات واتجاهات، فتتكون لدى الطفل عقلية التمييز بين الجائز وغير الجائز، وفي هذا الصدد تؤكد الكثير من الأبحاث النفسية والاجتماعية بما لا يدع الشك على أن السمات والخصائص الشخصية التي يتميز بها الفرد في مرحلة الرشد هي نتيجة لما اكتسبه بعد ولادته من أسرته ونتيجة لتفاعله مع أساليب تربوية معينة في محيط الأسرة.

"وبالتالي فالأسرة هي البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل تكوين ذاته والتعرف على نفسه عن طريق عملية الأخذ والعطاء والتعامل بينه وبين أعضائها وفي هذه البيئة يتلقى أول إحساس بما يجب وما لا يجب القيام به، والأعمال التي إذا قام بها تلقى المديح، والأعمال الأخرى التي إذا قام بها تلقى الذم والاستهزاء، وبذلك تعد للاشتراك في حياة الجماعة بصفة عامة".¹

فانطلاقاً من الأسرة تتحدد العلاقة بين الطفل والبيئة الأسرية لأنه ومن اللحظة الأولى لولادته يكون متحداً بأمه عن طريق الغذاء، إذ لا يقوم بأي تمييز بينه وبين البيئة

¹ النجحي محمد لبيب: الأسس الاجتماعية للتربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، د س ن، ص 82.

الاجتماعية المحيطة، كما تظل الأسرة أولاً وقبل كل شيء مؤسسة اجتماعية وثقافية تتغير بتغير بنيتها المادية والنفسية تغير المجتمعات لكن وظيفتها الأساسية تبقى وتتواصل تواصل الأجيال.¹

فالأسرة تعمل على تكوين صفات شخصية الفرد، وتحديد ميوله وطبائعه تكويناً مستمراً مدى حياته، يلعب فيها الوالدان (الأب والأم) معاً دوراً مهماً في ترسيخ القيم المثلى والمبادئ الأساسية في إعداد الفرد خاصة خلال السنوات الخمس الأولى من حياته لأنها أساس كل تربية بناءة وهادفة. "إذا أرادت الأسرة أن تؤدي عملية التنشئة الاجتماعية إلى نمو نفسي واجتماعي سوي فإن ذلك يتطلب تغيير السلوك وإشباع الحاجات النفسية خاصة الحاجة إلى الانتماء والأمن والحب والتي لا تقل أهمية عن الحاجة المادية".²

وعليه فالأسرة تعتبر المجال الحيوي الأمثل الذي يحصل فيه الطفل على أهم حاجاته النفسية، كالشعور بالحنان والحب والأمان، كذلك يتعلم الخطأ والصواب ومجموعة من السلوكيات الحضارية كالنظافة واحترام الغير، وبذلك يكون الطفل بحاجة إلى الرعاية والتوجيه المستمر البعيد عن الحماية المفرطة أو الإهمال المتزايد، فتؤثر تأثيراً بالغاً على مختلف النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية، فالنمو الجسمي للطفل يتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأسرة، فتوفر أسباب الصحة كالنظافة والغذاء الجيد ووسائل الراحة وغيرها من العوامل المساعدة على حماية الطفل من الأمراض وإتاحة الفرصة له للعب تساعد على نمو جسمه نمواً سليماً ومتزناً.

ويرتبط النمو العقلي والاجتماعي للطفل بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للأسرة، فما إن توفرت هذه الظروف استطاع الطفل أن يكتسب مرجعاً ثقافياً واجتماعياً، يسمح له بالنمو العقلي والنفسي والجسمي السليم. وبذلك تعد الأسرة مدرسة لأفرادها، لأنها تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وتعمل على نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل،

¹ نفس المرجع السابق، ص 83.

² مواهب إبراهيم عياد: إرشاد الطفل وتوجيهه في السنوات الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 213.

وتعودهم على التقاليد وعادات المجتمع، خاصة ما يتعلق بالسلوك والآداب العامة والدين. و للأسرة ارتباط وثيق بالمجتمع الكبير، فإذا كان النظام الأسري في مجتمع ما منحلاً وفساداً فإن هذا الفساد يتردد صده في المجتمع ككل. وإذا كان النظام سليماً وقوياً فإن هذا ينعكس في حياة المجتمع ويساعد في تدعيمه وتقويته.

وبهذا نستنتج أن للأسرة أهمية كبيرة، خاصة منها التي تتعلق بالأطفال والإشراف على رعايتهم وتربيتهم وعليه تكون الأسرة مسؤولة مسؤولية تامة عن عملية التنشئة، التي يتعلم من خلالها الطفل خبرات الحياة الاجتماعية والثقافية وتؤهله وتمكنه من المشاركة مع غيره من أعضاء المجتمع.

سادساً - وظائف الأسرة:

تعتبر الأسرة مركز المجتمع أو الركيزة الأساسية في بنائه، وهي أيضاً الوحدة الاجتماعية الأساسية في بنائه، فهي تقوم بوظائف مختلفة ومتعددة تتداخل وتتشابك مع وظائف أنظمة المجتمع الأخرى، حيث أن هذه الأنظمة تتساند وظيفياً مع بعضها البعض وتؤثر وتتأثر فيما بينها، وإذا نجحت الأسرة في أداء وظائفها بالصورة السليمة، فإن تأثيرها على النظم الأخرى يكون كبيراً، أما إذا فشلت في أداء بعض منها، فإن هذا الفشل يعود بالسلب على المجتمع الذي يحدث فيه خللاً أو عطلاً في ميكانيزماته الداخلية خاصة تلك المتعلقة بالجانب الثقافي، ويمكن تلخيص الوظائف التي تقوم بها الأسرة كالاتي:

1- الوظيفة البيولوجية:

تعد الوظيفة البيولوجية من أهم وظائف الأسرة، وتتمثل في " الإنجاب والتناسل وحفظ النوع من الانقراض"¹، وبالتالي يتم عن طريقها ضمان استمرارية الجنس البشري بصورة يقرها المجتمع، فالأسرة هي منبع تجديد أجيال المجتمع من مرحلة لأخرى.

¹ السيد رمضان: مدخل في رعاية الأسرة والطفولة، منشأة المعارف، الإسكندرية، د س ن، ص 15.

ولقد تعرضت هذه الوظيفة لعمليات تنظيمية متأثرة في ذلك بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونظرا للتغير الذي طرأ على الأسرة وتدرجها من الأسرة الكبيرة إلى الأسرة الحديثة وتقلص عدد الأطفال والذي يعود إلى عملية التخطيط والتنظيم للمستقبل، ولعل الأمر يعود إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ولكن الظروف الثقافية قديما كان لها دخل كبير في زيادة عدد الأطفال حيث أن الأمهات يفخرن بكثرة عدد أطفالهن وكان رمزا للعزوة والفخر للرجال¹. لكن اليوم فلقد أصبح الأطفال يمثلون عبئا اقتصاديا كبيرا خاصة إذا كان عددهم مرتفعا مما أصبح يعرف الآن بتنظيم الأسرة وتحقيق التباعد بين المواليد وذلك لضمان معيشة أحسن للأبناء وضمان صحة الأم والأطفال معا.

2- الوظيفة الاجتماعية:

وتتمثل في تنشئة الأبناء في مختلف مراحل نموهم ورعايتهم والدفاع عنهم وحمايتهم، كما تتمثل في تنظيم حياتهم، ومحاولة توجيههم في صنع مستقبلهم، بالإضافة إلى تعليمهم لغة مجتمعهم وعاداتهم ودينهم وكيفية التعامل مع الآخرين، أي تزويدهم بقواعد السلوك والآداب العامة وقوالب العرف لغرس القيم والفضيلة، "فالطفل ليس ملكا لوالديه فحسب، وإنما هو عضو في المجتمع الأكبر الذي يعيش فيه، لذلك ينبغي أن ينشأ نشأة اجتماعية سليمة"². وانطلاقا من أداء الأسرة لمهمة التنشئة الاجتماعية، تنطلق معها مسؤولية تشكيل شخصية الفرد وفقا لهذه الأنماط والسلوكيات الثقافية الموجودة داخل مجتمعه، وعلى ضوء هذا يتحدد مركز الاجتماعي للفرد انطلاقا من أسرته ثم مجتمعه ويذكر "ميردوك" أن المكانة الاجتماعية للفرد قد تتوقف على الوضع الأسري أكثر مما تتوقف على إنجاز الفرد أو كفاءته، فداخل الأسرة يتعلم الطفل التفريق بين الدور والمركز من خلال قيام الوالدين بتقسيم العمل بين أعضاء الأسرة، كما يتعلم الفرد أيضا التفريق

¹ محمد بيومي، عفاف عبد العليم: الاجتماع العائلي، دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د س ن، ص 248.

² تركي رايح: أصول التربية والتعليم في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 172.

بين المركز والفرد من خلال أمه وأبيه وإخوته ومن الصعب العسير إعادة تكوين هذه القاعدة إذا ما شب الفرد وكبر على صراع الأدوار داخل الأسرة.

3- الوظيفة النفسية والعاطفية:

يعتبر الجو النفسي السائد داخل الأسرة ذا أهمية بالغة في تكوين شخصية الأبناء، وتتميتها وفقا لكل مرحلة من مراحل نموه، فالأسرة هي المكان الأول الذي يتلقى فيه الفرد دروسا في معاني المشاعر الإنسانية كالحب والكرهية والعطف والحنان.

كما تؤكد سناء الخولي " الوظيفة النفسية والعاطفية للأسرة هي ترك أجواء المنزل غمرة بعواطف الحب والقبول الاجتماعي واللعب والتفاهم والتقبل بين الزوجين، واحتضان الأولاد بالدفع وهذا يؤدي إلى وجود وحدة صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة".¹

لأن عدم الإشباع العاطفي يؤدي إلى كوارث نفسية خطيرة قد تؤدي بالفرد إلى انحرافات و اختلالات اجتماعية نفسية واجتماعية. وقد أثبتت الدراسات النفسية المختلفة أن التجارب العاطفية بين الوالدين والطفل له أثر كبير في شخصية الطفل المستقبلية وصحته النفسية وإن الحرمان من العطف والحب من أشد العوامل خطرا على الأطفال حيث يؤدي إلى القلق النفسي وفقدان الثقة والشعور بالتعاسة كما أن الطفل في حاجة إلى الانتماء إذ تزداد ثقته بنفسه عندما ينتمي إلى جماعة أسرية تتقبله وتقدره وتحقق له مكانته الاجتماعية.

4- الوظيفة الاقتصادية:

تتمثل الوظيفة الاقتصادية للأسرة في أن الأسرة مسؤولة عن توفير الحاجات المادية للكبار والصغار من أفرادها إذ أن الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه وتقوم الأم بأعمال المنزل، وقد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء

¹ سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 61.

فيزيدون بذلك دخل الأسرة، ومن ثم يشكل الزوج والزوجة والأبناء وحدة متعاونة، ومتساندة اقتصاديا، ويتم العمل بينهم بشكل متفق عليه حسب ظروف كل مجتمع.¹

فالأسرة هي المسؤولة الأولى عن توفير الحاجيات الأساسية لجميع أفرادها، فهي تشرف على جميع شؤونها المادية، وذلك بممارستها لأنشطة اقتصادية متنوعة، من أجل الحصول على دخل يقات منه كل أفراد الأسرة لتلبية الحاجات الضرورية من مأكّل وملبس ودواء... إلخ.

5- الوظيفة التربوية:

وتتم " بنقل التراث الحضاري من جيل إلى جيل عن طريق تلقين التراث الاجتماعي والخبرات، والمهارات المختلفة".² وتتمثل كذلك في تربية الطفل من الولادة وترويضه، وذلك بغرس القيم والفضيلة. ومقاييس ومفاهيم مجتمعه، وتدريبه على شغل مجموعة من الأدوار التي تحدد نمط سلوكه اليومي، ويبدأ ذلك بعلاقته البيولوجية مع أمه ثم اكتسابه للغة.

لذلك نرى أن القسط الأكبر من التربية الخلقية والوجدانية والدينية يقع على عاتق الأسرة وهي التي بفضلها يتكون لدى أفراد الأسرة الروح العائلية والعواطف الأسرية.

6- الوظيفة الدينية:

ويتمثل دور الأسرة في تعليم الطفل، وتوجيهه نحو عقيدة معينة، وتعليمه العبادات المطلوبة وتعلمه كيفية التمييز بين الخير والشر، المسموح والمحظور، الثواب والعقاب، وبذلك فالأسرة تعمل على غرس كل تعاليم الديانة التي يؤمن بها المجتمع في ذهنية الأفراد الصغار. وبذلك نقول أن الأسرة هي " التي تقوم بوضع الأسس الأولى للعاطفة الدينية عند الصغار، وتطبيعهم بطابع ديني".³

¹ إبراهيم لطفي طلعت، مبادئ علم الاجتماع، مؤسسة الأنوار، الرياض، 1971، ص 184.

² نفس المرجع السابق، ص 185.

³ تركي رايح، مرجع سابق، ص ص: 172 - 173.

7- وظيفة الحماية:

حيث كانت الأسرة في المجتمعات التقليدية توفر الأمن والحماية الجسمية والمعنوية لأفرادها، وكذلك يفعل الأبناء لأبائهم عندما يتقدم بهم السن.

8- الوظيفة الترفيهية:

وتتصدر فيما تقدمه العائلة من فرص التسلية سواء المناسبات الاجتماعية من حفلات ترتبط بأنشطة معينة كالزواج وفي المناسبات الدينية كالمولد النبوي الشريف.

9- وظيفة منح المكانة الاجتماعية:

عضوية الفرد في الأسرة تمنحه مكانة داخل الأسرة ومن ثم وتبعا لتنشئة مكانة اجتماعية. ويرى "بارسونز" أن الأسرة مثل باقي الأنساق الاجتماعية البنائية الأخرى تتكون من مجموعتين من الأدوار؛ الأدوار الفطرية والتي يغلب عليها خصائص النسبية والأخرى الأدوار الاجتماعية المكتسبة، وتزيد هذه الأدوار من تماسك البناء الاجتماعي واستمراره¹.

سابعا- نظريات الأسرة :

إن التغيرات السريعة التي شهدتها العالم المعاصر قد جعل الأسرة موضوعا للجدل أدى المفكرين السوسيولوجيين، وسنعرض بإيجاز أهم النظريات التي فسرت التطورات الحاصلة في نطاق الأسرة، وهي البنائية الوظيفية، التنموية، التفاعلية الرمزية، ونظرية الصراع.

1- نظرية الصراع:

¹ سلوى عثمان صديق، مرجع سابق، ص 59.

وقد ظهرت هذه النظرية بشكل واضح في أواخر الستينيات من القرن الماضي، فقد تميزت هذه النظرية بالتأكيد على الطبيعة الديناميكية للحياة الأسرية. لكنها تعتبر العوامل الخارجية بمثابة القوى المحركة للتغير، أما الظروف الاقتصادية المتغيرة وتحول الأبنية الاجتماعية وروابط القوى الجديدة في المجتمع فهي تعد من أهم العوامل في التغير الأسري، والفكرة الرئيسية التي تدور حولها النظرية أن الحياة الاجتماعية لهذه الصراعات التي تدمر التوازن القديم، وتنتج توازنات جديدة ينكشف فيها الحال عن بذور خلافات قوية، فبنيان الأسر الصغيرة يخلق ظروفًا خاصة لتصادم مصالح أفرادها، إلا أن الصراعات الداخلية تعكس التناقضات الأساسية في البنيان الاجتماعي الكبير. فخلافات الزواج مثلًا تنسب دائمًا إلى توزيع الموارد وعبء العمل وممارسة السلطة في الأسرة، ولكنها تعكس الظروف الاجتماعية، حتى يسود التفاوت في كل المجالات في العلاقات بين الرجال والنساء.¹ وترجع نظرية الصراع التغيرات التي حدثت في الأسرة إلى ثلاث عوامل:

التحولات الاجتماعية الكبرى التي انعكست على الأسرة ووظائفها، فروابط السلطة المتغيرة والأنماط الجديدة لتوزيع المنتجات والحركات الاجتماعية الكبيرة يمكنها أن تغير معالم الأسرة ووظيفتها.

أدى التحضير الإجباري والهجرة من الريف إلى الحضر إلى حدوث تغيرات هامة في حياة الكثير من الأسر، فاستلزم التصنيع وجود قوة عاملة، وهذا أدى بدوره إلى هجرة أعداد هائلة من العمالة غير الماهرة وخاصة غير المرتبطين بأرضهم من سكان الريف إلى المصانع الجديدة والإقامة في ظروف معيشية مختلفة عما كانوا عليه وأدى ذلك إلى تغير في الحياة الأسرية.

أما العامل الثالث فهو مرتبط بالزيادة الحادة في النشاط الاقتصادي الذي تزاوله النساء المتزوجات، فقد دفعت الظروف الاقتصادية النساء المتزوجات خاصة الصغيرات

¹ محمد أحمد بيومي: علم الاجتماع العائلي، دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003، ص 65.

والمتوسطات العمر إلى القوة العاملة وهذا بلا شك أدى إلى توزيع اهتماماتهن وطاقاتهن ووقتهن بين الأسرة والعمل. ولا شك أن الكثير من الأسر قد عانت من هذا التحول من جهة بسبب الضرورة الاقتصادية، ومن جهة أخرى خضوعهن للنظم السياسية التي تدخلت في حياة المواطنين على كافة المستويات.

2- النظرية البنائية الوظيفية:

تتجسد النظرية البنائية الوظيفية على تحليل وتفسير كل جزء في البناء، وكذا إبراز الطريقة التي تترابط بواسطتها الأجزاء مع بعضها البعض وكذا إبراز العلاقة بين الأجزاء والكل. وللاتجاه الوظيفي عدة مميزات أبرزها أنه يساهم في تفسير الكثير من الظواهر والنظم من خلال بيان علاقات التأثير ببقية النظم والظواهر الأخرى داخل إطار نفس البناء.

ويرى "بارسونز" أن النظام يتألف بشكل رئيسي من أربعة أنظمة هي: النظام الاجتماعي والثقافي والعضوي والشخصاني، وكل النظم متصلة بعضها ببعض ومتكاملة في نفس الوقت.

فالنظرية البنائية الوظيفية لا تهتم بالبحث عن أصل الأسرة وتطورها بل تنتظر إليها بوصفها نسقا اجتماعيا ذا أجزاء مكونة يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل، فضلا عن دراسة العلاقة بين الأجزاء والكل، وتهتم أيضا بدراسة وظائف الأسرة في ديمومة الكيان الاجتماعي، ويمكن القول أن الأسرة نسق يتكون من وحدات متفاعلة ويختلف الباحثون في تحديد الوحدة الأساسية لنسق الأسرة وينحصر الخلاف في اتجاهين:¹

* الاتجاه الأول: يعتبر كل عضو في الأسرة وحدة التحليل النسقي مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التغيرات المستمر في هذه العضوية بسبب خروج بعض الأعضاء وانضمام أعضاء جدد.

¹ محمد أحمد بيومي: مرجع سابق، ص 80.

* الاتجاه الثاني: فيميل إلى تحديد استاتيكي لنسق الأسرة، فيعتبر أن نسق الأسرة يتكون من مجموعة من الأدوار المحددة معياريا مع الأخذ في الاعتبار إمكانية التداخل والتبادل بين الأدوار.

ويمكن النظر إلى البناء الاجتماعي للأسرة من خلال الطريقة التي تنظم بها الوحدات الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بين الأجزاء.

وقد أخذت فكرة النسق قبولا لدى رواد دراسة الأسرة من أمثال "بارسونز" و "وليام أجرين" و "بيرجس"....¹ حيث فهمت الأسرة كوحدة متكاملة الأدوار.

وقد أكد "بارسونز" على أربعة وظائف أساسية للنسق وهي: التكيف مع البيئة الخارجية من خلال سد الحاجات البيولوجية لأعضائه وتحقيق الهدف أي رسم الهدف العام وتعبئة الموارد من أجل تحقيقه التكامل، أي تدعيم الروابط الاجتماعية بين أعضائه، والمحافظة على النمط أي هوية النسق وحدوده.

وتهدف هذه النظرية أيضا إلى توضيح الترابط الوظيفي بين النسق الأسري وبقية أنساق المجتمع الأخرى.

ويؤكد "أجرين" أن الأسرة أصابها التفكك نتيجة فقدانها الكثير من وظائفها التقليدية التي انتقلت إلى أنساق أخرى في المجتمع مثل المدرسة والمصنع ودور الترفيه.

ويؤكد علماء الاجتماع أن كل جزء من النسق الاجتماعي يسهم في بقاء الكل وتوازنه، وتعتبر الأسرة أصغر وحدة اجتماعية مسؤولة عن المحافظة على هذا النسق.

3- النظرية التنموية:

نجد أن هذه النظرية تهدف إلى دراسة التغير في نسق الأسرة الذي يحدث بمرور الزمن والتغير في أنماط التفاعل، وقد ظهرت بشكل متكامل لأول مرة عام 1930.

¹ أحمد زايد وآخرون، الأسرة والطفولة، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، د س ن، ص 33.

وتستخدم النظرية التنموية في تحليلاتها التي يبرز فيها عامل الزمن، الأداة التصويرية الأساسية التي يطلق عليها دورة الحياة الأسرية أو حياة الأسرة.¹

وتستخدم دورة حياة الأسرة كأداة وظيفية لمقارنة بناءات ووظائف التفاعل الزوجي في مراحل مختلفة من النمو.

وفي عام 1930 ناقش "سوروكن" أربعة مراحل لدورة حياة الأسرة هي:

أ. مرحلة زوجين ينشئان وجودا اقتصاديا مستقلا.

ب. مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر.

ج. مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر يعولون أنفسهم.

د. مرحلة زوجين تقدمت بهما السن.

وقد تطورت ابتداء من 1960 فكرة دورة حياة الأسرة بصورة أفضل، وقد استخدمها "جليك" و "بوفال" و "روجرز" كأداة بحث. فقد حاول "جليك" في تحليله للحالة الزوجية في الولايات المتحدة أن يوضح مضمون التغيرات التي تتعرض لها الأسرة بتحركاتها خلال المراحل المختلفة.²

ويحاول هذا المدخل تناول موضوع ذو أهمية والمتمثل في دراسة العلاقة بين الأجيال وبالتالي ينظر إلى دورة حياة الأسرة بمنظور جيلي، وتشارك النظرية التنموية النظرية البنائية الوظيفية في فكرتها الأساسية أن هناك متطلبات معينة توصف بأنها جوهرية لا بد أن تتوافر من أجل وجود الأسرة وبقائها وأن التغير في أي جزء من أجزاء النسق يؤدي إلى تغيير في أجزاء النسق الأخرى، وتلتقي النظرية التنموية مع نظرية التفاعل الرمزية في إعطاء الأهمية للأوضاع والأدوار والعمليات التفاعلية، ويمكن أن تعتبر النظرية التنموية أنها تعتمد على عنصرين أساسيين هما: عامل الزمن وعامل الأدوار.

¹ سناء خولي: مرجع سابق، ص 158.

² معن خليل عمر: نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1991، ص 194.

4- النظرية التفاعلية الرمزية:

يؤكد الفكر التفاعلي الرمزي على أن سلوك الأفراد والجماعات ما هو إلا انعكاس للرموز التي يشاهدها الفرد ويتأثر بها سلباً وإيجاباً.

ويرى "جورج هربرت ميد" أن المجتمع ما هو إلا حصيلة العلاقات المتفاعلة بين العقل البشري والنفس البشرية¹.

وتقوم التفاعلية الرمزية على تفسير سلوك الأفراد كما ينضبط ويتأثر ويتحدد عن طريق المجتمع، وعلى الوسيلة التي ينعكس بها سلوك الأفراد على مختلف البناءات الاجتماعية في المجتمع. ويركز التفاعل الرمزي كما يعرفه "بلومر" على:²

- أن بني الإنسان يتعاملون مع الأشياء على أساس معانيها بالنسبة لهم وفي محيط الأسرة قد تكون جماداً أو مخلوقات آدمية أو أنظمة أو أنشطة.

- أن المعاني مشتقة أي ناشئة عن التفاعل الاجتماعي الذي يمارسه الفرد مع رفقاءه.

- أن هذه المعاني يمكن تناولها وتعديلها من خلال عملية تفسيرية يستخدمها الفرد في التعامل مع الأشياء التي يواجهها.

وتعتبر الأسرة في ضوء هذه النظرية على أنها وحدة من الفاعلين الذين يعيشون في بيئة رمزية خاصة هي الأسرة، وفي بيئة أخرى هي المجتمع المحيط بهم، ولا يمكن دراسة العمليات الجارية في نطاق الأسرة كالتنشئة الاجتماعية مثلاً الأمن خلال سلوك أعضائها ومحددات هذا السلوك الداخلية.

ويفترض التفاعليون الرمزيون أن العالم الرمزي والثقافي يختلف باختلاف البيئة اللغوية أو العرقية أو حتى الطبقة للأفراد، وفي ضوء هذه النظرية يهتم دارسوا الأسرة

¹ نفس المرجع السابق، ص 195.

² سناء الخولي: مرجع سابق، ص 152.

بطبيعة الاختلافات بين العالم الرمزي للزوج والزوجة مثلا وتأثير هذا الاختلاف على تحديد توقعات أدوارهما وعلى مجريات التفاعل.¹

و تدعو نظرية التفاعل الرمزي إلى استقصاء الأفعال المحسوسة للأشخاص مع التركيز على أهمية المعاني وتعريفات المواقف والرموز والتفسيرات، لأن التفاعل بين بني الإنسان وفق هذه النظرية يتم عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها والتحقق من أفعال الآخرين.

وهناك من يشير إلى أهمية الدور من خلال استخدام نظرية الأدوار، على اعتبار أنه مادام الأفراد يعيشون في بيئة فيزيقية فإنهم يعيشون في بيئة رمزية أيضا، وبالتالي فهم يستوعبون جانبا من رموزها، وهنا يتحدد سلوكهم كما يتعاملون مع هاته الرموز من معتقداتهم وقيمهم مثلا.

ونجد الأفراد يحاولون تطوير تصوراتهم عن ذواتهم من خلال ممارسة هذا السلوك، ويعتبر التفاعل مخمر العلاقات الاجتماعية، حيث يقوم التفاعل على الفهم العقلي للرموز والأحكام القيمية، والتفاعل هو الذي يمكن الإنسان من التواصل مع الآخرين. و تسعى نظرية التفاعل الرمزي إلى تفسير ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية، كأداء الأدوار، علاقات المركز، عمليات الاتصال والصراع واتخاذ القرارات، وكل ما يتعلق بمظاهر الأسرة وتفاعلها.

ثامنا- تغير الأسرة:

1- تعريف التغير الأسرة:

ينظر إلى التغير على أنه ظاهرة عيانية موجودة في كل مستويات الوجود في المادة غير الحية وفي المادة الحية وأيضا في الحياة الاجتماعية. ويحدث التغير الاجتماعي نتيجة

¹ أحمد زايد وآخرون: مرجع سابق، ص 33.

عدة عوامل متداخلة ومتشابكة داخلية وخارجية، ولا يعمل أي منهما منفصلاً أو منفرداً أو مستقلاً عن الآخر وإنما يتداخل بعضهما في بعض ويؤثر بعضهما في بعض.¹

والتغير الاجتماعي يمثل عاملاً رئيسياً في التأثير على العلاقات الأسرية ففي الماضي كانت العلاقات المحددة للأسلوب الأسري وكل أنماط الروابط الأسرية مستمدة وتحت سيطرة العادات والتقاليد. ويتجلى ذلك في سير الحياة الأسرية حياة عادية وطبيعية، بحيث يقوم أفراد الأسرة كل بدوره في ظل ضرورة السعي لتحقيق أهداف الأسرة المشتركة. في حين أثرت عدة ظواهر نتيجة لحدوث التغير الاجتماعي مست الجانب البنائي و الديناميكي للأسرة، من خلال عملية التغير الأسري نتيجة عدة اعتبارات وأسباب شملت التصنيع، التحضر... إلخ.

ويعتبر علماء الاجتماع مسألة التغير مهمة جداً، لأنه لم يقتصر على تركيب العائلة والأسرة، وإنما تعداه إلى طبيعة التوقعات لدى الناس من علاقاتهم بالآخرين. فاصطلاح العلاقة الذي نستخدمه لوصف جانب من حياتنا الفردية الشخصية لم يدخل قيد الاستعمال في المجالات العامة إلا منذ عقود قليلة، وغداً من الضروري عند استخدامنا لهذا المصطلح في الحياة الفردية والشخصية أن ينطوي هذا المفهوم على بعدين رئيسيين هما: أن تكون الصلة حتمية في طابعها، وأن تتضمن معنى الالتزام، أي أن تتميز بالتواصل والمشاركة الشعورية النشطة بين الأطراف المعنية.²

إن التغير الأسري يعني حدوث أوضاع جديدة للبناء الأسري ووظائفه وأدوار الأفراد المشكلين له، وذلك دوماً تحت تأثير النظم والعادات وأدوات المجتمع المتغير باستمرار، كما يفهم التغير الأسري من خلال التبدل والتحول والديناميكية في العلاقات الأسرية المختلفة.

2- عوامل تغير الأسرة:

¹ حسن عبد الحميد أحمد رشوان: العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس و علم الاجتماع، علم الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1997، ص 198.

² أنتوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، د س ن ، ص 251.

من أهم العوامل التي ساعدت على إحداث التغير الأسري هي:

- التصنيع ودوره في التغير والحراك الاجتماعي.
- التعليم وأثره على الجوانب الفكرية والثقافية والمهنية الحديثة وعلى النسق والعلاقات الأسرية.
- تغير وضع المرأة في البيت والمجتمع بسبب خروجها للعمل وما صاحبه من مشكلات أهمها رعاية الأطفال وتربيتهم.
- بما أن حياة الإنسان تتأثر بالطبيعة وبالمناخ، فطبيعة المكان تؤثر بالضرورة على أنشطة الأسرة، وأي تغير في الظروف الطبيعية أو الجغرافية سوف يؤدي إلى تغيرات في الأسرة.
- يؤثر العامل الديمغرافي على الأسرة من خلال كثافة السكان، حجم الجماعات المحلية، متغيرات الخصوبة، الزيادة أو النقصان في الهجرة الداخلية والخارجية... إلخ. ويرى "قشي صيفي" بأن العامل السكاني كالزيادة في المواليد والوفيات والحركة السكانية كالهجرة الداخلية والخارجية التي تعمل على عمل استفحال مناطق جديدة للاستيطان والتعمير، يرافقها تغير في نمط المعيشة والتنظيم للأسرة والذي يؤثر بدوره على نمط العلاقات التي تعمل على خلق توازن جديد لبناء الأسرة ووظائفها الجديدة.¹
- تتأثر الأسرة بتقسيم وتوزيع الجنسين ذكور/إناث. فترى سناء الخولي مما أكدته الكثير من البحوث والدراسات أن معدل الزواج يرتفع كلما كان عدد الذكور أكثر من الإناث، كما أن زيادة الذكور أو نقصهم في مجتمع ما يؤدي إلى تغيرات ملحوظة كارتفاع أو انخفاض معدلات الزواج، وأن النضج البيولوجي لدى الجنسين يحدد عند عدد من المجتمعات سن الزواج.²

¹ قشي صيفي: تحليلات سوسيولوجية حل التغير والتحول الأسري، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 6، جوان 2000، ص 260.

² سناء الخولي، مرجع سابق، ص 127.

- من بين العوامل المؤثرة في التغير الأسري نجد العامل الأيديولوجي الذي هو عبارة عن مجموعة من العوامل ذات طبيعة نفسية واجتماعية تؤثر في تغير الأسرة ويظهر هذا العامل في الأسرة في ارتفاع مستوى رعاية الأطفال وتنشئتهم، في ظروف الزواج ومتطلباته، وفي بعض المبادئ التي تتعلق بالحرية والديمقراطية.
- العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في النظام الأسري لشدة ارتباطهما الواحد بالآخر، نتيجة وجود علاقات قوية متبادلة بينهما، فالأسرة هي المستهلك الأول لما يظهر في الميدان الاقتصادي من سلع وخدمات، وتمده بدورها بالأيدي العاملة. كما أن طبيعة العمل ومصدر الدخل وإمكانية الحصول على السلع والاحتياجات الأساسية، التي تحكم العلاقات الاقتصادية وتحدد المعايير بين الناس، وأي تغير في الاقتصاد أو الدخل الفردي يؤثر على الأسرة وأنماطها.
- تأثرت الأسرة من حيث بنائها ووظائفها وشكلها وحجمها في تغير الأدوار والعلاقات بين أفرادها بالتقدم التكنولوجي، فالمجتمعات التي تأخذ بأسباب التكنولوجيا الحديثة نجد فيها حجم الأسرة يميل إلى النقصان باستمرار مع ما يصحبه من انتشار شكل الأسرة النوواة، بالإضافة إلى أن العلاقات الداخلية في الأسرة قد تغيرت إلى حد بعيد، فنجد أن سلطة الأب قد ضعفت وارتفعت منزلة الأم، وتقلصت وظائف الأسرة، بحيث لم يبقى سوى وظائف قليلة أهمها وظيفتا الإنجاب والتنشئة الاجتماعية.¹
- وفي الأخير يمكن استخلاص أن التغير الأسري لا يحكمه عامل واحد وإنما يخضع لتداخل مجموعة كبيرة من العوامل تؤثر في مختلف جوانبه.

تاسعا- الأسرة الجزائرية في ظل التغير:

إن الأسرة الجزائرية تستمد بالدرجة الأولى ثقافتها وقيمها ومعتقداتها الخاصة بها من الإسلام، فتنأسس وظائف الأسرة على عقد الزواج والمقاصد التي ينبني عليها وتجمع بين الزوجين روابط المحبة والمودة ويكتمل البناء الأسري بإيجاد النسل وهكذا تتعد

¹ نفس المرجع السابق، ص 131.

وظائف الأسرة بين إنجاب الأولاد الشرعيين ثم رعايتهم منذ الولادة والعناية برضاعتهم وحضانتهم والإنفاق عليهم في الملبس والمعيشة عموماً، ليأتي بعدها دورهما المشترك عندما يكبروا بالتربية للمحافظة على الفطرة السليمة وتنمية قدرات الأولاد المتعددة وتهيئتهم استعداداً للتفاعل مع المجتمع.

غير أن هذه العلاقات تشهد تغيراً سريعاً في وقتنا الحاضر، فقد مرت الأسرة الجزائرية بمراحل متعددة في تطورها ومنها تأثرت وظيفتها في ظل هذه التغيرات والتطورات.

فقد كانت الأسرة الجزائرية أسرة موسعة تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد ألا وهو الدار الكبرى عند الحضر، والخيمة الكبرى عند البدو.

إضافة إلى أن العائلات الزواجية الكبيرة الحجم هي الأكثر انتشاراً، ويعود ذلك إلى كون الرجل محب لكثرة الأولاد خاصة الذكور منهم باعتبارهم العزوة لكبرهم وضمان استمرار النسل والحفاظ على استمرارية اسم العائلة من الزوال. فنجد أن الأبناء يواصلون العيش مع أهلهم حتى بعد الزواج، على عكس البنات اللواتي يغادرن بين الأهل للاستقرار في بيت الزوج.

هناك أيضاً خصائص لنوع نسق القيم التي تركز عليها هذه الأسرة، فنجدها تركز خاصة على القيم الأخلاقية وكذا الروحية، فنجدها مفضلة على القيم المادية، وتبدو محل رضا وقبول لأنها نابعة من السلوك الديني، فالأسرة الجزائرية التقليدية تنمي روح الضمير الخلقي في أفرادها وتزكي سلوكهم بما يقتضيه الدين.

وضمن جملة التغيرات التي شهدتها الأسرة الجزائرية يقول " مصطفى بوتفنوشت ":

"وقد أصبحت الأسرة الجزائرية تختلف كلياً عما كانت عليه قبل 30 سنة، ففي سنة 1962 كان النمط السائد هو العائلات الكبيرة التي تضم من جيل إلى 3 أجيال وتبعا لحدود إمكانية المسكن أما في سنة 1977 فإن نمط العائلات قد تغير إلى النطاق المحدود وقد

كان التصنيع السريع وحركة العمران وترشيده أجهزة الإنتاج، وتطوير الإنسان الجزائري هي أساس التغيرات التي لحقت بالمجتمع والأسرة¹.

فبعد الثورة التحريرية شهد المجتمع الجزائري عدة تغيرات منها الانفجار السكاني، والهجرة من الريف إلى المدينة، وتغير الوضعية الاجتماعية ونوعية السكن والهيكل الأسري. نتيجة لهذه التغيرات ظهرت الأسرة الحديثة أو النووية التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء والتي تكون مستقلة اقتصاديا عن الأسرة الأم، يقول "محمد السويدي": "إن تقلص حجم الأسرة من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي، ذلك أن كل أسرة نووية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة، ومن ثم معاشها يؤمن اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب الأب رب الأسرة العامل"².

إنما بقيت الأسرة الجزائرية المستحدثة رغم التغيرات متمسكة إلى حد بعيد بقيمتها وبعض وظائفها التقليدية، حيث نلاحظ أن: "...هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية، يتميز بكثرة الإنجاب، إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزوجية بين 5 إلى 7 أفراد، وبقائها محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة، ومن ثم يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية والأسرة الريفية. وهذا على مستوى الجيل الأول والثاني، ومن النازحين، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو الأسرة الحديثة الزوجية"³.

إن التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية وعلى نظامها الاقتصادي والاجتماعي ترتب عنها أنماط وسلوكات فردية. فنجد أن عمل الأب في شركة أو مصنع أكسبه رؤية جديدة غيرت من ذهنيته ورؤيته التي كانت منحصرة في حياته التقليدية المسيطرة، كما يشمل التغيير كل أعضاء الأسرة.

¹ مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص .

² محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ص ص: 88 - 89.

³ نفس المرجع السابق، ص 90.

فالأولاد تحصلوا على مقاعد الدراسة لكلا الجنسين في ظل ديمقراطية التعليم مما وسع المجال لفرص متساوية بينهما خاصة للفتاة بالدرجة الأولى مما أثر على مكانتها داخل الأسرة الجزائرية. حيث تخلصت من القيود التقليدية التي تدفعها للبقاء في البيت واقتصار دورها على شؤون المنزل والإنجاب وتربية الأولاد، فنجدتها في الوسط الحضري تحصلت على مكانة مميزة داخل الأسرة. كذلك فإن متطلبات العصر المختلفة تحتم عليها توسيع دورها إلى خارج البيت فنجدتها عاملة من أجل الرفع من المستوى المعيشي والاجتماعي لأسرتها.

وضمن جملة التطورات التي عرفت الأسرة الجزائرية شهدت العلاقة بين أفرادها تغييرا جذريا، وأصبح الأطفال مركز الاهتمام وكذلك كيفية توفير المتطلبات المادية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الضرورية لهم.

ومع زيادة التعقد في الحياة الحديثة جعلت أدوار الوالدين أقل وضوحا، وذلك لأن ظهور عديد من المؤسسات التي تتنافس أدوار الوالدين. كما أن التطور أو مهنا جديدة للأبناء، قد لا يعرف الآباء عنها الشيء الكثير. وبذلك أصبحوا يقدمون لأبنائهم إجابات قليلة وإرثا قليلا مع ازدياد تعقد النسق الاجتماعي، هذا الوضع أدى إلى زيادة الديمقراطية والمساواة داخل البناء الأسري.¹

كما أن السلطة والنظام الداخلي للأسر ووظائفها قد تغير تبعا لتغير بنيتها وتغير الرؤى نحو المراكز والأدوار داخلها مما غير أساليب المعاملات وطور العلاقات الزوجية والأبوية واكتسب الأبناء المزيد من التحرر والاستقلالية، وعلى هذا الأساس أصبحت الأسرة صورة مصغرة للمجتمع الذي سادته شعارات الديمقراطية والحريات الفردية وحقوق الإنسان.

ويجدر الإشارة على أنه في ظل الأزمات التي تمر بها البلاد، إضافة إلى حركات التغيرات التي شهدها العالم ككل (العولمة، الانفتاح...)، وأيضا انتشار ظاهرة الفردية

¹ سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1982، ص 164.

والسعي لتحقيق المصالح الفردية، فإن الروابط الأسرية في تفكك متزايد، ولعل خير دليل على ذلك هو زيادة حالات الطلاق، وتشرّد الأطفال وأيضاً الانتشار الهائل لدور العجزة، والزيادة المخيفة لما يسمى الأمهات العازبات والأطفال غير الشرعيين وغيرها من المؤشرات التي تدل على الوضعية التي آلت لها العلاقات داخل الكثير من الأسر الجزائرية.

الفصل السادس: الرعاية بين المؤسسات الإيوائية والأسرة البديلة.

- الرعاية البديلة.

أولاً- المؤسسات الإيوائية.

1- تعريف المؤسسات الإيوائية وأنواعها.

2- المراحل التي يمر بها الطفل غير الشرعي في المؤسسات الإيوائية.

3- المشرفات وسلوكات الطفل غير الشرعي داخل المؤسسة الإيوائية.

ثانياً- الأسرة البديلة.

1- تعريف الأسرة البديلة.

2- الأسرة البديلة بين الإيجابيات والسلبيات.

ثالثاً- رعاية الطفل في الوطن العربي.

- الرعاية البديلة:

من المعروف أن الأسرة هي البيئة الطبيعية لتنشئة الطفل ورعايته، غير أن بعض الأطفال محرومون من هذه البيئة لأسباب معينة، فإن المجتمع قد عمد إلى توفير أساليب الرعاية البديلة لهذه الشريحة. ومنها المؤسسات الإيوائية البديلة، غير أنه يجدر بنا أن نفرق بين الأسرة البديلة أو المنزل البديل وبين مفهوم الرعاية البديلة، لأن هذا الأخير أعم وأشمل من مفهوم الأسرة البديلة، فهو يشمل أشكال عدة من الرعاية البديلة:

* الرعاية داخل بيوت التبني.

* الرعاية المؤسسية (أو المؤسسات الإيوائية).

* وأيضا الرعاية في أسر بديلة.

غير أن النوع الأول ليس شائعا في المجتمعات المسلمة التي تحرم التبني لذلك سيتم التركيز على المؤسسات الإيوائية والأسر البديلة.

أولاً - المؤسسات الإيوائية:

1-تعريف المؤسسات الإيوائية وأنواعها:

تعتبر من أقدم الخدمات التي عرفت كأسلوب لرعاية الفئات المحرومة من الرعاية الأسرية، وكانت تعرف باسم " الملاجئ".

وبينما لا يوجد تعريف متفق عليه للمؤسسات الإيوائية إلا أن هناك خصائص معينة متفق عليها، فهي " تعمل أساسا على توفير الرعاية على مدار الساعة للأطفال الذين يعيشون بعيدا عن أسرهم وتحت إشراف موظفين مدفوعي الأجر"¹.

كما أنها أيضا " دار رعاية خيرية تقوم بتنمية الأطفال الأيتام واللقطاء وفاقدو الرعاية الوالدية، غذائيا وصحيا وفكريا وتعليميا واجتماعيا بما يكفل خلق جيل قوي صحيح الفكر والبدن، وتختلف هذه الدور فيما بينها من حيث الداء والمهام باختلاف

¹ لمياء بلبل: واقع الرعاية البديلة في العالم العربي، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مارس 2006، ص 6.

الأنظمة الداخلية للجمعية الخيرية التي ترعاها وتوجه العاملين المؤتمنين عليها والمستفيدين منها".¹

و منه فإن الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات لفترات قد تزيد عن 3 أشهر بعيدا عن أسرهم وتحت إشراف سلطات معينة بالرعاية أو النظم القضائية دون تلقي رعاية من الوالدين أو الأوصياء عليهم هم الفئة المقصودة هنا بالرعاية.

و تتنوع هذه المؤسسات وتتباين فيما بينها من حيث الحجم فنجد بعضها كبير يضم عددا كبيرا من الأطفال وقد يتجاوز عدة مئات، في حين بعضها صغير الحجم يشبه في تكوينه الأسرة فنجد أن عدد الأطفال فيها لا يتجاوز عشرة أطفال.

كما قد تتنوع من حيث صنف الإدارة، فنجد بعضها حكومي، وبعضها تابع للجمعيات الخيرية أو الدينية، وبعضها تابع لشركات خاصة.²

ويمكن إدراج بعض أنواع الرعاية البديلة تحت بعض التصنيفات العريضة:

أ. الرعاية المؤسسية الطويلة المدى: تكون مخصصة لشرائح مختلفة من الأطفال فاقدى الرعاية الأسرية كالأيتام ومجهولي النسب وذوي الاحتياجات الخاصة، ويمكن أن تضم أعدادا كبيرة من الأطفال (عشرات إلى مئات).

ب. رعاية إيوائية طارئة: وهي مرافق تعمل على توفير الخدمات الصحية وتلبية حاجات الطفل الأساسية من أمن وغذاء ولكن على المدى القصير.

ج. دور الإيواء: تقدم الرعاية لعدد من الأطفال في دار تخصصهم في بيئة تشبه بيئة الأسرة.

د. الوصاية: وهي أن يتم وضع الطفل مع أسرة أخرى لفترات من الزمن حيث يتم قبول الطفل في الأسرة الحاضنة أو البديلة عن الأسرة الحقيقية للطفل.

وحسب ما ورد في التقارير الدولية فإنه وإن اختلفت المسميات المستخدمة للتعريف بأنواع المؤسسات إلا أنها تقع ضمن هذه التعريفات، وكذلك الأمر بالنسبة لأشكال الرعاية التي يطلق عليها الأسرة البديلة (الحاضنة).

¹ محمد عزام، فريد سخيطة وآخرون: المشكلات النفسية والاضطرابات السلوكية السائدة في المؤسسات الإيوائية وسبل الوقاية من مخاطر الإساءة والانحراف عند الأيتام - دراسة حالة شركة سخيطة اخوان -، قسم البحث والتطوير، الجديدة، سوريا، ص 4.
² لمياء بلبل: مرجع سابق، ص 6.

2- المراحل التي يمر بها الطفل غير الشرعي في المؤسسات الإيوائية:

يمر الطفل غير الشرعي بمراحل مختلفة بالمؤسسة الإيوائية:

* مرحلة المقاومة:

من الطبيعي أن يقاوم الطفل إيداعه في المؤسسة لأنه يتخيل أن المجتمع الأسري والأهل قد تخلوا عنه، ويقع بذلك فريسة الصراع النفسي والقلق والشعور بأنه شخص منبوذ من المجتمع ومن الأهل، ومن ثم يقاوم الطفل النظم والبرامج وعمليات التربية ولا سبيل لمساعدة الطفل لتخطي هذه المرحلة سوى تقبله والتعرف على حاجاته للعطف والحنان والإشباع مثل الحاجات إظهار الرغبة الجارفة في مساعدته.

* مرحلة التقبل:

عندما يبدأ الطفل في الثقة بمن حوله تبدو مظاهر الارتياح النفسي عليه ويبدأ في تقبل مشكلته ويظهر تقبلاً واستعداداً لتلقي النظم والبرامج وعمليات التربية لكن الطفل في هذه المرحلة يحتاج إلى العد والتأييد وتطوير مهاراته وتنميتها واكتشاف إمكانيته في أن يسترجع ثقته بنفسه.¹

* مرحلة الإقبال:

عند اكتشاف الطفل أنه لا يزال يكسب ويملك مهارات متعددة لديه وأن له قدرات وإمكانيات خاصة به والتي بواسطتها يؤكد ذاته ويثبت ثقته، تأتي مرحلة أخرى وهي عملية البناء والجدية لتكوين شخصيته، ويبدأ بالتخلص من رواسب الماضي وقسوة الظروف التي مر بها، وفي هذه المرحلة يقبل الطفل عل التعلم ويشترك في نشاط الجماعات ويعمل على إتقان تدريبه المهني حتى يسترد مكانته في المجتمع من جديد.

* مرحلة الانتماء:

كل العمليات السابقة تولد لدى الطفل الشعور بالنجاح وإشباع حاجاته ومن هنا يزداد ولاؤه للمؤسسة، وتحل في نفسه محل أسرته، لكن لابد من مراعاة اتزان هذا

¹ محمد عزام، فريد سخيطة وآخرون: مرجع سابق، ص 8.

الانتماء حتى لا يزداد تعلق الطفل بالمؤسسة بدرجة تعجزه عن الانفصال عنها، كما يتم في هذه المرحلة إعداد الطفل للخروج على المجتمع وتمهيد السبيل له للتكيف مع الحياة الاجتماعية بتوفير الإشراف والتوجيه له.

* مرحلة التخرج:

هنا يقوم الأخصائي الاجتماعي بمراحل تسمح بتهيئة الجو الأسري الذي يتأقلم فيه وتوفير الأماكن الملائمة لاستقباله، وهذه المرحلة تعتبر بمثابة فطام نفسي عن نمط الحياة بالمؤسسة وهي تقرر نجاح المراحل السابقة أو فشلها.¹

3-المشرفات وسلوكات الطفل غير الشرعي داخل المؤسسة الإيوائية:

إن المشرفات في المؤسسات في غالبية من أصحاب ظروف خاصة، اجتماعية (مطلقة أو أرملة) أو اقتصادية (الحاجة المادية) دفعتهم الحاجة إلى العمل بالمؤسسة لتجد القوت أو المأوى، أو هن أصلا من أبناء المؤسسات من المراهقات اللاتي نشأن داخل هذه المؤسسات. هذه الظروف تجعلهن في الحاجة إلى الوظيفة فقط، دون الحاجة إلى ممارسة الأمومة بالذات، وحتى وإن لم يكن كذلك وكن مخلصات في أداء عملهن محبات له، كالمتطوعات مثلا، فمن أين لهن بالجهد والطاقة التي تساعد على رعاية هذا العدد الكبير من الأطفال، ولعل ذلك من العوامل التي تدفع بالكثيرات منهن إلى ترك العمل بعد فترة وتحل محلهن أخريات وهكذا.

ومن هنا يبرز عامل آخر ينطوي عليه الإيداع بالمؤسسات و يؤثر بشكل سيء على الطفل وهو تغيير " المشرفات (الأمهات) " باستمرار إما لانتقال المشرفة وتركها العمل، أو لتغيرها ليل نهار " نظام الورديات " وهنا نرى أن الأطفال الذين يكونون في رعاية أشخاص متغيرين يبدون أكثر قلقا واضطرابا وأقل شعورا بالأمن من الأطفال الذين يكونون في رعاية أشخاص دائمين². إن ذلك يظهر أهمية الثبات والاستقرار في حياة الطفل في السنوات الأولى وحاجته لإقامة علاقات الثقة والأمان التي تتصف بالثبات والاستمرار مع من يقوم على شؤونه، فالأطفال الذين يعانون من نظام مضطرب وغير

¹ لمياء بلبل: مرجع سابق، ص6.

² محمد عزام، فريد سخيطة وآخرون: مرجع سابق، ص20.

متوقع يتولد لديهم الشعور بفقدان الأمل ولا يظهرون اهتمامهم بالآخرين ولا تقتهم بهم، وغالبا ما يتميز سلوكهم بالعدوانية وعدم الطاعة والعناد المفرط، فالطفل في المؤسسة قل ما يحظى باهتمام من جانب المشرفة سواء للمحافظة على المظهر أو الآداب الاجتماعية المقبولة، بل تتسم عمليات تعويد الطفل وإكسابه الأنماط السلوكية المعنوية بالقسوة والعقاب البدني والنفسي من جانب المشرفات، الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب نمو الطفل، وإلى عدم اكتسابه للعادات السلوكية الإيجابية والمقبولة، هذا بالإضافة إلى أن المشرفة في المؤسسة ليس هي الأم الحقيقية، وليس لها الاستعداد النفسي والبدني، وبالتالي هي لا تطمح كثيرا في أن تجعل منه شيئا أكثر مما هو عليه.¹

يمكن القول بأن الدور الذي تقوم به المشرفات يعد وظيفة ومصدر للكسب فقط، أو مصدر لشغل بعض أوقات الفراغ لدى البعض منهن، ولا نستطيع أن نعلم ما في قلوبهم من حب وتقبل للأطفال. ولا تجد لهن دافعية لهذا العمل بالذات إلا أنه مصدر لكسب القوت فقط.

إن العلاقة بالطفل داخل المؤسسة هي علاقة مهنية جافة، فالوالدية فيها تمارس كوظيفة فقط. والوظيفة مسؤولية وحساب ولهذا فإن نمط التفاعل والتعامل داخل المؤسسات يتسم بالجمود والروتينية، فهو نمط تأدية مهام، ينفق فيه الوقت والجهد والمال لتحويل الطفل المحروم من والديه إلى طفل معتنى به جسميا في أحسن الأحوال، ولكنه يظل محروما من كل مقومات الحياة العاطفية، نمط يتسم في ظاهره بالحماية، بل تتسم بالقسوة والجمود والتعامل مع الطفل على أنه ليس إنسانا بل كآلة تدار، مما يقتل في الطفل إحساسه بذاته وبالأخرين، يقتل فيه استقلاليتته، فهو طفل لا يستمتع بحرية الكلام واللعب والجري والتجريب والاستطلاع. وبالتالي فهؤلاء الأطفال فقدوا الثقة في أنفسهم ويعانون الخوف من تحمل المسؤولية، فليس هناك متفلسا للرغبات ومتطلبات الطفولة بل هناك نظام قد وضع على الجميع الالتزام به دون أي اعتبارات إنسانية للطفل، الأمر الذي يجعل الطفل سيء التوافق بشكل واضح ينغمس في سلوكيات شاذة مضطربة كنوع من الانتقام أو الثأر أو جذب الانتباه أو حتى تعبيراً عن عجزه وإحباطه إزاء البيئة، فالمشرفة في

¹ محمد عزام، فريد سخيطة وآخرون: مرجع سابق، ص52.

المؤسسة ترى أن منح الطفل الحرية والاستقلالية يهدد سيطرتها عليه، وبالتالي فالأفضل أن تقضي له الحاجات دون تدخل منه، تلك الحاجات التي تفرض عليه لا التي يريدها ويرغبها. وبالتالي فهناك كف دائم لأوجه النشاط والحركة ومحاولة استكشاف البيئة.

ثانياً - الأسرة البديلة.

1- تعريف الأسرة البديلة.

في الأحوال العادية يستقبل الطفل المولود بفرحة أفراد أسرته ويحاط بالرعاية في حضن أمه وفي كنف أبيه ويكبر في جو من الحب والقبول ويشعر بالانتماء لأسرته وعائلته ويفخر بذلك وتتحدد عليه هويته.

لكن في حالات أخرى يحرم الطفل من دفء هذه الأسرة لأسباب كثيرة (اليتيم، فقدان الهوية خاصة) حيث يبدأ رحلة العناء فتتأمله أيادي كثيرة عبر المؤسسات الإيوائية إلى الأسر الحاضنة التي تسعى لتكون بديلة عن الأسرة الحقيقية للطفل.

فالأسرة البديلة هي إحدى أشكال الرعاية البديلة لرعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية الطبيعية، ويهدف إلى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال الذين حرّموا من النشأة داخل أسرهم الطبيعية، بعبارة أخرى "تعويض الطفل عن أسرته الطبيعية التي حرّم منها ليكتسب منها ما ينقصه من الاحتياجات الفردية والضرورية في تكوينه الاجتماعي والنفسي ويستقي منها المبادئ والقيم الدينية والأسرية والمفاهيم الاجتماعية العامة التي لا يمكن أن يحصل عليها في المؤسسة الإيوائية".¹

وتعتبر الأسرة البديلة الوسيلة ذات الأهمية الأكبر في رعاية الأطفال فاقد الأسر الطبيعية، حيث تساعد على بناء شخصيته وتشربه القيم الأسرية، والمفاهيم العامة للمجتمع، حتى تصبح شخصيته مستقرة وصالحة من جميع النواحي.

وما إيداع الطفل الذي فقد أسرته في المراكز الإيوائية إلا حل بديل، في حالة عدم تيسر الأسرة المناسبة لاحتضانه، ولا يستطيع أحد أن يدعي بأن المؤسسات الإيوائية يمكن

¹ http://swtc.ahlamontada.com/montada.fb/topic_t1749.htm

أن تشبع حاجاته الضرورية ولو جزء يسيرا منها مقابل وجوده داخل أسرة بديلة، تكون بمثابة أسرته الطبيعية التي يمكن أن توفر له أغلب الاحتياجات.¹

تعد الأسرة البديلة من أهم البرامج التي تساعد على رعاية الأطفال مجهولي الأبوين (غير الشرعيين) من خلال توفيرها بيئة مشابهة للبيئة الأسرية التي حرّموا منها حتى قبل ولادتهم، وتحميهم في كثير من الحالات من التهميش والتحقير الذي يعاني منه الكثير من أطفال هذه الفئة، غير أن تحقيق النتائج المرجوة والأهداف المرغوبة، لا يحدث إلا من خلال وعي هذه الأسر بالصعوبات التي ستواجهها، لأن الأمر لا ينتهي عند احتضانه طفلا من هذه الفئة، فكما ستواجه الأسرة الحاضنة هذه الصعوبات، فإن الطفل المحتضن سيواجه نوعا آخر من المشاكل والتعقيدات، التي يجب عليها أن تتعامل معها بعناية فائقة وبحكمة بالغة، حتى لا تقشل محاولات الاحتضان والإدماج في المجتمع.

2- الأسرة البديلة بين الإيجابيات والسلبيات:

تعد الأسرة البديلة من أهم برامج رعاية الأيتام (مجهولي الأبوين) فإنها لن تستطيع تحقيق النتائج الإيجابية والأهداف المرجوة لمن تحتضنه، والاستفادة من معطياتها إلا بقدر وعيها بما يواجهها من عقبات ومنعطفات حادة تعترض طريقها مع المحتضن ومحاولة تخطيها، فالأمر لا يتوقف على مجرد ضم الطفل المحتضن للعيش بداخلها، بل الأمر من أكثر الأمور تعقيدا بالنسبة للمحتضن لا للأسرة الحاضنة فحسب، حيث تواجه الأسرة البديلة في فترة الاحتضان كثير من الإشكاليات الصعبة والعقبات التي تحتاج أن تتعامل معها الأسرة بعناية فائقة. ومن الإشكاليات التي تعاني منها الأسر البديلة والأطفال غير الشرعيين ما يلي:

* كثيرا ما يشعر المحتضن داخل الأسرة البديلة بحاجته إلى من يفهمه ويقدر شعوره، ويقدر موقفه الحرج الناتج عن حرمانه من الأسرة الطبيعية، لذلك هو بحاجة إلى العطف المغدق المنضبط الذي يعوضه الحرمان العاطفي الناتج عن عدم وجود أبوين حقيقيين في حياته، ويحدث العكس عندما يكون سبب إقدام الأسرة على الحضانه أنها

¹ نفس المرجع السابق.

لم ترزق بأطفال، تعتمد إلى تدليله وتلبية كل طلباته، ولا تعاقبه على أخطائه وسوء تصرفاته دون النظر لعواقب هذا التدليل، أو يكون هذا التدليل والتغاضي بسبب الرحمة والشفقة عليه نظرا لوضعه الاجتماعي فتسيء إليه من حيث تظن أنها تحسن، وعندما يصل إلى مرحلة المراهقة تسوء أخلاقه وتصرفاته، ولا تعلم أنها السبب في ذلك فتتخلى عنه في فترة هو أحوج ما يكون إليها.

* بعض الأسر تحتضن طفلا لأسباب مختلفة، فتتفاعل معه في مرحلة الطفولة البريئة، وعندما يكبر ويصل إلى مرحلة المراهقة ويدخل مرحلة الإدراك، وتتغير نفسيته وتضطرب مشاعره فتضعف و تتخلى عنه بمبررات واهية أو لاعتراضات من بعض أفراد العائلة، دون أن تدرك عواقب هذا الترك وأثره عليه، عندما يودع في المؤسسة الإيوائية أو أنها تهمله بدون متابعة ولا مسؤولية ضابطة، لعدم وجود ما يربطه بها من أواصل النسب أو المشاعر القوية، وكان يجب أن تعلم أهمية دورها العظيم، وأثره في حاضر اليتيم ومستقبله، وخطورة التخلي عنه في الفترة التي هو أشد ما يحتاجها فيه.

* كثيرا ما يفسر سلوك هذه الفئة من الأيتام أو مجهولي النسب على أساس آخر غير الأساس الذي تفسر عليه تصرفات الآخرين من الأطفال والمراهقين في بيوتهم الطبيعية وكثيرا ما يشوب تصرف الأسر الخوف وتوقع الشر لأن الطفل ليس طفلهم ويخشون تورطه في سلوك مضطرب، أو غير مشرف ضد نفسه أو ضد المجتمع وذلك بسبب الفكرة السيئة غير الحقيقية عن شأنه، وعن استعداد لهدم القيم الخلقية، هذا من جهة نظر الأسرة كما فعل أبويه من قبل.¹

فنتج الأسرة نتيجة لأفكارها وآرائها الخاصة إلى شدة الحرص على الناشئ فيضيّقون عليه الخناق، ويقيدون حريته، مما يجعله يصطدم معهم في مرحلة المراهقة فيتأكد في ذهنهم أن ما توقعوه حدث فعلا. ولم تعلم الأسرة الحاضنة وخاصة منها من لم ترزق بأبناء، بأن مرحلة المراهقة من أصعب المراحل تربويا وأكثر تعقيدا. وهناك من

¹ محمد عزام، فريد سخيطة وآخرون: مرجع سابق، ص 104.

الأسر الطبيعية التي تعاني من أبنائها الحقيقيين وهم يعيشون في كنفها ودفئها في أفضل الحالات الأسرية والاجتماعية، تعاني هذه الأسر من أبنائها أضعاف ما تعاني الأسر البديلة من الذين تحتضنهم في وضع اجتماعي غير طبيعي الذين مهما منحوا الرعاية لا يمكن أن تعوضهم هذه الأسر البديلة ما فقدوه من أسره الحقيقية.

* تعاني بعض الأسر من تصرفات من تحتضنهم فتتحمّلها وتخفيها عن الجهات المسؤولة عن متابعة المحتضن، لانتمائه لها عاطفيا إلى أن تظهر تلك التصرفات في الوقت غير المناسب ، بعد أن وصلوا إلى حالة سيئة لا ينفع فيها العلاج بعد فوات الأوان، وذلك بسبب سوء فهم الأسرة الحاضنة وتهيبها من أن يسحب الناشئ منها في أي وقت من الأوقات من قبل الجهات المسؤولة.

* وقد تقسد بعض الأسر علاقة الناشئ بالشؤون الاجتماعية، عندما يهددونه من أن لآخر إذا تصرف بما يغضبهم، بأنهم سيقومون بتسليمه لإيداعه في المؤسسة الإيوائية ليرهبوه بذلك، مما يشعره بعدم الأمن والاستقرار ويضعف مشاعره تجاه الأسرة، وأيضا يجعله هذا لا يتقبل أي طرف من الجهات المعنية به لمتابعته في المستقبل.¹

* في حالات كثيرة يعير الناشئ بأهله ونشأته مما يؤلم مشاعره ويجعله ينطوي على نفس منكسرة تشعر بالنقص والذنب والنقمة على الذات مما يشعر بعظم الفارق بينه وبين الآخرين فينتقم على الحياة وعلى الناس، بتصرفات عدوانية والأسرة لا تعرف عن هذا السبب.

* عندما يصل الناشئ إلى درجة كافية من الوعي والتفكير في المستقبل فإن تفكيره ينصرف إلى التفكير في نشأته وأهله وتاريخهم وتخليهم عنه، وما إلى ذلك مما يحيط بموقفه في الحياة، ويصطحب هذا التفكير قلق زائد ومخاوف متنوعة، وتزداد هذه المشاعر كلما كان هذا اليتيم غير آمن ولا مستقر أو كان يفتقر إلى الشعور بالانتماء إلى الأسرة الحاضنة والأسرة لم تحسب لهذه المرحلة حسابها.

¹ محمد عزام، فريد سخيطة وآخرون: مرجع سابق، ص 106.

* من حق الناشئ أن يعرف تاريخ حياته وأصله ونشأته هذه هي القاعدة، وإنما لابد من اختيار الوقت المناسب لإخباره بحقائق حياته بصورة مبسطة وبفكرة مقبولة أدبيا وتربويا، وأنسب الأوقات ما كان توازنه العاطفي فيها غزيرا، وكان في مرحلة من الحياة لا يدرك فيها المعاني بعمق أي في مرحلة الكمون قبل أن يكتمل نموه العقلي، ويجب إخباره بطريقة طبيعية، ولا يجب حجب هذه الحقائق عنه فإنه لابد أن يكتشفها. وقد يكون هذا الاكتشاف في وقت غير مناسب وغير معلوم، وفي حالة نفسية غير مستقرة مما يتسبب عنه فقد الاتزان الوجداني ومواجهة صراع عنيف يؤثر في حياته تأثيرا سيئا في حاضره ومستقبله. وليست كل الأسر البديلة في معظمها قادرة على القيام بعملية الإخبار بالأسلوب المناسب والصحيح وبعضها يجتهد خطأ، فيحرص على إخفاء حقيقة وضع المحتضن عنه منذ أخذها له، رغبة منها في عدم إيذاء مشاعره أو من شدة حبها وتعلقا به، أو تعتقد بأنه إذا عرف الحقيقة ستكون سببا في عدم تقبلها والبعد عنها والنفور منها، والمشكلة تزداد إذا أوحى له بأنها أسرته الحقيقية ويعلم فيما بعد كذب ذلك.

* إن هذه الإشكاليات والعقبات التي تتعرض لها الأسر مع الذين تحتضنهم كانت سببا رئيسيا في انهيار عملية الاحتضان لدى كثير من المحتضنين، في الوقت الذي لم يوجد من يتابعها ويعمل على علاجها واستئصالها بالأسلوب الصحيح قبل أن تستشير فكانت النتيجة إما التخلي عن المحتضن أو تدهور حالته النفسية والسلوكية، أو فشل في دراسته، أو إهمال الأسرة له مما يدفعه إلى الانحراف.¹

ثالثا- رعاية الطفل في الوطن العربي:

الطفل هو فتى الغد ورجل المستقبل وهو اللبنة الأولى في تركيب المجتمع وأحد ركائز بنائه لذا فإن تنمية قواه العقلية وفقا لمراحل عمره المختلفة وفي ظل إمكانيات الأسرة والمجتمع وحاجاته المتطورة، أمر ضروري إذ يعد الطفل اليوم ليكون رجل الغد ليساهم في بناء المجتمع وتقدمه عن طريق مشاركته في الوحدات الإنتاجية المختلفة سواء

¹ محمد عزام، فريد سخيطة وآخرون: نفس المرجع السابق، ص106.

كانت سياسية أم ثقافية أو اقتصادية أو عسكرية، لذلك فإن التركيز على أهمية تربية الطفل ونشأته في هذه المرحلة التاريخية من تطور مجتمعنا في ظل الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق أمر بالغ الأهمية، ولما كان الطفل نتاج أبوين وحياة أسرية، كان لابد من الاهتمام بالأسرة وتوفير أسس التفاعل السليم والعمل على تكيفها و توافقها لتستقر أوضاعها ويتحقق تكاملها وتدعم روابطها والعلاقات بين أفرادها. لذا لابد من البحث عن طريقة لإقامة حياة أسرية سليمة ووضع سياسات والخطط التي تستهدف خير الطفل والبحث عن أفضل السبل لتنشئة وتربية الطفل تربية سليمة. مع عدم إهمال شريحة واسعة من الأطفال بتوفير الرعاية اللازمة للذين يحرمون لسبب ما من حياة أسرية مستقرة كنشأتهم من علاقة خارج نطاق الزواج أو وفاة الوالدين لسبب من الأسباب.

لذا فقد وجهت الدولة من خلال مؤسسات خاصة لرعاية الطفولة اهتمامها لاحتواء هذه الشريحة من الأطفال وتقديم الرعاية والمساعدة لتمكينهم من الاندماج وتحقيق النجاح والتكيف مع الأوضاع السائدة في المجتمع.

كذلك لابد من رعاية الأطفال من ذوي الحاجات الخاصة وتشمل عادة المعوقين وذوي الحاجات الخاصة ويسميه البعض الآخر أطفالا غير عاديين، ويتوقف اعتبار الطفل من العاديين أو من الفئات الخاصة على طريقة التدريب التي تتبع معه، أو بالطريقة التي ينظر بها إلى نفسه، وهم من ذوي الحاجات الخاصة لأنهم غير طبيعيين أو بسبب الحاجة إلى طرق وأساليب خاصة في الرعاية والتدريب.

والأطفال بأي صفة وجدوا بها في المجتمع، أي متواجدين في جو طبيعي أسري أو متواجدين في أسر بديلة أو مراكز لحماية الطفولة، هم بحاجة إلى رعاية واهتمام واحتواء لقدراتهم ومهاراتهم حتى يتمكنوا من النجاح في الدراسة بصفة خاصة وفي حياتهم بصفة عامة، وتختلف الاتجاهات في دراسة الطفولة وفقا لمجالات العلوم المختلفة التي تدرس من خلالها ولكل اتجاه مؤيدوه ومعارضوه بل الأكثر من ذلك أنه بداخل الاتجاه الواحد توجد مدارس فكرية تؤيد بعض المظاهر على أخرى.

الفصل السابع: الإجراءات المنهجية للدراسة.

أولاً- نبذة عن ولاية باتنة.

ثانياً- مجالات الدراسة.

ثالثاً- مجتمع البحث و العينة.

رابعاً- منهج الدراسة.

خامساً- أدوات جمع بيانات الدراسة.

1- الملاحظة.

2- المقابلة.

3- الاستمارة.

سادساً- كيفية جمع وتبويب و تحليل البيانات.

أولا- نبذة عن ولاية باتنة:

- موقع ولاية باتنة جغرافيا:

ولاية باتنة من ولايات الشرق الجزائري و عاصمتها هي مدينة باتنة، تحيط بها من الشرق خنشلة و أم البواقي، و من الشمال الغربي ولايتي سطيف والمسيلة، و من الشمال شرقي أم البواقي، و من الجنوب بسكرة. تعتبر مهد الثورة الجزائرية و من أشهر ثوارها العقيد مصطفى بن بولعيد، الحاج لخضر أعبدي، علي النمر..

تتموقع الولاية في قلب الأوراس و تتميز بتضاريسها الوعرة و بحلة ثلوجها شتاء والمناظر الخلابة ربيعا و صيفا، يمتاز شعبها بالكرم و الجود و يقطنها الشاوية و هم ذو أصول أمازيغية، أما مدينة باتنة عاصمة الأوراس و مقر الولاية تقع على بعد 425 كم جنوب شرق الجزائر العاصمة و ترتفع عن سطح البحر ب 1200 م.

- نشأة ولاية باتنة:

تأسست مدينة باتنة عن طريق المرسوم المؤرخ في 12 سبتمبر 1848 الصادر عن نابوليون و ذلك بعد أن قررت اللجنة الاستشارية الكائن مقرها بقسنطينة جعل باتنة مدينة مستقبلية نظرا لموقعها الاستراتيجي على محاور بسكرة تبسة سطيف و قسنطينة.

- خصائص مدينة باتنة

مناخ مدينة باتنة شبه رطب أما في المناطق الجبلية فمناخ رطب في كل من اشمول و اينوغيسن ، اريس، ثنية العابد، منعة، و بوزينة، تتراوح درجة الحرارة من 0 إلى 4 درجة مئوية، و تعتبر باتنة أبرد ولاية في الجزائر خلال الشتاء و تلقب بسيبيريا الجزائر لوجود قمة شليا على ارتفاع 2328 م، إذ أن باتنة باردة في الشتاء و الربيع و شهرين من الخريف، و معتدلة صيفا و الشهر الأول من الخريف، و باتنة مشهورة بجبالها المرتفعة الوعرة ففرنسا لم تستطع قهر الشاوية، حيث كمية الأمطار مختلفة من عام إلى آخر أما

التلج فيسقط من أواخر أكتوبر إلى أواخر أبريل، فقد يمتد إلى ماي خاصة في المناطق الجبلية فيبقى في وقت الحصاد.

- المواصلات:

لموقع مدينة باتنة ميزات ذات قيمة فهي تقع في ملتقى طرق هامة المحور شمال جنوب الذي يربط الشمال بالجنوب و محور الشرق غرب الذي يمر عبر الهضاب العليا، كما استفادت باتنة من المطار الدولي مصطفى بن بولعيد الذي يبعد ب25 كم و الذي يربط الولايات الداخلية للوطن و بعض المدن الأوروبية كباريس و ليون و مارسيليا.

- السياحة:

بالقرب من مدينة باتنة توجد أجمل المواقع الأثرية كالأثار الرومانية بتازولت و تيمقاد و إيمدغاسن مسجد من أقدم مساجد إفريقيا بناه الصحابي عقبة بن نافع رضي الله عنه حيث هو مدفون، و معالم القنطرة بوابة الصحراء و المناظر الرائعة بغوفي الحاضرة الوطنية لبلزمة.

نبذة تاريخية عن ولاية باتنة:

تعد ولاية باتنة الإقليم الخامس في الجزائر و قد استمدت هذه التسمية من حادثة وقعت للقائد الفرنسي " دوك لومال duckloulmal " عام 1844 حين قيامه بحملة عسكرية باتجاه الجنوب الجزائري منطلقا من قسنطينة و في الطريق تم التوقف للراحة و التزود بالمياه الصالحة للشرب، و استفسر القائد الفرنسي من المترجم عن رأيه في المنطقة فاقترح عليه المبيت في ذلك الموقع و أجابه باللغة المحلية " نبات هنا "بتنة، و من ذلك الوقت و الفترة أدرج هذا القائد في مراسلاته و مذكراته هذه التسمية " باتنة " إلى أن أصبحت فيما بعد تعرف بتا، و لهذه الولاية جذور عميقة في التاريخ فقد مرت بأراضيها حضارات متنوعة و مختلفة كالرومان و الوندال و البيزنطيون خلفوا آثارا ما زالت قائمة إلى يومنا هذا.

و السكان الأصليون لمدينة باتنة هم الأمازيغ البربر الذين يعرفون حاليا ب "الشاوية"¹ و قد عرف الاسلام طريقه الى المنطقة سنة 706 م فحررها من الظلم و الاستبداد و العبودية و بعد رسوخ العقيدة الإسلامية ظهر عدو جديد هو المحتل الفرنسي و تمكن من احتلال الولاية في 1844 م، و قد ظهرت مقاومات عديدة كثورة الزعاطشة المشهورة عام 1849 م، و ثورة سي الصادق بين عامي 1858 و 1859 م، و ثورة جبل مناوشة و ثورة عين التوتة عام 1871 م. و احتضنت الأوراس ثورة نوفمبر التحريرية و كانت الانطلاقة الأولى من جبالها الشهيرة و استمرت حتى تحقق النصر في 1962 م².

تتميز ولاية باتنة بتضاريس صعبة حيث تغطي السلاسل الجبلية الملتوية و المعقدة والغابات مساحتها، و يطلق عليها تسمية عاصمة اقليم الأوراس، و تقع في القسم الشمالي الشرقي من التراب الجزائري و تعد بوابة بالنسبة للولايات المجاورة إلى الشرق و الغرب و الجنوب و الشمال.

- واقع التنمية في مدينة باتنة:

في الفترة التي تلت الاستقلال الوطني (1962-1966) نجد أن مدينة باتنة قد اكتمل إطارها و هيكلها الحضري العام و أصبحت شبكتها العمرانية بارزة.

و يلاحظ على المناطق السكنية بالمدينة أن أغلبها يعاني من التخلف العمراني و نقص في الخدمات الموجهة إلى جميع السكان، أما في الفترة ما بين 1967-1982 فإننا نجد أن مدينة باتنة تعاني تخلفا في جميع المجالات الاجتماعية رغم كونها مركزا حضريا، مما أدى بالدولة إلى وضع برنامج خاص لإنمائها حصريا باعتبارها أكبر المدن المتضررة أثناء الثورة التحريرية، و قد استفادت المدينة من هذا البرنامج الإنمائي في التجهيزات

¹ - هدى الأوراس : مجلة متخصصة بتعريف ولاية باتنة، مؤسسة الطبع و التوزيع، باتنة، 1986، ص 5.

² - نفس المرجع السابق، ص 10.

المادية، وحصلت كذلك على الخدمات الاجتماعية الموجهة و التي تمثلت في المؤسسات التعليمية والصحية و الإدارية و التكوينية،بالإضافة إلى المشاريع الاقتصادية و الصناعية¹. و لعل أهم و أكبر المشروعات التي استفادت منها مدينة باتنة خلال البرنامج الخاص بتطويرها، هو إقامة المنطقة الصناعية التي تقع في الشمال الغربي من المدينة، و لقد وفرت هذه المنطقة فرص عمل كثيرة للسكانو بخاصة المهاجرون منهم إلى المدينة، و قد نتج عن ذلك زيادة عدد السكان باعتبارها قد أصبحت منطقة جذب للسكان من الأقاليم المجاورة لها، و لقد عانى سكان مدينة باتنة قبل و بعد الاستقلال من ظاهرة البطالة و ذلك أثناء الستينات، حيث كانت المدينة مركزا حضريا جديدا يعاني من نقص شديد في الخدمات الاجتماعية و الثقافية و الصحية،بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية و الحركة التجارية خلال الفترة نفسها كانت بسيطة للغاية و في بداية السبعينات بدأ يظهر الوجه المشرق للمدينة بعد أن حصلت على الإمكانيات المادية الضخمة و استثمارها في أوجه النشاطات المختلفة مما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة للتقليل من ظاهرة البطالة التي كانت منتشرة².

و بعد أن كانت مدينة باتنة محرومة من الخدمات الاجتماعية في الماضي باستثناء الخدمات التي كانت تقدم إلى موظفي الإدارة الفرنسية،فإننا نجدها أصبحت مركزا هاما ومحورا لجذب السكان لما تتمتع به من خدمات اجتماعية هامة بالنسبة للأقاليم المجاورة لها.

في الآونة الأخيرة حظيت المشاريع بولاية باتنة باهتمامات الدولة التي سخرت امكانيات مالية هامة ضمن البرامج المختلفة التي استفادت منها الولاية، و التي تمثل عشر أضعاف ما تحصلت عليه في عشرية كاملة ففي قطاع التعليم على سبيل المثال: استفادت الولاية كغيرها من ولايات الوطن بمشاريع كبيرة لتوسيع قطاع التعليم و إنشاء مؤسسات جديدة بهدف ترقية التعليم و استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان، كما استفاد القطاع من إنشاء

³ أحمد بوذراع:المناطق المتخلفة بمدن العالم الثالث، دراسة ميدانية للمناطق المتخلفة بمدينة باتنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الاداب، قسم علم الاجتماع ، 1989، ص 160.

⁴ أحمد بوذراع: مرجع سابق، ص 170.

صرح جامعي بمميزات متطورة تنافس جامعات المدن الكبرى و هي جامعة الحاج لخضر باتنة و الجامعة الكبرى لفيسديس، و هذه التطورات التي شهدها قطاع التعليم خاصة على صعيد الهياكل المادية هدفه استيعاب الأعداد المتزايدة و تطوير التعليم و تحقيق سياسة الدولة التي تهدف إلى محاربة الجهل و الأمية و تطوير البحث العلمي و قطاع التعليم¹.

كما استفادت الولاية من عدة مشاريع لترقية الولاية و النهوض بها سواء في المجال العمراني أو المواصلات أو الخدمات، و هناك تغيرات ملحوظة في العشرية الأخيرة سببها السياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية و على رأسها الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " و ذلك من خلال تدشين عدة مشاريع تنموية و هياكل مادية و مصانع و مؤسسات جديدة لكن تبقى الولاية تعاني من عدة مشاكل كغيرها من ولايات الوطن كأزمة السكن و البطالة الزيادة المفرطة في عدد السكان.

ثانيا- مجالات الدراسة:

1-المجال المكاني:

لقد تم اختيار مدينة باتنة مجالا للدراسة نظرا لشساعتها، حيث تعتبر المدينة الخامسة على المستوى الوطني فضلا عن تنوع و تعدد الأحياء السكنية التي تتشكل منها، إذ نجد الأحياء الفقيرة و الشعبية و الأحياء الراقية مما يسمح باختيار عينة البحث تكون متنوعة المفردات يمكن من خلالها إجراء عمل ميداني يفي بمتطلبات الدراسة.

و قد تمت الدراسة الميدانية في شقها الأول على مجموعة من الاسر البديلة في مدينة باتنة وضواحيها مثل تازولت، عين التوتة و غيرها، أما في الشق الثاني فق تم على مستوى مركز الطفولة المسعفة بباتنة.

⁵ - هدى الاوراس: مرجع سابق، ص 07.

إن مركز الطفولة المسعفة باتتة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يستقبل كل الأطفال المحرومين من الأسرة و الذين تتراوح أعمارهم ما بين: 0 و 06 سنوات، و هو يتمتع باستقلالية التسيير و تبقى أبوابها مفتوحة طوال السنة.

أنشئ مركز الطفولة المسعفة لولاية باتتة بمقتضى المرسوم رقم 83/80 المؤرخ في مارس، 1980 و كذلك الرسوم التكميلي 86/123 المؤرخ في 06 ماي 1986 لبعض مراكز الطفولة المسعفة لولاية باتتة.

افتتح المركز بتاريخ 1985/07/01 بشعبة أولاد شليح، و يبعد عن مقر الولاية بحوالي 20 كلم، و كانت قدرة استيعابه 60 طفل، و نظرا لتزايد الطلبات على المؤسسة تم تحويل المؤسسة بتاريخ 1991/12/04 من طرف ولاية باتتة إلى جناح نادي العجزة و المعوقين بباتتة و قدرة استيعابه 30 طفل.

و أخيرا تم انجاز مشروع مركز الطفولة المسعفة بحي 742 مسكن تتسع قدرة استقباله إلى 120 مقيم، و قد تم تحويل الأطفال إلى مقرهم الجديد يوم 28 ماي 2002. تقع المؤسسة بحي 742 مسكن شرق المدينة و تتربع على مساحة إجمالية قدرها 2522 م². و يحتوي المركز على المرافق التالية:

- الإدارة:

و هي جناح يتكون من 06 مكاتب موزعة كالاتي:

- مكتب المديرية.
- مكتب الأمانة.
- مكتب المقتصد.
- مكتب أمين المخزون.
- مكتب خاص بالمحاسبة.

- مكتب خاص بالأرشيف.

- جناح الاطفال:

و يتكون من أربعة مساكن كالآتي:

مسكن الفراشات		مسكن البراعم	مسكن الكتاكيت
رقم 02	رقم 01		
إناث من 01 سنة إلى 06 سنوات	ذكور من 01 سنة إلى 06 سنوات	أطفال من 06 أشهر إلى 01 سنة	أطفال من 0 إلى 06 أشهر

2- المجال الزمني:

لقد بدأت هذه الدراسة ميدانيا منذ قبول الموضوع و الاشكالية من قبل المجلس العلمي فالموضوع الذي تناولته الدراسة يلزم الباحث على مسايرة الحياة الواقعية موازاة مع الدراسة النظرية و من هذا المنطلق يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى مرحلتين: ما قبل الاستمارة، و ما بعدها.

- المرحلة الأولى:

استمرت ما يقرب العامين و فيها تركز الجهد حول الاشكالية المطروحة (الوضعية الاجتماعية للطفل غير الشرعي في المجتمع الجزائري) و ذلك بفتح نقاشات مع مختلف شرائح و فئات المجتمع حول الموضوع، و يمكن اعتبار ذلك جولات استطلاعية تدخل في إطار تهيئة الأرضية لتقبل المجتمع لمثل هذه المواضيع و الدراسات.

- المرحلة الثانية:

مرحلة ما بعد الاستمارة و قد بدأت بنزولنا لإجراء الدراسة الميدانية مع الأسر البديلة منذ بداية شهر فيفري 2010 إلى غاية شهر جويلية 2011 ثم تلتها الدراسة الميدانية على مستوى مركز الطفولة المسعفة بباتنة منذ سبتمبر 2011 الى غاية ديسمبر 2011 حيث

اكتملت عملية ملاءمة الاستثمارات ليتم بعد ذلك التفرغ لعملية تفريغ البيانات المحصل عليها وتحليلها وتفسيرها.

3-المجال البشري:

يتمثل المجال البشري للدراسة في جميع مؤسسات الرعاية البديلة على الأخص الأسر البديلة و مراكز الطفولة المسعفة. فبالنسبة للأسر البديلة التي تحتضن في كنفها طفلاً مجهول النسب و التي يتشكل منها مجتمع مدينة باتنة على اختلاف مستوياتها المعيشية والفئات و الطبقات الاجتماعية التي تتعدد و تختلف من خلال تفاوت مستويات الدخل والمستوى الاجتماعي، و لما كان من الصعوبة بمكان إجراء دراسة مسحية لجميع هذه الأسر بسبب شساعة المجال المكاني من جهة و من جهة أخرى تكتم الجهات المختصة ورفضها منحنا الإحصائيات المضبوطة باعتبارها معلومات جد سرية و لا يمكن التصريح بها وإطلاعنا عليها و اكتفائها بتوجيهنا إلى بعض الأسر التي قبلت بإتمام البحث معنا، و قد اقتصرنا الدراسة الميدانية على هذه الأسر و اعتبارها عينة الدراسة.

أما فيما يخص مؤسسات الرعاية البديلة فإن ولاية باتنة تحتوي على مركزين هما: مركز الطفولة المسعفة من 0 إلى 6 سنوات، ومركز الطفولة المسعفة من 6 إلى 18 سنة بعين التوتة، و لقد وقع الاختيار على مركز الطفولة المسعفة من 0 إلى 6 سنوات التي تهتم بتوفير التنشئة و الرعاية للطفل في مراحل حياته الأولى حيث يكون بأمر الحاجة للعناية والحب و العطف، و يمثل عمالها أول احتكاكات الطفل الاجتماعية في السنوات الأولى المبكرة و التي تعد خطيرة الأثر في النمو الاجتماعي و الانفعالي و العقلي و الجسمي له. فهي الفترة التي ترسم فيها الخطوط الأساسية لشخصية الطفل في مستقبله و التي تترك بصمات واضحة على البروفيل الشخصي للطفل فيما بعد و لعل ذلك يكون مبررا منطقيا لتناول الأطفال في فئة السن هذه بالبحث و الدراسة.

ثالثا - مجتمع البحث و العينة:

يعد اختيار العينة من أصعب المشكلات التي تواجه الباحث، فمن العسير في كثير من الأبحاث دراسة مجتمع بأكمله لهذا يلجأ الباحث إلى اختصاره في عينة تحمل خصائصه ومميزاته و تسمح له بتعميم النتائج المحصلة على المجتمع بأكمله، لذلك نجد الباحث يسعى إلى أن يحسن اختيار هذه العينة باتباع الطريقة المناسبة لذلك.

و تعرف العينة على أنها: " مجموعة من المفردات تؤخذ من مجتمع البحث و يقوم الباحث باختيارها بهدف جمع البيانات و توفير الجهد و الوقت و العمل على توافق النتائج التي يتوصل إليها باستعمال العينة بحيث يمكن تعميمه على باقي مفردات المجتمع.¹

و بناء على موضوع الدراسة الذي يتسم بالحساسية كونه يمس شريحة معينة في المجتمع تتميز بخصوصية وضعيتها، و صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة بهذا الخصوص، إلى جانب التكتم و السرية التي يكتسيها هذا النوع من المواضيع، فإننا اعتمدنا على العينة القصدية في اختيار المبحوثين.

و الباحث في العينة القصدية يختار حالات معينة بشكل مقصود و متعمد لأنه يرى أنها تمثل مجتمع البحث الأصلي تمثيلا صادقا بحيث تحقق له الغرض من دراسته.

و تنقسم عينة البحث إلى مجموعتين حسب الوضعية الاجتماعية للطفل غير الشرعي:

- **المجموعة الأولى:** تمثل الأطفال غير الشرعيين الذين تمت كفالتهم من طرف أسر بديلة.

- **المجموعة الثانية:** تمثل الأطفال غير الشرعيين المودعين في مركز الطفولة المسعفة لمدينة باتنة.

فبالنسبة للمجموعة الأولى فقد تم اختيار 20 أسرة وجهتنا إليها المختصة الاجتماعية الناشطة على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي - باتنة - و هي الأسر التي قبلت

⁶ محمد شفيق: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص 85.

بمساعدتنا على إتمام هذه الدراسة، و التي حققت الشروط المحددة لاختيار مفردات العينة والتمثلة في:

- أن تكون الأسرة في الأصل من ولاية باتنة.
 - أن تكون مقيمة في على تراب ولاية باتنة.
 - أن تكون حاضنة لطفل غير شرعي على الأقل.
 - أن يكون الطفل المكفول قد تم احتضانه من مركز الطفولة المسعفة.
- أما بخصوص المجموعة الثانية فتضم العاملين الناشطين على مستوى مركز الطفولة المسعفة لمدينة باتنة الكائن بحي 742 مسكن و الذين يحققون الشرط التالي:
- أن يكون له احتكاك يومي و مباشر بالطفل غير الشرعي.
- و لكي يتم ذلك قمنا بمساعدة المختصة النفسانية الناشطة على مستوى ذات المركز باختيار مفردات العينة انطلاقا من قائمة عمال المركز التالية:

- عمال الإدارة:

- 01 مديرة.
- 01 مقتصد.
- 03 أعوان إداريين، واحد منهم مكلف بمهام مربية.
- 01 كاتب.
- 01 عون حفظ البيانات.

- عمال التقني البيداغوجي:

- 01 طبيب عام.
- 01 نفساني عيادي د2.
- 01 نفساني عيادي د1.

- 01 نفساني بيداغوجي د1.
- 01 ممرضة للصحة العمومية.
- 01 ممرض مؤهل.
- 01 مربية متخصصة.
- 01 مربية متخصصة رئيسية.
- **عمال المصالح الاقتصادية:**
- 14 عامل من بينهم 08 عاملات مكلفات بمهام مربيات.
- 09 الأعوان المؤقتين الذين يمارسون المدة القانونية للعمل، منهم 05 عاملات مكلفات بمهام مربيات.
- 13 الأعوان المؤقتين المؤجرين بالساعة، منهم 02 يعملان بالإدارة، و 02 يعملان كحراس.
- 09 مكلفات بمهام مربيات.
- **مجموع العمال المرسمين 34.**
- **مجموع العمال المؤقتين 09.**
- **مجموع العمال المؤجرين بالساعة 13.**
- **المجموع العام للعمال 55.**
- و في النهاية تمخضت عملية اختيار مفردات العينة عن 31 عاملا كما يلي:
- 01 طبيب عام.
- 03 مختص نفساني.
- 02 ممرض.
- 02 مربيات متخصصات.
- 23 مكلفة بمهام مربية.

رابعاً-منهج الدراسة:

في الواقع لا توجد طريقة علمية موحدة تقودنا للوصول إلى الحقيقة كما أنه ليس من السهل في العلوم الاجتماعية إيجاد المنهج الذي يحدد بدقة حقيقة الظواهر الاجتماعية وبالطبع " تختلف المناهج باختلاف المواضيع و لكل منهج وظيفته و خصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه و المنهج كيفما كان نوعه هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة"¹

كما أن اختيار المناهج وطرق البحث تتركز على تحديد طبيعة الموضوع المدروس ومن ثم عملية اختيار الفرضيات الصحيحة ومنه فإن " منهج البحث أو طريقة البحث في خطة معقولة لمعالجة المشكلة وحلها عن طريق استخدام المبادئ العلمية المبنية على الموضوعية والإدراك السليم، لا البداهة والتخمين أو التجربة العابرة أو مجرد منطق"²

و نظرا لطبيعة الموضوع المختار للدراسة ومن أجل الوقوف على الخطوات العلمية التي تمكنا من الوصول إلى الهدف المرغوب، فقد اعتمدنا المنهج الوصفي الذي يعد أكثر ملاءمة لدراسة أوضاع الأطفال الغير الشرعيين سواء على مستوى الأسر البديلة أو في مؤسسات الرعاية البديلة، فقد فرضت مشكلة البحث أسلوب الوصف حيث وجدنا فيه ما يساعدنا على الكشف عن جوانب المشكلة و تحليل أجزائها.

و يعرف المنهج الوصفي على أنه: "كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر ... كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها و كشف جوانبها، و تحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها و بين ظواهر تعليمية أو نفسية أو اجتماعية أخرى..."³

و منهج البحث الوصفي كما يبدو من التسمية " لا يتوقف عند حدود وصف الظاهرة موضوع البحث و لكنه يذهب إلى أبعد من ذلك فيحلل و يقارن و يفسر، و يلاحظ أن وظيفة البحث الوصفي تتمثل في وصف ما هو كائن و تفسيره و هو يهتم بتحديد

1- عمار بوحوش: دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية، دوك، الجزائر، 1985، ص 23.

2- أحمد بدر: أصول البحث العلمي و مناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات الجامعية، 1979، ص 230،

3- رابح تركي: مناهج البحث في علوم التربية و علم النفس، دوك، الجزائر، 1984، ص 129.

الممارسات الشائعة أو السائدة و التعرف على المعتقدات و الاتجاهات عند الأفراد و الجماعات وطريقتها في النمو والتطور.¹

و على هذا الاساس وقع اختيارنا على هذا المنهج لدراسة موضوع الوضعية الاجتماعية للطفل غير الشرعي ، إذ أننا بصدد القيام بدراسة تستوجب علينا وصف الواقع الاجتماعي و النفسي الخاص بهذه الفئة و تحليل المعطيات المحصل عليها، و تكمن أهمية استخدام هذا المنهج في ضرورة معرفة الظروف الاجتماعية و النفسية المحيطة و المؤثرة في نمو الطفل غير الشرعي بمعنى وصف الواقع الاجتماعي للطفل سواء داخل الاسر البديلة أو في مؤسسات الطفولة المسعفة ، فوصف و تحليل مختلف السلوكات و خاصة التعاملات بين أفراد الأسر البديلة أو المشرفين في المؤسسات و بين الطفل مجهول النسب من شأنها أن توصل الباحث إلى معرفة حقيقة المعاش الاجتماعي و النفسي اليومي للطفل و تأثيرهما على نموه السليم.

خامسا-أدوات جمع البيانات:

1-الملاحظة:

الملاحظة هي اللبنة الأولى التي يقوم عليها البحث العلمي حيث أنها الأسلوب الأول والأهم الذي يلجأ إليه الباحث حتى في اختياره لموضوع البحث.

و تعتبر الملاحظة من أهم الوسائل و الأدوات المنهجية، كما لا يمكن الاستغناء عنها في الدراسات السوسولوجية نظرا للفوائد التي تكتسبها، فهي من الطرق المهمة و الأساسية لجمع الحقائق من الميدان الاجتماعي.

كما تعرف الملاحظة بأنها: " عبارة عن معاينة للمواضيع السلوكية و الحصول على المعلومات في المواقف الطبيعية."²

4- رابح تركي: مرجع سابق، ص 130.

1- بلقاسم سلاطونية، حسان الجيلاني: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر، 2004، ص279.

و كانت الملاحظة المنطلق الأساسي في التعرف على ميدان الدراسة و الحصول على المعلومات و البيانات الأولية عن الأطفال غير الشرعيين في المؤسسات الايوائية و الأسر البديلة.

و تظهر أهمية الملاحظة من خلال كونها الأداة الأسهل و الأنجع في مراقبة السلوك الإنساني و جمع البيانات حوله في بعض المواقف الحياتية التي لا يستطيع المرء أن يصرح فيها عن آرائه بصراحة أو تلك التي يمتنع فيها عن إعطاء المعلومات حولها كونها تمس جوانب حساسة من حياته، كما أنها تفيد في تلك المواقف التي يرفض فيها المبحوث إعطاء معلومات للباحث تتعلق بموضوع الدراسة أو الإجابة عن أسئلته.¹

2-المقابلة:

لقد عرفها بنجهام بأنها: "المقابلة محادثة جادة و موجهة نحو هدف معين غير مجرد الرغبة في المحادثة لذاتها".²

لقد عرف " انجلز " المقابلة بأنها: " محادثة موجهة يقوم بها الفرد مع فرد آخر أو مع أفراد بهدف الحصول على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي، أو للاستعانة بها في عمليات التوجيه و التشخيص و العلاج".³

كما عرفها بنجهام بأنها: "المقابلة محادثة جادة و موجهة نحو هدف معين غير مجرد الرغبة في المحادثة لذاتها".⁴

لقد تمت الاستعانة بالمقابلة كتقنية ثانية نظرا لكون هذه الأخيرة أداة هامة و فعالة بالنسبة لهذا البحث لأنها تتمثل في الحوار اللفظي الشفوي وجها لوجه بين الباحث القائم بالمقابلة و المبحوثين، و قد اعتمد الباحث على هذه التقنية بشكل أساسي في البداية خلال الزيارة الاستطلاعية حيث قمنا بعدة مقابلات مع مسيري مركز الطفولة المسعفة و مع مدير النشاط الاجتماعي و ذلك من أجل الحصول على ترخيص للقيام بالدراسة الميدانية، كما

2- نفس المرجع السابق، ص 272.

3- نفس المرجع السابق، ص 65.

4- عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 65

5- نفس المرجع السابق، ص 65.

تضمنت هذه المقابلات محاولة التعرف على الظروف التي يعيش ضمنها الطفل داخل المؤسسة الايوائية و كذلك التعرف على نظرة المسؤولين بالمركز تجاه هذه الفئة و مدى فعالية هذا المركز بما يملكه من أجهزة مادية و تربوية و تنظيمية و قانونية لتوفير الرعاية المناسبة لهؤلاء الأطفال، كما قمنا بعدة مقابلات مع الأسر الحاضنة لأطفال غير شرعيين ، وكانت كل هذه اللقاءات تدور حول كشف بعض الاتجاهات و الأسس التي تساعد في بناء الاستمارة.

3-الاستمارة:

تعتبر الاستمارة إحدى وسائل البحث العلمي المستعملة على نطاق واسع من أجل الحصول على بيانات أو معلومات تتعلق بأحوال الناس أو ميولهم أو اتجاهاتهم أو دوافعهم أو معتقداتهم. و تأتي أهمية الاستمارة كأداة لجمع المعلومات لأنها اقتصادية توفر الجهد والوقت.

و تعرف الاستمارة على أنها: "نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على المعلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، و يتم تنفيذ الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية أو ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد"¹

و لا تختلف الاستمارة عن استمارة المقابلة حيث أن هذه الأخيرة هي كذلك قائمة من الأسئلة، نقوم باستيفاء بياناتها من خلال مقابلة المبحوثين، أي أنها تتضمن موقف المقابلة والمواجهة المباشرة مما يعطيها أفضلية عن غيرها لأنها تسمح لنا بأخذ بعض الانطباعات الخادمة للبحث و التأكد من صدق الإجابة عن طريق تعابير وجه المبحوث و نبرات صوته و الترابط في اجاباته و حتى مظهره و سلوكه...الخ

لقد قمنا بدراسة تعتمد على محاولة معرفة العوامل المؤثرة على الوضعية الاجتماعية والنفسية و القانونية للطفل غير الشرعي سواء كان في كفالة أسرة بديلة أو في رعاية مركز الطفولة المسعفة، و لقد تمت صياغة عبارات الاستمارة في شكل جمل بسيطة و

1- محمد علي محمد: علم الاجتماع و المنهج العلمي، ط 3، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983، ص 476.

واضحة وذات علاقة مباشرة بالموضوع لكي يعبر كل مبحوث عن رأيه بكل صراحة و عليه اعتمد الباحث على النسب المئوية أثناء قيامه بجدولة و تحليل و تفسير إجابات المبحوثين. لذلك تم وضع استمارتين:

- الأولى: موجهة إلى الأسر التي تكفل طفلا غير شرعي على الأقل، و قد اشتملت على محورين أساسيين تناول فيها المحور الأول بيانات عامة عن الأسرة البديلة شملت 20 سؤال منوعا حول وضعية الأسرة الاجتماعية و الاقتصادية و استعداداتها للتكفل الأفضل للطفل، أما المحور الثاني فقد تناول موضوع حاجة الطفل غير الشرعي للأسرة البديلة، و شمل 18 سؤال منها سؤالان مفتوحان و ذلك من أجل إفساح المجال أمام الأسرة للتعبير عن انشغالاتها و تقديم اقتراحاتها من خلال خبراتها و ذلك في إطار تحسين سبل التكفل بالطفل غير الشرعي.

- أما الثانية: فموجهة إلى عمال مركز الطفولة المسعفة من 00 إلى 06 سنوات بمدينة باتنة، الممثلين بالمختصين النفسانيين و عمال الصحة و المربيات، و قد تضمنت 21 سؤال مقسمين على أربع محاور، حيث تناول المحور الأول بيانات عامة حول الشخص المجيب، و المحور الثاني تضمن 05 أسئلة تدور حول الوضعية الاجتماعية للأطفال المقيمين في المركز، أما الثالث فقد تمحور حول الوضعية النفسية لهؤلاء الأطفال و شمل 06 أسئلة، في حين تناول المحور الأخير الوضعية الاقتصادية لهم من خلال طرح 04 أسئلة منها سؤالان مفتوحان حتى يتمكن المبحوثون من الإدلاء بآرائهم بصراحة دون تقييدهم باختيارات محددة.

سادسا- كيفية جمع و تحليل البيانات:

بعد اتصالنا بمفردات العينة و قيامنا بملء الاستمارات يأتي دور تفريغ البيانات وجدولتها، و لقد اعتمدنا على مجموعة من الجداول البسيطة والمركبة و دعم ذلك بالتحليل الكمي الإحصائي، أي العمل على تحويلها من بيانات رقمية إلى كيفية وصفية ثم قمنا بعرضها على شكل نتائج ذات دلالة إحصائية معبرة عن واقع الظاهرة المدروسة ، و

قد كانت هذه الجداول مرفقة بحساب النسب المئوية و كانت النتائج الاحصائية تدعم أثناء التحليل بعرض الحالات لتدعيم الرأي و النتيجة و تأكيدها و البرهان عليها، و تجدر الإشارة أيضا إلى أن عرض الجداول و تحليلها قد تم من خلال محاولة التمهيد لكل جدول تقريبا على أساس معلومات مأخوذة من الملاحظة أو الوثائق و من الدراسات النظرية في حالات أخرى.

و قد اعتمدنا الأسلوب الإحصائي لكي نعبر على مختلف جوانب الظاهرة المدروسة بطريقة كمية اي من خلال الارقام حتى نتمكن من مقارنة البيانات التي حصلنا عليها ونتمكن من استخلاص العلاقات الموجودة بين المتغيرات وهكذا نتوصل إلى نتائج علمية منطقية و الأسلوب الإحصائي المعتمد هو:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{عدد التكرارات}}{100} \times \text{مجموع التكرارات}$$

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات

الدراسة الميدانية ونتائجها.

أولاً- جمع و تبويب و عرض و تحليل البيانات الخاصة بالأسر البديلة.

1- البيانات العامة المتعلقة بالأسر البديلة.

2- البيانات المتعلقة بحاجة الطفل غير الشرعي للأسرة البديلة.

ثانياً- جمع و تبويب و عرض و تحليل البيانات الخاصة
بالمؤسسة الإيوائية.

1- البيانات العامة المتعلقة بعمال المؤسسة الإيوائية.

2- البيانات المتعلقة بالوضعية الاجتماعية للطفل غير الشرعي.

3- البيانات المتعلقة بالوضعية النفسية للطفل غير الشرعي.

4- البيانات المتعلقة بالوضعية القانونية للطفل غير الشرعي.

ثالثاً- خاتمة.

1- النتائج العامة لموضوع الدراسة.

2- مناقشة فرضيات الدراسة.

3- الاقتراحات و التوصيات.

أولاً- جمع و تبويب و عرض و تحليل البيانات الخاصة بالأسر البديلة:

1-1- البيانات العامة المتعلقة بالأسر البديلة:

- جدول رقم (01) بين الشخص المجيب عن الأسئلة:

النسبة المئوية	التكرارات	الشخص المجيب عن الأسئلة:
00	00	الأب
%90	18	الأم
%10	02	أخرى تذكر
%100	20	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (01) بأنه 90% من مجموع عينة البحث هم الأمهات في حين أن نسبة 10% كانت الإجابة من طرف الأقارب (عم، عمة، عم) و ذلك راجع لكون الأمهات غير منجبات ويتهربن من الإجابة عن الأسئلة لتخوفهن من اكتشاف الطفل لحقيقة وضعيته داخل الأسرة كما اعتبرن أن الإجابة عن الاستمارة هو إقرار غير مباشر بكونهن لسن أمهات لهؤلاء الأطفال.

- جدول رقم (02) يبين عدد أفراد الأسرة البديلة:

النسبة المئوية	التكرارات	عدد أفراد الأسرة
%55	11	ليس لديها أبناء قبل الاحتضان
%45	09	لديها أبناء قبل الاحتضان
%100	20	المجموع

يتضح من الجدول رقم (02) بأن نسبة 45% من مجموع عينة البحث كان لديهم أبناء قبل الاحتضان هذا ما يدل على أنه قد تكونت لديهم خبرة في مجال التربية و التنشئة

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

الأسرية، في مقابل أن نسبة 55% من مجموع عينة البحث هم أسر دون أطفال قبل الاحتضان و عليهم أنهم يفتقرون للخبرة في التنشئة الأسرية للأطفال. و ما يمكن الإشارة إليه هنا أيضا أن احتضان الأطفال لا يتم فقط على مستوى الأسر غير المنجبة فقط و إنما نجده يحصل كذلك في الأسر التي تحتوي على أطفالها الطبيعيين و ذلك لكونها منجبة فقط للبنات فتحتضن طفلا ذكرا تشبع به رغبتها في إجاب و تنشئة الذكر و العكس صحيح بالنسبة للأسر المنجبة للذكور.

- جدول رقم (03) يبين عدد الأطفال المحتضنين:

عدد الأطفال المحتضنين	التكرارات	النسبة المئوية
الذكور	08	40%
الاناث	12	60%
المجموع	20	100%

يبين الجدول رقم (03) أن النسبة الأعلى و التي هي نسبة 60% تمثل احتضان الأسر للأطفال من جنس الإناث و يدل على تفضيلهم للبنات بسبب اعتقادهم أنهم الأسهل في التعامل من ناحية التنشئة الأسرية، في حين أن باقي أفراد العينة و تمثلهم نسبة 40% فاحتضنوا الذكور و ذلك كون الأسرة غير منجبة و قد سبق لها احتضان فتاة من قبل، أو أنها أسر لم تتجب إلا البنات.

- جدول رقم (04) يبين وجود أقارب في الأسرة:

هل تضم أسرتك أقارب آخرين	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	05	25%
لا	15	75%
المجموع	20	100%

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

يبين الجدول أعلاه أن نسبة 75% تمثل الأسر النووية التي لا تضم أقارب آخرين، وهذا ما يدل عليه تطور الأسرة الجزائرية و تحولها من الأسرة الممتدة (العائلة) إلى الأسرة النووية في حين أن نسبة 25% تمثل الأسر التي تضم أقارب آخرين مما يسبب بعض المشاكل للأطفال البدلاء و خاصة إذا ما كان هناك أطفال طبيعيين في الأسرة فقد يبدون عدم الاستحسان للطفل البديل عن طريق تفضيل الابن الطبيعي، أو سوء معاملتهم له باعتباره ليس ابنا طبيعيا للأسرة. و هذا ما أظهرته إحدى الأسر المبحوثة التي اضطرت إلى تغيير مقر إقامتها و انفصالها عن مسكن العائلة و تحولها إلى مسكن منفصل بسبب سوء المعاملة التي كانت تتعرض لها الطفلة المحتضنة من طرف الأعمام و أبناءهم بداعي كونها ليست الابنة الطبيعية للأسرة.

- جدول رقم (05) يبين المستوى التعليمي للوالدين المحتضنين:

المستوى التعليمي	التكرارات		النسبة المئوية		المجموع	
	الأب	الأم	الأب	الأم	التكرارات	ن م
أمي	00	01	%00	%02.50	01	%02.50
يقرأ ويكتب	00	00	%00	%00	00	%00
ابتدائي	01	03	%02.50	%07.50	04	%10.00
متوسط	06	05	%15.00	%12.50	11	%27.50
ثانوي	03	06	%07.50	%15.00	09	%22.50
جامعي	10	05	%25.00	%12.5	11	%37.50
المجموع	20	20	%50.00	%50.00	40	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المستوى التعليمي للوالدين يتراوح بين المستوى الجامعي بنسبة 37.50% و المستوى المتوسط بالنسبة 27.50% مما يدل على ان السياسة

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

التعليمية المرتكزة على مجانية التعليم و إجباريته على الطورين الأول و الثاني (التعليم الابتدائي و التعليم المتوسط) قد مكنا من رفع النسبة العامة للتعليم في الجزائر و من ثمة التقليل من نسبة الأمية التي ما فتئت تأخذ في التراجع و هو ما تشير إليه نسبة 2.50% التي تخص فئة الأميين و النسبة 00% التي تعبر عن فئة الذين لا يقرؤون أو يكتبون، بينما بلغت نسبة ذوي المستوى الثانوي 22.50%، تليها نسبة التعليم الابتدائي ب 10.00% من مجموع مفردات العينة المفحوصة و هو ما يدل على أن نسبة الأمية في مجتمع المدينة تقل عنها في الأرياف و المناطق المبعثرة، هذه المعطيات تتوافق تمام التوافق مع ما توصلت إليه الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات و التحاليل للسكان و التنمية. كما يلعب المستوى التعليمي للوالدين دورا مهما في عملية التنشئة الأسرية و اختيار الأسلوب المناسب للتعامل مع الطفل المحتضن.

- جدول رقم (06) يبين مكان إقامة الأسرة المحتضنة:

النسبة المئوية	التكرارات	مكان الإقامة
00%	00	الريف
30%	06	القرية
70%	14	المدينة
100%	20	المجموع

يوضح الجدول رقم (06) أن الأسر التي تقطن الريف و ليس لها أطفال تميل إلى عدم احتضان أطفال غير شرعيين وإنما تعتمد إلى اتباع نظام تعدد الزوجات أو احتضان ابن أحد الاقارب. أما بالنسبة للأسر التي تقطن القريو التي تظهرها النسبة 30% تدل على أن المجتمع القروي ما يزال متحفظا من احتضان أطفال مجهولي النسب ضمن أفراد الأسر مما يعرض الأطفال المحضونين لأنواع مختلفة من الرفض و المعاملات السيئة. أما الأسر التي تسكن في المدن فنجدتها أكثر انفتاحا في تعاملها مع الأطفال غير الشرعيين وتميل إلى احتضانهم و تفهم خصوصية وضعيتهم و ذلك ما تظهره النسبة 70%.

- جدول رقم (07) يبين نوع الحي الذي تسكنه الأسرة الحاضرة:

نوع الحي	التكرارات	النسبة المئوية
حي راقي	05	25%
حي عمارات	07	35%
حي شعبي	08	40%
أخرى تذكر	00	00%
المجموع	20	100%

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل الأسر لديها مسكن خاص بها و هو ما يعد شرطاً مهماً لدى احتضان الطفل كي تمارس فيه الرعاية المطلوبة و التنشئة السليمة له على الرغم من اختلاف الأحياء التي تسكنها هذه الأسر فنجد أن أعلى نسبة و هي 40% تمثل أسرا تسكن الأحياء الشعبية، و نسبة 35% تمثل أسرا تقطن في العمارات، أما النسبة الأخيرة 20% فتعبر عن الأسر التي تعيش في الأحياء الراقية.

- جدول رقم (08) يبين نوع السكن الخاص بالأسرة الحاضرة:

نوع السكن	التكرارات	النسبة المئوية
فيلا	05	25%
شقة في عمارة	07	35%
سكن شعبي	08	40%
المجموع	20	100%

إن المستوى الاجتماعي للأسر يحدده نوع السكن الذي تقتنيه بالإضافة إلى المرافق التي تحتوي عليها المساكن و يشير الجدول رقم (08) إلى أن المستوى الاقتصادي للأسر أفراد العينة و الذي سبق الإشارة إليه في الجداول السابقة يسمح لها اقتناء مساكن مناسبة و واسعة مهما كان نوعه، فالنسبة العالية في الجدول هي نسبة الذين يسكنون مساكن

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

شعبية أي أرضية و قد بلغت 40% من مجموع أفراد العينة، تليها نسبة الذين يسكنون شققا في عمارات بنسبة 35%، أما من يسكنون في فيلا فإن نسبتهم تمثلت في 25%، ومن خلال نوع السكن تظهر أيضا نوع العلاقة التي تربط الأسرة المحتضنة بالجيران، فالحميمية التي تربط بين سكان الأحياء الشعبية تختلف عنها في أحياء العمارات و عن سكان الأحياء الراقية مما يؤثر على نوع الوسط الذي ينشأ فيه الطفل المحتضن، فكلما كانت هذه العلاقة أكثر حميمية كلما كان تأثيرها أكبر على عملية التنشئة الاجتماعية للطفل سواء بالإيجاب أو بالسلب.

- جدول رقم (09) يبين نوع ملكية السكن للأسرة الحاضنة:

نوع ملكية السكن	التكرارات	النسبة المئوية
ملكية خاصة	18	90%
مستأجر	00	00%
سكن وظيفي	02	10%
أخرى تذكر	00	00%
المجموع	20	100%

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية الأسر و التي تمثلها النسبة 90% لها مسكن ذو ملكية خاصة كما نجد أن نسبة 02% من الأسر المبحوثة تقطن في سكن وظيفي على الرغم من ملكيتهم لسكن خاص و ذلك بسبب متطلبات الوظيفة في حين أنه لم يوجد أسر مستقرة في سكن مستأجر فمن الشروط الأساسية للموافقة على وضع الطفل تحت كفالة الاسرة تمكنها من توفير المسكن الذي تتم فيه عملية الحضانه و من المفضل أن يكون ذو ملكية خاصة مما يسمح لها بتوفير الاستقرار النفسي و الاجتماعي للطفل.

- جدول رقم (10) يبين عدد الغرف في منزل الأسرة الحاضنة:

عدد غرف المنزل	التكرارات	النسبة المئوية
2 غرف	00	%00
3 غرف	08	%40
4 غرف	07	%35
أكثر من 4 غرف	05	%25
المجموع	20	%100

المستوى الاجتماعي للأسرة تحدده المرافق التي تحتوي عليها المساكن و نجد من خلال الجدول أعلاه بالإضافة إلى الجداول السابقة (08، 09) أن المستوى الاقتصادي الميسور للأسر المبحوثة يسمح لها باقتناء منازل تحتوي على غرف عديدة، فنجد نسبة %40 من الأسر لها 3 غرف في مسكنها، و نسبة %35 لها 4 غرف، أما نسبة %25 فلها أكثر من 4 غرف في مقرها، و هذه المساحة تمكن الطفل من الحصول على القدر الكافي من الحرية و الخصوصية اللازمة لتكوين الشخصية المناسبة له.

- جدول رقم (11) يبين الغرف الخاصة بالأبناء المحتضنين:

غرفة خاصة بالطفل المحتضن	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	18	%90
لا	02	%10
المجموع	20	%100

يبين الجدول رقم (11) أن أغلبية الأسر و الممثلة بالنسبة %90 قد أعدت غرفة خاصة بالطفل المحتضن و ذلك كون قادرة ماديا على توفير ذلك، بالإضافة إلى أن هذه النسبة تمثل إما الأسر غير المنجبة أو أن أبناءها قد كبروا و تزوجوا و بالتالي من الوارد

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

تخصيص غرفة للطفل المحتضن، في حين نجد باقي الأسر و التي تمثلها النسبة الأقل 10% لم تخصص غرفة منفردة للطفل المحتضن و ذلك راجع إما إلى كثرة أفراد الأسرة (الأبناء الطبيعيين، الأقارب) و عدم كفاية غرف المنزل، أو إلى عدم رغبة الأسرة في التمييز بين أبنائها و الطفل المحتضن من خلال التفضيل في المعاملة.

- جدول رقم (12) يبين مهنة الوالدان الحاضنان:

المهنة	التكرارات		النسبة المئوية		المجموع	
	الأب	الأم	الأب	الأم	التكرارات	ن م
موظف بالقطاع العام	14	11	35.00%	27.50%	25	62.50%
موظف بالقطاع الخاص	01	01	2.50%	2.50%	02	05.00%
نشاط حر	02	00	05.00%	00%	02	05.00%
متقاعد	02	00	05.00%	00%	02	05.00%
بطل	00	09	00%	22.50%	09	22.50%
المجموع	19	21	47.50%	52.50%	40	100%

إن مهنة رب الأسرة كفيلة بأن تبين مستوى دخله و الطبقة التي تنتمي إليها الأسرة و الأحوال الاجتماعية التي يحيا في ظلها الطفل المحتضن من حيث التكوين المادي للأسرة و نوع السكن و منطقة الإقامة و نوع السكن و المرافق التي يحتوي عليها، فأعلى نسبة في هذا الجدول بخصوص مهنة الوالدين الحاضنين هي 62.50% من مجموع أفراد العينة و هي تمثل الموظفين في القطاع العام (إدارات في القطاع العسكري، في القطاع الصحي، في القطاع التربوي...الخ)، أما النسبة الثانية 05.00% فتعبر عن الموظفين في القطاع الخاص (طبيبة اسنان عزباء، طبيب في عيادة خاصة بأمراض القلب)، و النسبة الثالثة فتمثل الذين يمارسون أعمالاً حرة كالتجار و المقاولين، و النسبة الرابعة فتشمل المستفيدين من منحة التقاعد، أما البطالين فتمثلهم نسبة 22.50% و تعبر عن الأمهات ربات البيوت الماكثات في المنزل و لا يمارسن أي نشاط خارج المنزل. باختصار يمكن

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

القول أن مفردات العينة هم من الطبقة الاجتماعية ذات الدخل الميسور التي يشغل أغلب أفرادها وظائف تتطلب مستوى تعليمي عالي (طبيب، أستاذ...الخ) و بالتالي اجتماع المستوى الاقتصادي مع المستوى الثقافي من شأنه أن يوفر البيئة المناسبة لتنشئة سليمة و جيدة للطفل المكفول.

- جدول رقم (13) يبين عمل الأبناء الطبيعيين للأسرة الحاضرة:

هل يعمل الأبناء	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	03	15%
لا	17	85%
المجموع	20	100%

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية الأسر المبحوثة و الممثلة بالنسبة 85% أجابت بالنفي عند سؤالها عن عمل الأبناء و ذلك راجع إما لكون الأسر غير منجبة، أو أن أبناءها ما يزالون صغارا في طور الدراسة، أو أنهم مستقلون عنهم ماديا أي أنهم قد تزوجوا وكونوا أسرهم الخاصة، أما النسبة 15% فتمثل الأسر التي لديها أبناء طبيعيين يزالون أعمالا مختلفة و بالتالي يساهمون في دخل الأسرة المادي و تحسين مستواها الاقتصادي مما يساعد أيضا في التكفل الأفضل بالطفل المحتضن.

- جدول رقم (14) يبين دخل الأسرة الاجمالي:

دخل الاسرة	التكرارات	النسبة المئوية
لا بأس به	10	50%
ميسورة	07	35%
غنية	03	15%
المجموع	20	100%

يتضح من الجدول رقم (14) أن كل الأسر المبحوثة يتجاوز مدخلها الأجر القاعدي المضمون قانوناً، فالنسبة الأعلى 50% تمثل الأسر التي دخلها لا بأس به أي أنه يتراوح بين 35000 دج و 60000 دج، أما النسبة الثانية 35% فتمثل الأسر الميسورة الحال و التي يتراوح دخلها ما بين 50000 دج و 90000 دج، أما النسبة الأخيرة 15% فتعبر عن الأسر الغنية التي يتجاوز دخلها الشهري الثابت 90000 دج، فمن الشروط المطلوب توفرها في الاسر الحاضنة وجود دخل مادي معقول يسمح بالتكفل المناسب للطفل و من خلال النسب كلها نستنتج أن كل الاسر مفردات العينة تستطيع من الناحية المادية توفير جميع متطلبات الحياة التي تساهم في تسهيل حياة الطفل المحتضن و توفير البيئة المناسبة لتنشئته تنشئة سليمة.

- جدول رقم (15) يبين الوسائل الترفيهية التي تملكها الأسرة:

إن الاجابة عن السؤال رقم (15) كانت نسبته 100% و بذلك تتطابق نتائجه مع نتائج الجدول رقم (14) حيث يبين أن كل مفردات العينة من أسر محتضنة في وسطها طفلاً غير شرعي لها دخل مادي ثابت أقل ما يقال عنه أنه لا بأس به لذلك فهي كلها قادرة على أن توفر لأفرادها كل وسائل الترفيه المتاحة و المفيدة مثل: ألعاب الأطفال، التلفاز، جهاز الكمبيوتر، الانترنت..... الخ، و بذلك ينشأ الطفل المحتضن مشبعاً من الناحية الاقتصادية لا ينقصه أي شيء من متطلبات الحياة المادية سواء الضرورية أو الكمالية أو الترفيهية.

2-البيانات المتعلقة بحاجة الطفل غير الشرعي للأسرة البديلة.

- جدول رقم (16) يبين عمر الطفل عند احتضانه:

عمر الطفل	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من شهر	02	10%
شهر واحد	05	25%
شهران	06	30%
أكثر من شهرين و أقل من سنة	07	35%
أكثر من سنة	00	00%
المجموع	20	100%

ما نلاحظه من الجدول رقم (16) أن كل الأسر التي قامت باحتضان طفل ضمن أفرادها فضلت اختياره بعمر أقل من سنة أي خلال الأشهر الأولى من عمره (نسبة 35% للأطفال الأكبر من شهرين و الأقل من سنة ، و 30% للأطفال الذين عمرهم شهرين، و 25% للأطفال الذين عمرهم شهر واحد، و 10% للأطفال الذين عمرهم لا يتجاوز الشهر الواحد) و ذلك يرجع لعدة أسباب أهمها تمكن الأم البديلة من ممارسة دور الأم الحقيقية للطفل و إشباع رغبة الأمومة لديها، بالإضافة إلى الاعتقاد بأنه كلما كان الطفل حديث الولادة كان سهل الاندماج و التكيف مع الاسرة البديلة، و جميعها تكون بمثابة تفاعلات تحدث داخل الأسرة لتؤثر في الطفل و الوالدين معا.

- جدول رقم (17) يبين كيفية التعامل مع الطفل المحتضن:

النسبة المئوية	التكرارات	التعامل مع الطفل
15%	03	بصعوبة بالغة
40%	08	بصعوبة نوعا ما
45%	09	بسهولة
100%	20	المجموع

يبين الجدول رقم (17) الصعوبات التي يواجهها أفراد الأسرة في تعاملهم مع الطفل المكفول سواء قبل معرفتهم لحقيقة وضعيتهم أو بعدها، و لقد بينت المجموعة الأولى من مفردات العينة الممثلة بالنسبة الأكبر 45% أن التعامل مع الطفل يتسم بالسهولة في التعامل مثل الطفل الطبيعي و يرجع ذلك لعدم معرفته أنه ابن مجهول النسب، إلى جانب حسن المعاملة و التنشئة التي يتلقاها التي تجعله قادرا على مواجهة و تقبل هذه الحقيقة عندما يكبر، أما المجموعة الثانية الممثلة بالنسبة 40% فقد صرحت بأن الطفل قبل معرفته بحقيقة وضعه كان يعيش حياة طبيعية كأى طفل عادي لكن معرفته لكونه ليس ابن الأسرة شكلت له صدمة نفسية مما سبب له بعض المشاكل مع الأسرة إلا أنه و بالتدرج

بدأ يتقبل وضعه و قد تحقق ذلك بواسطة تفهم أفراد الأسرة و حسن معاملتهم للطفل و قدرتهم على احتوائه، أما المجموعة الأخيرة و التي تعبر عنها النسبة 15% فقد صرحت بأنها واجهت صعوبات كثيرة في تعاملها مع الطفل أولها عدم تقبل الأقارب لهذا الطفل كونه ليس الابن الطبيعي للأسرة، و بعد معرفته لحقيقة وضعه تولد لديه الاحساس بأنه غير مرغوب فيه من والديه البيولوجيين و من الأسرة الحاضنة الأمر الذي جعل انفعالاته تجاه ذاته تتسم بعدم الرضى وعدم تقبله لها و استحسانها¹، وترجمتها السلوكيات العدوانية تجاه الأسرة الحاضنة والمجتمع ككل.

- جدول رقم (18) يبين أسباب صعوبة التعامل مع الطفل المحتضن:

أسباب صعوبة التعامل مع الطفل	التكرارات	النسبة المئوية
حساسية حالته	13	65%
نقص الامكانيات	00	00%
صعوبة تحقيق حاجياته	00	00%
صعوبة فهم ما يحتاجه	07	35%
المجموع	20	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن كل الأسر مفردات العينة من الناحية المادية هي ميسورة الحال لذلك لا تجد صعوبة في تحقيق كل رغبات الطفل المكفول و لا تعوزها الإمكانيات لذلك بل تسعى إلى تحقيق كل طلباته وتوفير كل الوسائل التي تمكنه من عيش حياة طبيعية كأى طفل في أسرة طبيعية و ذلك ما تؤكده النتائج الواردة في الجدول رقم (14) و (15)، أما الأسر التي تواجه صعوبات في التعامل مع الطفل فقد أرجعت السبب الأول الى حساسية حالته و قد عبرت عنه النسبة 65%، فإحساس أفراد الأسرة بوضعية الطفل الصعبة دفعتهم إلى محاولة التعويض عليه من خلال توفير كل احتياجاته و تحقيق كل رغباته و الإغداق عليه بالحنان و الحب قد يصل في بعض الأحيان لدرجة التدليل المفرط مما قد ينعكس عليه سلبا في بعض الأحيان، أما السبب

¹ أنسي محمود أحمد قاسم: مرجع سابق، ص 296.

الثاني الذي ذكرته المجموعة الثانية من الأسر و التي تعبر عنها النسبة 35% فيتمثل في صعوبة فهم ما يحتاجه هذا الطفل فمعرفة حقيقة هويته تسبب له اهتزاز في شخصيته خاصة إذا كان مصدر معرفته من خارج الأسرة، إن ذلك كله يغمره بمشاعر من الحزن و النظر إلى ذاته على أنه ليس ككل الأطفال وأنه مختلف و سيء¹، خاصة في غياب التواصل المستمر بين الأخصائية الاجتماعية و النفسانية و بين الأسرة، و قد صرحت إحدى الأسر التي تعاني من التأثير البالغ للطفل و انحراف سلوكه أنها حاولت الحصول على المساعدة المختصة للتعامل مع هذا الطفل إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة لعدم وجود مختصة اجتماعية تهتم بمتابعة وضعية الأطفال المكفولين لدى الأسر البديلة.²

- جدول رقم (19) يبين معرفة الطفل المحتضن بحقيقة وضعيته:

هل يعرف الطفل حقيقة وضعه	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	10	50%
لا	10	50%
المجموع	20	100%

نلاحظ من الجدول رقم (19) أن نسبة 50% و التي تمثل نصف عدد الأسر المبحوثة قد أخبرت الأطفال المحتضنين بحقيقة وضعيتهم و ذلك راجع إما لإدراك الأسرة لضرورة إخباره بحقيقة وضعه في سن مبكرة حتى يتمكن من تقبلها، أو رضوخها للضغط الذي يتعرض له الطفل في المدرسة و الشارع و المضايقات التي يواجهها بسبب كونه ليس ابنا حقيقيا للأسرة. أما النصف الآخر و الذي تمثله نسبة 50% فتنفضل عدم إخبار الطفل المحتضن بحقيقة وضعه حتى يصبح كبيرا كفاية و ناضجا بالدرجة التي تسمح له بتقبل هذه الحقيقة دون مواجهة خطر اهتزاز شخصيته أو انحرافه.

¹ أنسي محمود أحمد قاسم: مرجع سابق، ص 295.
² المختصة النفسانية الناشطة على مستوى مركز الطفولة المسعفة باتنة.

- جدول رقم (20) يبين مدى تقبل الطفل المحتضن لحقيقة وضعيته:

هل تقبل الطفل حقيقة وضعيته	التكرارات	النسبة المئوية
لا يعلم بحقيقة وضعه	08	40.00%
تقبل الطفل لوضعه بسهولة	03	15.00%
بصعوبة نوعا ما	05	25.00%
رفض تام لوضعه	04	20.00%
المجموع	20	100%

يبين الجدول رقم (20) مدى تقبل الأطفال المحتضنين لحقيقة وضعيتهم داخل الأسر البديلة فنجد نسبة 40.00% تمثل الأسر التي لم تطلع أطفالها على حقيقة وضعيتهم وذلك تفاديا للمشاكل التي يمكن أن تواجههم بسبب ذلك، أما نسبة 15% من الأطفال الذين علموا حقيقة وضعهم قد قبلوا هذه الحقيقة بنوع من البساطة و ذلك راجع إلى علمهم بوضعيتهم من خلال الأسرة الحاضنة في سن مبكرة وبطريقة سلسة عززت من ثقة الطفل بنفسه وسهلت من اندماجه في الأسرة و المجتمع، أما النسبة الثانية 25% فتعبر عن أطفال الأسر البديلة الذين واجهوا بعض الصعوبات في تقبل حقيقة وضعيتهم لكونهم مجهولي النسب لكنهم في الأخير استطاعوا أن يواجهوا الواقع و أن يتمكنوا من التكيف معه في ظل الجهود التي تبذلها الأسر لتسهيل هذه العملية، أما النسبة الأخيرة 20% فتتمثل الأطفال الذين واجهوا واقعهم بالرفض التام وعدم التصديق أنهم لا ينتمون إلى الأسر التي نشؤوا فيها، فالطفل البديل يشعر بنوع من الألم الانفعالي بأنه أقل من الآخرين و أنه غير مقبول منهم ولا ينتمي إليهم مما ينعكس على شعوره نحو ذاته و تقبله لها فهو لديه حساس بأنه غريب عن الأسرة لا ينتمي إليها و يفسر رفضها لسلوكاته الخاطئة على أنها رفض لشخصه، و يتأثر مفهوم الذات و تقديرها كنتيجة للمشاعر غير المفهومة و غير المشروحة للعزلة الاجتماعية المصاحبة للإحساس بعدم الانتماء و قد يجد ذلك تدعيما من خلال معرفة بعض الجيران و أبنائهم بحقيقة وضع الطفل مما قد يصبغ اتجاهاتهم أيضا نحوه

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

بالسلبية والاحتقار نظرا لنظرة المجتمع إلى اللاشرعية و لقد كان ذلك أحد المشاكل التي تواجهها بعض الأسر البديلة.

- جدول رقم (21) يبين سؤال الطفل عن نسبه:

يسأل الطفل عن نسبه	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	09	45%
لا	11	55%
المجموع	20	100%

معرفة الوالدين تشكل هوية الطفل لذلك فإن أول سؤال يطرحه الطفل المكفول الذي يكتشف أنه ليس الابن الطبيعي للأسرة التي نشأ و كبر فيها هو: من أكون؟ من هما والداي؟ و ذلك ما توضحه النسبة 45% الواردة في الجدول أعلاه حيث يشكل معرفة الهوية الحقيقية للوالدين البيولوجيين وسبب التخلي عنه الهاجس الرئيسي المتحكم في تفكير و تصرفات الطفل مما يؤثر في كثير من الأحيان على علاقة الطفل بالأسرة البديلة، أما النسبة الباقية 55% و التي تمثل الأطفال الذين لا يسألون عن هوية الوالدين البيولوجيين فترجع الأسباب إما إلى عدم معرفة الطفل بحقيقة وضعه و بكونه مكفولا لدى الأسرة، و إما إلى صغر سن الطفل، أو إلى تيقن الطفل بأن حاله مع الوالدين الحقيقيين لن يكون أفضل من حاله مع الأسرة البديلة و كل ما تقدمه له من حب و حنان و معاملة حسنة، أو إلى أنه نوع من الهروب من الواقع بحيث عدم سؤاله نسبه يمكنه من التغاضي عن كونه ثمرة لعلاقة غير شرعية و عدم ذكره لهذا الموضوع يمنع الآخرين من ذكره أيضا.

- جدول رقم (22) يبين طريقة تعامل الطفل المحتضن مع محتضنيه:

طريقة تعامل الطفل مع محتضنيه	التكرارات	النسبة المئوية
يعاملكم كأبي طفل عادي	10	50%
يعاملكم بنوع من التفضيل	06	30%
يواجهكم بالرفض	04	20%
المجموع	20	100%

نلاحظ من الجدول رقم(22) أن نسبة 50% من الأسر المبحوثة صرحت أن الأطفال المكفولين يتعاملون مع محتضنيهم بطريقة عادية كأى طفل يتعامل مع والديه الحقيقيين وذلك راجع بالأساس إلى كونهم يجهلون أنهم في رعاية أسر بديلة، أما نسبة 30% من الأسر مفردات العينة فقد صرحت أن الأطفال المحضونين على الرغم من علمهم بأنهم مكفولين في أسر بديلة إلا أنهم يتعاملون مع كافليهم بنوع من التفضيل أرجعوه إلى الامتتان والعرفان الذي يشعرون به تجاه الحاضنين بسبب سعيهم إلى كفالتهم و العمل على تنشئتهم تنشئة سليمة يملأها الاشباع العاطفي و المادي و غيرها في ظل تخلي ذويهم البيولوجيين عنهم، أما النسبة الأخيرة 20% فتمثل الأطفال الذين يواجهون الأسرة الكافلة بالرفض وعدم القبول، فهناك نزع من القلق يسيطر على هؤلاء الأطفال تجاه والديهم و هو ما يسمى بقلق التجنب نظرا لما خبروه من نبذ و إهمال يؤدي إلى نوع من توقع عدم الإتاحة لمن يرعى شؤونهم و الميل إلى تجنب التعلق بهم فلا أحد هناك يحبهم فنظرة الطفل الحالية لعلاقته بالكبار يحكمها نوع من التعميم لخبراته السابقة السيئة.

- جدول رقم (23) يبين كيف يعامل باقي أفراد الأسرة الطفل المكفول:

معاملة أفراد الأسرة للطفل	التكرارات	النسبة المئوية
يعامل كأى طفل عادي	05	25%
يعامل بنوع من التفضيل	13	65%
يواجه بالرفض	02	10%
المجموع	20	100%

يوضح الجدول رقم (23) أن أغلب الأسر مفردات العينة الممثلة بالنسبة 65% تعامل الطفل المكفول بنوع من التفضيل لكونه الوحيد لديها فتعرضه لنوع من الحماية الزائدة كانعكاس لرغبة الوالدين الشديدة في إشباع شوقهما و ممارستهما لدور الأبوين، أما النسبة الثانية 25% فهي من الأسر المنجبة التي تفضل معاملة الطفل معاملة عادية مثله بمثل باقي الأبناء الطبيعيين و عدم التفرقة بينهم من أجل نشوئه بشكل عادي بعيدا عن

العقد النفسية و تعزيز ثقته بنفسه و تعويده الاعتماد على نفسه، أما النسبة الأقل 10% فقد أظهرت أن الطفل المكفول يواجه بالرفض لأن الأطفال الطبيعيين ينظرون إلى الطفل ويعرفون حقيقة وضعه داخل الأسرة فيكون محطاً لعدوانيتهم و عدائهم فهم ينظرون إليه باعتباره منافساً لهم في حب و رعاية الوالدين، كذلك نجد أنه أحياناً ما يسبب الأقارب بعض المشاكل للأطفال البدلاء و خاصة إذا ما كان هناك أطفال طبيعيين للأسرة فالأقارب قد يبدون عدم الاستحسان للطفل البديل عن طريق تفضيل الابن الطبيعي، و قد أقرت بعض الأسر أن أهم ما يضايق الطفل هو موقف بعض الأقارب و الجيران منه و الذي يتسم بالنبذ و عدم التقبل له، بل و منع أطفالهم أحياناً من اللعب معه، و ذكرت إحدى الأسر البديلة غير المنجبة أن بعض أقارب (أخ الوالد) يقيمون في نفس المنزل كانوا يحرضون أطفالهم على الطفل المكفول للاعتداء عليه و جعله يهرب من الأسرة.

- جدول رقم (24) يبين تعامل الأسرة مع السلوك الإيجابي للطفل المحتضن:

النسبة المئوية	التكرارات	إذا قام الطفل بسلوك إيجابي كيف تتصرفون معه
50%	10	بالتشجيع
45%	09	تقدمون له مكافأة
05%	01	تتجاهلون ذلك
00%	00	أخرى تذكر
100%	20	المجموع

يتضح من الجدول رقم (24) أن أغلبية الأسر الحاضنة تميل إلى تشجيع الطفل أو تقديم مكافأة له عند قيامه بسلوك جيد، فنجد أن نسبة 50% من الأسر تفضل التشجيع اللفظي و المدح و الثناء، و نسبة 45% من الأسر المبحوثة تعتمد بالإضافة إلى التشجيع و الثناء و تقديم المكافآت و التحفيز المادي في شكل هدايا، خاصة الأسر غير المنجبة التي يحظى فيها الطفل بكامل الحب و الاهتمام باعتباره الابن الذي لم تحظ به، أما في الأسر المنجبة فقد أرجعت اعتمادها هذا الأسلوب إلى محاولتها عدم تحسيس الطفل المكفول بأي فرق بينه و بين الأبناء الآخرين، كذلك من أجل تعزيز ثقة الطفل في نفسه ودفعه إلى

اتباع السلوكات الجيدة. أما بالنسبة للأسرة الأخيرة و التي تعبر عنها النسبة 05% فقد اعتبرت أن مكافأة الطفل على السلوك الجيد ليس أسلوبا جيدا في التعامل مع الطفل المكفول لأنه يعلمه الاعتماد و التوكل على الآخرين و يجعله ينتظر دائما المقابل الذي إن لم يحصل عليه يتوقف عن اتباع ذلك السلوك، كما من شأنه أن يؤدي إلى هشاشة شخصيته في الوقت الذي يجب أن يتعلم كيفية الاعتماد على نفسه لمواجهة المجتمع الذي سيفرض عليه وضعية صعبة و حينما يحين الوقت ليتحمل مسؤوليته فإنه يجد نفسه عادة غير مستعد لهذا التحدي.

- جدول رقم (25) يبين تعامل الأسرة مع السلوك السيء للطفل المحتضن:

النسبة المئوية	التكرارات	إذا قام الطفل بسلوك سيء كيف تتصرفون معه
00%	00	بالعقاب البدني
20%	04	بالتوبيخ
25%	05	تحرّمونه من بعض حاجاته
55%	11	يتجاهلون ذلك
00%	00	أخرى تذكر
100%	20	المجموع

يبين الجدول رقم (25) طريقة تعامل الأسرة مع السلوك السيء للطفل فنجد أن كل الأسر تتجنب تطبيق العقاب البدني على الطفل المكفول وقد أجمعت أنه على الرغم من أنه في أحضان أسرة تكفله وتهتم به و توفر له الرعاية إلا أنه يعتبر في حكم اليتيم خاصة إذا كان لا يعلم بحقيقة وضعه فإنها تخشى الله فيه و تعامله بنوع من الحب الزائد الممزوج بالحنان و العطف و الشفقة و محاولة عدم تحسيسه بالفرق بينه و بين الأطفال الطبيعيين للأسرة، كما أن الطفل عندما لا يحقق المطالب التي يرغب فيها والديه البديلين أو يفشل في تحقيق مطالبهما فإنه يظن أن والديه ينظرون إليه بعدم الارتياح و الرضا لذلك نجد معظم الأسر الممثلة بالنسبة 55% يتجاهلون سلوكه السيء كنوع من التخفيف عنه، أما

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

بعض الأسر التي تعبر عنها النسبة 25% فتعتمد إلى تقويم ذلك السلوك من خلال حرمانه من بعض الحاجات المفضلة لديه مثل الألعاب المحببة عنده أو عدم الخروج للتنزه...الخ، أما النسبة الأخيرة 20% فتستعمل التوبيخ اللفظي و التأنيب دون استخدام الألفاظ الجارحة مراعاة لوضعه بالإضافة إلى النصح و التوجيه من أجل تصحيح سلوك الطفل.

- جدول رقم (26) يبين مدى تلبية الأسرة لحاجات الطفل المحتضن:

هل تلبي حاجات الطفل	هل هذا راجع الى	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	كتعويض لما يحس به من نقص	08	40%
	قدرتكم على ذلك	09	45%
	أخرى تذكر	00	00%
لا	تلبية حاجات اخوته اولا	01	5%
	ضعف الدخل	00	00%
	أخرى تذكر	02	10%
	المجموع	20	100%

من خلال الجدول رقم (26) نلاحظ أن أغلب الأسر وتمثلها النسبة 85% تعمل على تلبية كل رغبات و حاجات الطفل المكفول سواء كانت هذه الأسر منجبة أو غير منجبة، وذلك راجع لكونها إما أسر ذات مستوى اقتصادي ميسور يسمح لهم بتلبية كل الحاجات المرغوبة، أو أنه نوع من التعويض خاصة إذا كان الطفل يعلم أنه مجهول النسب مما يؤثر على حالته النفسية و يشكل له إعاقة اجتماعية و نفسية، فتحاول الأسرة تعويض هذا النقص الذي يشعر به من خلال محاولة تحقيق الإشباع النفسي و الاجتماعي له من خلال الإشباع الاقتصادي و تحقيق كل مطالبه.

أما الأسر التي صرحت برفضها تحقيق كل مطالب و رغبات الطفل ممثلة بالنسبة 15% فقد أرجعت الأسباب إلى ما يلي: نسبة 10% بررت إجابتها بأنها تعمل على عدم التفريق في معاملة الطفل المكفول مع إخوته، كما أن محاصرة الطفل في دائرة محبة الأسرة المفرطة لا يسهل انطلاقتها إقامة علاقاته مع الآخرين و يشعره بعدم الكفاءة ويعرقل تحقيق ذاته و تنمية استقلالته و ثقته بنفسه و يعود العتماد الكامل على الآخرين. أما النسبة الأخيرة 05% فقد عبر الوالدان بصراحة للباحث عن قلقهما و خوفهما من احتمال تقلب الطفل فيما بعد عندما يكبر أو عندما يعرف حقيقة وضعه لذلك يحق لهما التخطيط لحياة أطفالهم الطبيعيين ومستقبلهم، أما فيما يتعلق بالطفل البديل فهناك إحساس واعتقاد أنه ليس لهم الحق في ذلك نظرا لانفصال الطفل عنهم عاجلا أم آجلا " يا مربى في غير ولدك يا بانى في غير ملكك " كما صرح الوالدان.

- جدول رقم (27) يبين درجة اهتمام الأسرة بالطفل المحتضن:

هل تهتمون بهذا الطفل أكثر من باقي الأبناء	الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	إحساسكم بحالته الخاصة	04	20%
	لعدم قدرته على مواجهة حالته	03	15%
	خوفكم عليه	06	30%
	أخرى تذكر	00	00%
لا	المساواة في المعاملة مع باقي الأبناء	03	15%
	الانشغال بأمور أخرى	00	00%
	لتعويدها لاعتماد على نفسه	04	20%
	أخرى تذكر	00	00%
المجموع			100%
			20

نلاحظ من الجدول رقم (27) أن أغلب الأسر الممثلة بالنسبة 65% قد صرحت أنها تهتم بالطفل المكفول أكثر من باقي الأبناء سواء كانت هذه الأسر منجبة أو غير منجبة و قد أرجعت الأسباب إما إلى إحساس الوالدين الحاضنين بحالة الطفل الخاصة و الحساسة كونه ليس مثل باقي الأبناء، فهو يتيم و يحتاج إلى المزيد من الحب و العطف و الحنان، و إما لضعفه و عدم قدرته على مواجهة حقيقة حالته بسبب موقف المجتمع و نظرتهم السوداء للأطفال مجهولي النسب، و أيضا إلى خوف أفراد الأسرة من المستقبل المجهول الذي ينتظره و من الاضطرابات النفسية و الاجتماعية التي سيقابلها في مشواره للبحث عن حقيقة هويته و إثبات نسبه. لذلك تسعى هذه الأسر إلى محاولة التعويض عليه و الوقوف بجانبه ماديا و معنويا بالقدر الذي يساعده لتخطي مشاكل و عقبات المجتمع.

أما باقي الأسر التي تعبر عنها النسبة 35% فقد صرحت بعدم تفضيل الطفل المكفول عن باقي الأبناء و ذلك راجع إلى عدة أسباب أولها الحرص على المساواة في التعامل مع كل الأبناء الطبيعيين منهم و المكفولين حتى ينشأ الطفل المحتضن في جو أسري طبيعي، أما السبب الثاني فيرجع إلى محاولة الأسرة الحاضنة تعويد الطفل الاعتماد على نفسه وتجهيزه ماديا و معنويا لمواجهة الواقع و تحمل مسؤوليته لأنه طفل في وضعية خاصة والمجتمع لن يكون متساهلا معه .

- جدول رقم (28) يبين احتياجات الأسرة للتكفل الأفضل بالطفل المحتضن:

احتياجات الأسرة للتكفل الأفضل بالطفل المحتضن	التكرارات	النسبة المئوية
المتابعة المستمرة من طرف المختصين الاجتماعيين والنفسانيين	10	50%
توعية المجتمع بظروف هذه الشريحة	10	50%
أخرى تذكر	00	00%
المجموع	20	100%

يبين الجدول رقم (28) ما تحتاجه الأسر البديلة من أجل توفير رعاية أفضل للطفل المكفول وقد انحصرت في احتياجين مهمين ممثلين بنسب متساوية 50% هما:

الاحتياج الأولتمثل في رغبة الأسر الحصول على المتابعة المستمرة من طرف المختصين الاجتماعيين و المختصين النفسانيين بغرض الحصول على التوعية و التوجيه في طريقة التعامل و التنشئة الأسرية و الاجتماعية المناسبة للطفل المكفول و تقديم الدعم المعنوي اللازم خاصة في حالات الأطفال الذين يواجهون المشاكل والمصاعب في مواجهة واقعهم،ففي غياب المتابعة المختصة و جهل الأسر للأسلوب المناسب للتعامل مع الأطفال المكفولين صرحت بعض الأسر أنها بداعي الحب و العاطفة ارتكبت بعض الأخطاء في تربية الطفل مثل عدم اخباره بحقيقة وضعه في سن مبكرة أو تدليله بشكل مفرط لذلك ترغب الأسر فيمن يوجهها لحسن التعامل مع المشاكل التي يواجهها الطفل المكفول بشكل فعال.

و تمخض الاحتياج الثاني عن معاناة الأسرة إلى جانب الطفل المكفول من عدم تفهم المجتمع لمثل وضعية الطفل غير الشرعي الذي يعاني من رفض المجتمع له و فرض العقاب الاجتماعي عليه، فعلى الرغم من محاولات الأسرة الحاضنة توفير الجو المناسب لينشأ الطفل في بيئة طبيعية، لكن عند خروجه إلى المدرسة أو إلى الشارع أو إلى جماعة الرفاق يواجه نظرات مختلفة تتراوح بين الشفقة و العطف و بين الرفض و الاشمئزاز وحتى إطلاق الألفاظ و النعوت القذحية، لذلك ترغب الأسر في مناشدة الجهات المختصة للعمل على توعية المجتمع بحقيقة وضعية هؤلاء الأطفال فهم ضحايا لا ذنب لهم في خطأ والديهم،كما أنهم جزء لا يتجزأ منه لذلك يجب تفهم وضعيتهم و محاولة تصحيحها من خلال إعادة دمجهم و تقبلهم في المجتمع و عدم التسبب في انحرافهم من خلال السلوكات السلبية التي يواجهونها.

- جدول رقم (29) يبين الاقتراحات المقدمة من الأسر الحاضنة إلى الأسرة التي ترغب باحتضان طفل:

النسبة المئوية	التكرارات	الاقتراحات المقدمة من طرف الأسر الحاضنة
60%	12	إخبار الطفل بوضعيته في سن مبكرة والتعامل معه بوعي
30%	06	عدم إخبار الطفل بوضعيته حتى يصير كبيرا كفاية لتفهم وضعه
10%	02	عدم احتضان طفل مجهول الوالدين
100%	20	المجموع

يشير الجدول أعلاه إلى الاقتراحات المقدمة من طرف الأسر الحاضنة لطفل مجهول النسب ضمن أفرادها اعتمادا على المعاش اليومي خلال فترة الكفالة، فنجد أن النسبة الأعلى التي هي 60% اقترحت إخبار الطفل بوضعيته في سن مبكرة و وجوب التعامل معه بوعي و الإشارة إلى خطورة هذه المسألة لذلك يجب أن توكل هذه المهمة لشخص موثوق مثل أحد الوالدين أو مختص في هذا المجال مع الإشارة إلى أن بعض الأسر التي قدمت هذا الاقتراح ما يزال الطفل المكفول لديها يجهل حقيقة وضعه إلا أن إطلاعها على ما حدث في أسر أخرى من اضطرابات و مشاكل بسبب هذه المسألة جعلها تعاني من هاجس الخوف من معاناة نفس المصير، و لقد اتفق الباحثون على أنه يجب مناقشة حقيقة الطفل معه في سن صغيرة و مبكرة (من 3 سنوات الى 6 سنوات) و يرون أن هناك أسباب عدة لذلك و أول وأهم هذه الأسباب هو أن الأطفال في الأسر البديلة سوف يعرفون حقيقة أوضاعهم و هنا يصبح من الأفضل أن يواجهوا بوضعهم الخاص بطريقة تدعيمية من الوالدين المخلصين الذين يثقون بهم، بدلا من أن يضلوا على جهل بحقيقة أوضاعهم حتى يخبروا أصلهم في وقت شديد الخطورة من خلال شخص قد

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

لا يسانداهم و بطريقة صدمية غير متوقعة و في وقت لا يكونوا مستعدين لذلك وهي مسألة اتفق الكل على أهميتها ما دامت الحقيقة ستتكشف عاجلا أم آجلا¹.

المجموعة الثانية من الأسر مفردات العينة الممثلة بالنسبة 30% اقترحت عدم إخبار الطفل بوضعيته حتى يصير كبيرا كفاية ليتمكن من تقبل و تفهم حالته كما في بعض الأسر غير المنجبة التي يوهم الحاضنان نفسيهما بأنهما هما اللذان أنجبا الطفل، وهذا ما لوحظ عند أفراد العينة للأسر الحاضنة التي كانت الأمهات يعتبرن أن وجود ذلك الطفل في الأسرة بدل مجرى حياتهم لذا نجد هناك حماية مفرطة للطفل و محاولة منعه من معرفة حقيقته من خلال تأجيل ذلك على أمل أن لا يعرف أبدا.

أما النسبة الأخيرة التي تعبر عنها النسبة 10% فتقترح عدم احتضان طفل مجهول النسب لما واجهوه من مشاكل صعبة خلال فترة كفالته خاصة في فترة المراهقة الصعبة واكتشافه لحقيقة وضعه من مصادر خارج الأسرة مما سبب له أزمة نفسية أثرت عليه وعلى أفراد الأسرة الحاضنة و لهذا نجد هؤلاء الأطفال ميالين باستمرار لإظهار مشكلات اجتماعية و اضطرابات خاصة خارج المنزل، و تجد لديهم صعوبات مستمرة في العلاقات الاجتماعية و يميلون لأن يضعوا عبء وجهدا كبيرا على العلاقة بالوالدين البديلين مما جعلها تتصح باحتضان طفل معلوم النسب حتى لا تواجهه معه الصوبات التي تواجهها مع الطفل مجهول النسب.

¹المختصة النفسية الناشطة على مستوى مركز الطفولة المسعفة باتنة.

ثانيا- جمع و تبويب و عرض و تحليل البيانات الخاصة بالمؤسسة البديلة:

1- بيانات عامة حول عمال مركز الرعاية البديلة.

- الجدول رقم(30) يبين عمر المجيب:

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
من 20 إلى 29 سنة	07	%22.58
من 30 إلى 39 سنة	14	%45.16
من 40 إلى 50 سنة	10	%32.26
المجموع	31	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (30) أن أغلب العمال المشتغلين في مركز الطفولة المسعفة هم أشخاص ناضجين يتراوح أعمارهم بين 30 الى 39 سنة بنسبة 45.16 % وبين 40 إلى 50 سنة بنسبة 32.26% أما النسبة الأقل 22.58%فتمثل العمال بسن 20 إلى 29 سنة، مما يشير إلى أن أغلب العمال ناضجين من الناحية الفكرية ما يساعد على التعامل الافضل مع الاطفال.

- الجدول رقم (31) يبين جنس المجيب:

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	03	%09.67
أنثى	28	%90.33
المجموع	31	%100

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

يبين الجدول رقم (31) أن الفئة الغالبة في عمالمركز الطفولة المسعفة هي فئة الإناث والممثلة بالنسبة 90.33%، في مقابل النسبة 09.67% الممثلة للذكور، و ذلك راجع إلى كون الإناث هن الأقدر على التعامل مع هذه الشريحة خاصة في مراحل حياتهم الأولى لما يمتزّن به من رقة و رفق و حنان في التعامل كونهن مؤهلين باستعدادات فطرية للعب دور الأمومة. و الغرض من ذلك محاولة تعويض الأطفال المحرومين ما فقدوه من وجود الأم في حياتهم.

- الجدول رقم (32) يبين المستوى الدراسي للمجيب:

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى الدراسي
00%	00	أمي
00%	00	ابتدائي
19.35%	06	متوسط
54.84%	17	ثانوي
25.81%	08	جامعي
100%	31	المجموع

يوضح الجدول أعلاهالخاص بمستوى تعليم مفردات عينة البحث أن كل العاملين في مجال العناية بالطفولة بشكل مباشر قد تحصلوا على قسط من التعليم يتراوح بين المستوى المتوسط بنسبة 19.35% و المستوى الثانوي بنسبة 54.84% و المستوى الجامعي بنسبة 25.81%، و ما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن المستوى الجامعي ينحصر في عدد قليل من العاملين مثل: الأخصائيين النفسيين و الطبيب، أما المربيّات اللواتي يتعاملن بشكل مباشر مع الأطفال فلا يتجاوز مستواهّن الدراسي المستوى الثانوي.

- الجدول رقم (33) يبين الوضعية الاجتماعية للمجيب:

الوضعية الاجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	12	38.71%
متزوج	09	29.03%
مطلق	07	22.58%
أرمل	03	09.68%
المجموع	31	100%

يشير الجدول رقم (33) إلى أن أغلبية مفردات العينة قد سبق لهم تجربة الحياة الزوجية سواء كانوا متزوجين (29.03%) أو مطلّقين (22.58%) أو أرامل (09.68%) فهم على اطلاع بأهمية و مسؤولية الحياة الأسرية، كما أن لأغلبهم أطفال فهن لا يجدن في الطفل أي تعويض لذلك هن غير متلهفات لممارسة دور الأمومة، فالمشرفات داخل المركز في غالبيةهن أصحاب ظروف خاصة اجتماعية أو اقتصادية (الحاجة المادية) دفعتهن إلى العمل في المؤسسة لتجدين القوت، هذه الظروف تجعلهن في حاجة إلى الوظيفة فقط دون الحاجة إلى ممارسة الأمومة بالذات، حتى و إن لم يكن كذلك و كن مخلصات في أداء عملهن و محبات له فمن أين لهن الجهد و الطاقة للتعامل و لرعاية أطفالهن في المنزل والأطفال في المركز، أما النسبة الأخرى 38.71% فتمثل العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج و بالتالي ليس لديهن خبرة أو تجربة في عملية التنشئة لذا تتم عن طريق التقليد واتباع أسلوب المشرفات المتزوجات على أساس أنهن الأكثر خبرة.

- الجدول رقم (34) يبين التخصص الوظيفي للمجيب:

النسبة المئوية	التكرارات	التخصص الوظيفي
80.64%	25	مربي
00%	00	مختص اجتماعي
09.68%	03	مختص نفسي
09.68%	03	أخرى
100%	31	المجموع

يبين الجدول أعلاه التخصص الوظيفي لمفردات العينة المختارة فنجد أن المركز يشمل 25 مربية و هي النسبة الأعلى ب 80.64% لأهمية الدور الوظيفي لهذه الفئة لأنها أكثر ما يحتاجه الطفل لما توفره له من عناية و اهتمام و عطف و حنان، كما نجد 3 مختصين نفسانيين يعملون على حل المشكلات النفسية التي يعاني منها الأطفال جراء غياب الرعاية الوالدية، إلى جانب 3 عمال يمثلون طبيب و ممرضين يهتمان بتوفير الرعاية الصحية البدنية لأطفال المركز خاصة المعوقين و ذوي الاحتياجات الخاصة منهم، في حين نلاحظ من الجدول غياب أحد أهم العناصر في المركز وهو المختص الاجتماعي رغم أهمية دوره في النمو السليم للطفل من الناحية الاجتماعية و لوحظ وجود مختصة اجتماعية واحدة ناشطة على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي للولاية و هذا غير كاف.

- الجدول رقم (35) يبين وضعية عمل المجيب:

النسبة المئوية	التكرارات	وضعية العمل
16.13%	05	عمل مؤقت
83.87%	26	عمل دائم
100%	31	المجموع

نلاحظ من الجدول رقم (35) أن معظم العمال المتواجدين في المركز (83.87%) هم عمال دائمون يوفرّون الرعاية المستمرة للأطفال واستمرارية عملهم تساعد على تعود الأطفال عليهم و توفر لهم نوع من الثقة و الأمان، في حين نسبة (16.13%) تمثل العمال المؤقتين المعرضين للانتقال أو ترك العمل بعد فترة و يحل محلهم عمال آخرون، وذلك ما يؤثر على الأطفال سلبا خاصة في حالة تعودهم عليهم مما يولد لديهم نوعا من القلق والخوف من الترك و التخلي عنهم .

2-الوضعية الاجتماعية للطفل غير الشرعي في مؤسسة الرعاية البديلة:

-الجدول رقم (36) يبين ما إذا تلقى المجيب تدريباً لممارسة الوظيفة:

هل تلقيت تدريباً لمساعدتك على ممارسة وظيفتك	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	10	32.26%
لا	21	67.74%
المجموع	31	100%

نجد من الجدول السابق أن نسبة العاملين الذين لم يتحصلوا على تدريب لمساعدته على أداء و تحسين أدائه الوظيفي و الممثلين ب 67.74% أعلى من نسبة العاملين الذين تحصلوا على تدريبات (32.26 %)، فالجدول يدل دلالة واضحة على مدى القصور الذي تعانيه المؤسسة من حيث توفر المربيّات المؤهلات تعليمياً وتربوياً من خلال الدورات التدريبية، فنجد الأمر الذي ينعكس على عدم فهم الطفل و ظروفه و حاجاته الخاصة داخل هذه المؤسسة، فغالبية المشرفات في المؤسسة غير تربويات لا يعلمن عن الطفل و حاجاته الاجتماعية و النفسية شيئاً، و على الرغم من الجهود المبذولة من طرف إدارة المركز من

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

أجل تأهيل هؤلاء المربيات من خلال إقامة دورات تدريبية على مستوى المركز إلا أن هذا يبقي غير كاف.¹

-الجدول رقم (37) يبين اسلوب التنشئة المتبع في المركز:

ما هو أسلوب التنشئة الاجتماعية المتبع في المركز	التكرارات	النسبة المئوية
أسلوب الرعاية و الحوار	10	32.26%
أسلوب اللامبالاة	06	19.35%
أسلوب تسلطي	00	00%
أسلوب متذبذب	15	48.39%
المجموع	31	100%

يبين الجدول رقم (37) نوع الأسلوب التربوي المتبع داخل مركز الطفولة المسعفة فنجد أنكل المشرفات يتجنبن اتباع الأسلوب التسلطي كونه لا يتماشى و نظام المؤسسة في الأساس،بالإضافة إلى الرادع الأخلاقي في التعامل مع الأطفال على أنهم أيتام يحتاجون إلى العطف و الحنان لا إلى القسوة في المعاملة، لكنهن صرحن باختلاف الأسلوب التربوي المتبع من مشرفة لأخرى فنجد نسبة 32.26% من المربيات يعتمدن أسلوب الرعاية و الحوار في تعويد الطفل الأنماط السلوكية المقبولة و محاولة تعويضه النقص و الحرمان العاطفي الذي يعايشه يوميا من خلال كونه مجهول الوالدين، أما النسبة الباقية المتمثلة في 19.35% اعتمدتأسلوباللامبالاة و نسبة 48.39% اعتمدت أسلوب متذبذب في عملية التنشئة،و هكذا يعاني الطفل من ذبذبة المعاملة و العاطفة و تغيرهما،بالإضافة إلى أن المشرفة في المؤسسة ليست هي الأم الحقيقية و ليس لديها الاستعداد البدني و النفسي لهذا الدور و بالتالي فهي لا تطمح كثيرا في أن تجعل منه شيئا أكثر مما هو عليه، فالعلاقة بالطفل داخل المؤسسة هي علاقة مهنية جافة فالوالدية فيها تمارس كوظيفة فقط و الوظيفة مسؤولية و حساب و لهذا فإن نمط التفاعل و التعامل داخل المؤسسة يتسم بالجمود

¹المختصة النفسية الناشطة على مستوى مركز الطفولة المسعفة باتنة.

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

والروتينية فهو نمط تأدية المهام ينفق فيه الوقت و الجهد و المال لتحويل الطفل المحروم من والديه إلى طفل معتنى به جسميا في أحسن الأحوال لكنه يظل محروما من كل مقومات الحياة العاطفية،فهو نمط يتسم في ظاهره بالحماية غير أنها حماية غير حانية بل تتسم بالجمود في التعامل مع الطفل.

-الجدول رقم (38) يبين نظرة المجيب الى الطفل المسعف:

كيف تنظر للطفل المسعف	التكرارات	النسبة المئوية
بالشفقة	16	51.61%
بالعطف و الحنان	15	48.39%
بالنفور	00	00%
أخرى تذكر	00	00%
المجموع	31	100%

يبين الجدول رقم (38) أن كل العاملين في مركز الطفولة المسعفة ينظرون إلى الطفل المسعف بنظرة تتراوح بين الشفقة و الرثاء لحاله كونه ضحية بريئة يدفع أخطاء غيره ويتحمل عقاب المجتمع حتى قبل أن يدرك حقيقة وضعيته، و بين نظرة الحب و الحنان والعطف كونه تجسيد للبراءة و هبة من الرحمان لا يعرف قيمتها الا من حرم منها.

- الجدول رقم (39) يبين مدى رضا المجيب عن العمل:

هل أنت راض عن عملك	التكرارات	النسبة المئوية
راض	11	35.48%
غير راض	20	64.52%
المجموع	31	100%

يتضح من الجدول السابق أن النسبة الأعلى 64.52% تعبر عن عدم الرضى الوظيفي للعمال في مقابل نسبة 35.48% التي أشارت إلى أنها تشعر بالرضى على أدائها الوظيفي ، و يعود عدم الرضى الواضح لدى هؤلاء المشرفات عن القيام بهذا الدور و تحمل هذا العبء إلى كونهن في أغلب الأحيان غير متلهفات لممارسة دور الأمومة لكن محتاجات للوظيفة كمصدر لكسب الرزق فقط أو لشغل بعض أوقات الفراغ لدى البعض منهن، و لا نستطيع أن نعلم ما في قلوبهن من حب و تقبل للأطفال، و لا توجد لديهن الدافعية لهذا العمل بالذات إلا أنه المتاح لكسب القوت، و بالتالي هن غير حريصات على ملء بيئة الطفل بالمشيرات الحسية الاجتماعية و الانفعالية التي تساعد على أن ينمو بشكل سوي متوافق، و هن لا يتمتعن بالرضى الوظيفي الذي يحفز دافعتين تجاه الطفل، فالمربية في نهاية الأمر ما هي إلا موظفة تخضع للجزاء إذا اختل أو تأخر شيء عن ميعاده الروتيني المعتاد و بالتالي ليس لديها الدافعية و الصبر و الوقت الذي يميز الأم مع طفلها.

- الجدول رقم (40) يبين أثر العمل بالمناوبة على الأطفال المسعفين:

هل يؤثر العمل بالمناوبة على الطفل المسعف	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	25	80.64%
لا	06	19.36%
المجموع	31	100%

من خلال الجدول رقم (40) نجد أن نسبة 19.36% من المربيات يصرحن بعدم تأثير العمل بالمناوبة على الطفل لأن تعدد الأمهات البديلات قد يكون مفيدا له حيث يتاح له إقامة علاقات تعلق و ارتباطات متعددة و بالتالي مدى واسع من مصادر الأمن و الطمأنينة في حالة غياب إحداهن. أما النسبة الباقية من مفردات العينة 80.64% فقد أجمعت على أن العمل بالمناوبة يؤثر بشكل سلبي على الطفل و هو تغير الأمهات (المشرفات أو المربيات) باستمرار إما لانتقال المشرفة و تركها العمل أو لتغييرها المناوبة صباح - مساء أو ليل - نهار (نظام الوردية) إن هذا الأمر - تعدد المربيات - قد يطرح

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

للمناقشة مسألة تعددية الأم و تأثيرها السلبي على الطفل، فتعلق الطفل بالمربية و انفصاله عنها قد يولد لديه شعورا قلقا و اضطرابا و أقل شعورا بالأمن من الأطفال الذين يكونون في رعاية و كنف أشخاص دائمين إن ذلك يظهر أهمية الثبات و الاستقرار في حياة الطفل.

3- الوضعية النفسية للطفل غير الشرعي في مؤسسة الرعاية البديلة:

- الجدول رقم (41) يبين المشكلات النفسية التي يعاني منها الطفل المسعف:

لقد ورد في الجدول رقم (41) إجماع لكل مفردات العينة بنسبة 100% على أن أطفال مركز الطفولة المسعفة يعانون بدرجات متفاوتة من مشاكل نفسية مختلفة و متفاوتة الخطورة أهمها: تأخر النمو، و التبول اللاإرادي، و العدوانية، و الانطواء، بالإضافة الى كونه معرضا لمختلف الإعاقات الناتجة عن الإهمال خاصة خلال أيامه الأولى في الوجود و ذلك راجع إلى الحرمان العاطفي وإحساسه بالرفض و النبذ خاصة من والديه البيولوجيين و أنه غير مرغوب فيه من طرف المجتمع. إن الطفل المحروم من الرعاية الوالدية يعاني الكثير من الاضطرابات في شخصيته و غير متوافق مع مجتمعه و يصل به الأمر في بعض الأحيان إلى حد الموت الفيزيقي نظرا لظروف الحرمان الحسي و العاطفي الذي يعانيه.

- الجدول رقم (42) يبين سبب المشاكل التي يعاني منها الطفل في المركز:

النسبة المئوية	التكرارات	في رأيك ما سبب هذه المشاكل
45.16%	14	الانفصال عن الوالدين
41.94%	13	الحرمان من الرعاية الاسرية
12.90%	04	أخرى
100%	31	المجموع

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول أعلاه أسباب المشاكل النفسية التي يعاني منها الطفل المسعف ترجع بالأساس إلى انفصاله المبكر عن والديه (45.16%) و الحرمان من الرعاية الأسرية (41.94%) بالإضافة إلى الحرمان العاطفي الناتج عن العيش في مؤسسة أو مركز الرعاية البديلة (12.90%) كل هذه الأسباب تخلف لديه جوعاً عاطفياً لا يمكن تعويضه بسبب حرمانه من عطف الأم أو ما يقوم مقامها و تبادل الحب معها و بالتالي نجد الحرمان من علاقة دافئة بالوالدين أو بديلتهما يخلق لدى الطفل شعوراً بعدم الاكتراث و الأهمية لأحد، الأمر الذي يؤدي إلى عديد من الاضطرابات السلوكية و الشخصية الناتجة عن شعوره بالضيق النفسي و الاجتماعي، الأمر الذي يترتب عليه اصطدامه بالبيئة الاجتماعية لارتكابه الكثير من الانحرافات السلوكية كالسرقة و البول والأنانية و عيوب الكلام والعدوان.

الجدول رقم (43) يبين تواصل أولياء الأطفال المسعفين بهم:

هل يوجد اتصال بين بعض أولياء الأطفال غير الشرعيين مع أطفالهم	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	02	06.45%
بالبزيرة	02	06.45%
بالاتصال الهاتفي	00	00%
المساعدة المادية	27	87.10%
لا	31	100%
المجموع		

يظهر الجدول رقم (43) أن أغلبية مفردات العينة بنسبة 87.10% قد صرحت بعدم وجود استمرارية في الاتصال بين الوالدين البيولوجيين و الطفل المسعف، فبعد إيداع الطفل في المركز تنقطع كل علاقاته مع والديه البيولوجيين و يندرج في خانة الطفل مجهول النسب (x). إلا أن نسبة 12.90% و التي تمثل المختصين النفسيين بالأساس تؤكد أنه في بعض الأحيان يكون هناك اتصال من طرف الأم العازبة للاطمئنان على أوضاع طفلها، فإحدى

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

الأمهات لديها طفلان مودعان بالمركز تقوم أحيانا بزيارتهما في فترات متفرقة، أما الحالتين الأخريين فالأمهات تتصلن فقط بالهاتف و ذلك بغرض الإبقاء على سرية هويتهما.

- الجدول رقم (44) يبين تزايد أو تناقص عدد الأطفال الوافدين إلى المركز:

أجمعت كل مفردات العينة من مشرفات و مختصين نفسانيين و غيرهم بنسبة 100% بأن نسبة الأطفال غير الشرعيين الوافدين إلى مركز الطفولة المسعفة في تناقص مستمر مقارنة بالسنوات الماضية حيث كان عدد الأطفال الوافدين إلى المركز يفوق 60 طفلا سنويا في حين انخفض العدد و أصبح لا يتجاوز 20 طفلا، و عند سؤال المختصة النفسانية ذكرت أن عدد الأطفال في تناقص خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة و ذلك راجع إلى ارتفاع عدد الأمهات العازبات اللواتي يحتفظن بأطفالهن، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الإجهاض، و كذلك انتشار ظاهرة جديدة و هي لجوء الأسر غير المنجبة و التي ترغب في احتضان طفل إلى الاتصال المباشر بالأم العازبة و الاتفاق معها على التكفل بطفلها مقابل مبلغ مالي معين، و ذلك من أجل التملص من الإجراءات الإدارية الصارمة المتبعة عند إيداع الطفل للأسرة البديلة. إلا أنها في الأخير أكدت بأن كل ذلك يبقى مجرد تخمينات في ظل غياب دراسات معمقة في مجال هذا الاختصاص.

- الجدول رقم (45) يبين تقييم المجيب لوضعية الطفل داخل المركز:

ما هو تقييمك لوضعية الطفل داخل المركز	التكرارات	النسبة المئوية
جيدة	00	00%
مقبولة	22	70.97%
سيئة	09	29.03%
المجموع	31	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (45) أن نسبة 70.97% قد صرحت بأن وضعية الطفل غير الشرعي في مركز الطفولة المسعفة مقبولة على العموم، و أرجعت ذلك إلى المجهودات المبذولة على مستوى إدارة المركز و من طرف المربيّات من أجل تحسين وضعية الطفل المسعف و تنشئته بشكل سليم يسمح بدمجة في المجتمع و جعله عنصرا فعالا فيه، أما النسبة الأخرى 29.03% فقد أخبرتنا بأن الطفل المسعف مهما كان مستوى الرعاية التي يتلقاها في المركز و الجهود المبذولة من أجل تحسين المستوى المعيشي له، إلا أنه يبقى طفلا في ظروف خاصة يعاني من إعاقة نفسية و اجتماعية يكتسبها الشعور بالنبذ والرفض بسبب ظروف ميلاده الغامضة و ظروف نشأته غير العادية، و في الأخير أجمعت كل مفردات العينة أنه مهما كانت الجهود المبذولة فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحل المركز محل الأسرة الطبيعية للطفل.

4- حول الوضعية الاقتصادية للأطفال غير الشرعيين:

- الجدول رقم (46) يبين ما إذا كانت الميزانية المخصصة من طرف الدولة كافية لرعاية أطفال المركز:

أشارت كل مفردات العينة إلى أن الميزانية المخصصة من طرف الدولة لرعاية الأطفال المسعفين في مراكز الرعاية البديلة تعد كافية جدا خاصة و ان المركز يضم عددا قليلا من الأطفال بالإضافة إلى المساعدات المادية التي تقدمها الجمعيات الخيرية والصدقات المحصلة من ذوي القلوب الرحيمة، إذن من الإجابات المحصلة نستنتج أن الوضعية الاقتصادية للأطفال ميسورة و كل ذلك يصب في محالة تنشئة الأطفال تنشئة سليمة وإعدادهم بشكل أفضل للحصول على أفراد متوافقين و فعالين في المجتمع.

- الجدول رقم (47) يبين تقييم العمال للرعاية المقدمة في مراكز الطفولة المسعفة:

ما هو تقييمك للرعاية البديلة المقدمة في مراكز الطفولة المسعفة	التكرارات	النسبة المئوية
كافية	08	%25.81
دمج الطفل في اسرة بديلة	09	%29.03
إثبات نسب الطفل و الحاقه بوالديه	05	%16.13
توعية المجتمع بوضعية الطفولة المسعفة	09	%29.03
المجموع	31	%100

يبين الجدول رقم (47) تقييم مفردات العينة للرعاية المقدمة للأطفال المقيمين في مراكز الطفولة المسعفة، فترى النسبة الأقل (%25.81) أنها كافية و أفضل للطفل من أن يعيش مشردا و تمكنه من الحصول على جو عائلي يعوضه عن الأسرة التي فقدها، أما النسبة الأعلى (%74.19) فترى أن الرعاية غير كافية على الرغم من كل المجهودات المبذولة في هذا المجال، لأنها كثيرة هي الحقوق التي يحرم منها الأطفال غير الشرعيون وأهمها النسب، فهوية الأب غالبا ما تكون معروفة إلا أنه غالبا ما يتخلص من المسؤولية إما لأن القوانين لا تنسب الطفل إلى أبيه إذا كان الحمل غير شرعي أو لأن القوانين لا تزال لا تعترف بفحص الحمض النووي كوسيلة لإثبات النسب لذلك يجب العمل على إثبات نسب الأطفال و إلحاقهم بوالديهم لأنهم الأحق به و الأجدر بتحمل ثمن خطيئتهم.

كما أن أطفال المؤسسات يحتاجون إلى حب حقيقي يتجسد في أم ينعمون بالحنان في ظل حبها و أب متواجد يعيشون في كنفه فالطفل المحروم من حنان والديه مهما قدمنا له من الحنان يظل في حاجة له أكثر، و هنا يمكن الإشارة إلى حقيقة مؤداها أن نظام الأسرة البديلة هو أفضل نظم الرعاية البديلة للأطفال المحرومين من الوالدين و هو ما يتفق مع البحوث و الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع، فإنه لا يمكن الادعاء أن الأسرة

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

البديلة لا من حيث كونها نظاما في ذاته للرعاية، بل من حيث الظروف و الممارسات التي تتم في إطار الأسر البديلة.

بالإضافة إلى العمل على توعية المجتمع بوضعية الطفل غير الشرعي فهو جزء من المجتمع لا يجوز تغييره ولا النظر إليه باحتقار و لا ازدراء فلا ذنب له و قد يصبح من أفضل الناس مستقبلا و على المجتمع معاملته بالحسنى لأن جريمة والديه لا تلحقه فالجرائم لا تورث، و لأنهم ولدوا نتيجة علاقة محرمة يحرص أصحابها على إخفاء نتائجها بأي طريقة و الضحية طفل بريء قدره أن يرى الحياة على يد أب مستهتر و عابث و أم جردتها لحظات الحرام من المشاعر.

- الجدول رقم (48) يبين الاقتراحات المقدمة من أجل تحسين وضعية الطفل داخل المركز:

النسبة المئوية	التكرارات	في رأيك ما الذي يجب عمله من أجل تحسين وضعية الطفل داخل المركز
38.71%	12	عقد دورات تدريبية و تأهيلية للعاملين بهذا المجال
38.71%	12	وضع معايير صارمة لقبول العاملين و الاستفادة من ذوي الاختصاص
22.58%	07	دمج الاطفال في المجتمع من خلال النشاطات الخارجية
100%	31	المجموع

من خلال الجدول رقم (48) الذي يوضح اقتراحات العاملين مفردات العينة المبحوثة من أجل تحسين وضعية الطفل المقيم في مركز الطفولة المسعفة نجدها قد تمحورت حول ثلاث اقتراحات هي: أولها دمج الطفل في المجتمع من خلال النشاطات الخارجية أي قيام المربيات بأخذ الأطفال في جولات خارج المركز من أجل قضاء بعض حاجات المركز، والغرض منها إخراج الأطفال من الجو الروتيني اليومي و كسر حاجز الخوف من المجتمع الخارجي لتسهيل عملية اندماجهم فيه فيما بعد، أما فيما يخص الاقتراح الثاني فيمثل

عقد دورات تدريبية و تأهيلية للعاملين في مجال رعاية الطفل و الذين على اتصال مباشر به وذلك بنسبة 38.71%، والاقتراح الثالث يتمثل في وضع معايير صارمة لاختيار و قبول العاملين و السعي إلى الاستفادة من ذوي الاختصاص خاصة في مجال علم النفس و علم الاجتماع و علوم التربية و ذلك بنسبة 38.71%، لأنه لا يمكن لأي كان التعامل مع الطفولة المسعفة بالشكل الصحيح و تحقيق النتائج المرجوة من ذلك، فالطفل المسعف هو طفل في وضعية خاصة و صعبة يعايشها طوال حياته و لا يستطيع التخلص منها أو انكارها مما يشكل مشاكل نفسية و إعاقات اجتماعية قد تؤثر على استقراره النفسي والوجداني، لذلك يشترط في القائمين على رعايته إدراك أهمية و خطورة العمل الذي يؤديه و السعي إلى الاطلاع على الأساليب المناسبة للتعامل مع هذه الفئة، و هنا نشير إلى أنه ليس من الضروري أن يوجد الطفل في بيئة و وسط يضم الوالدين البيولوجيين فقط لكي ينشأ سوياً و متوافقاً و لكن الأهم من ذلك هو إعطاء الطفل الحنان و الحب و منحه الثقة و الطمأنينة التي تعينه على التوافق مع مجتمعه فيما بعد، فالرابطة بين الطفل و والديه لا تحتاج أن تحدث فقط مع الوالدين البيولوجيين بل يمكن أن تحدث مع الوالدين البديلين أو مع من يقوم على رعاية الطفل، بل يبدو بالأحرى أن نوعية الرعاية أو الرعاية البديلة ذات الأهمية الأساسية، كما تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة و هي أن توفر شخص راشد (الأم أو بديلتها) ليس هو العامل و الهام والجوهري، فالمسألة لا تتعلق بوجود الأم بشكل مطلق أي مجرد وجود الأم فقط، فالمسألة تتعلق هنا بنوعية الأمومة التي تمارسها الأم مع الطفل فما يحتاجه الطفل أساساً هو عملية الأمومة أو ما يطلق عليه بالأمومة الجيدة و الكافية، فعلى الرغم من توفر أمهات في المؤسسة في صورة المربيات إلا أنهن لا تمثلن للطفل الأم البيولوجية التي أنجبته ولا حتى الأم النفسانية التي تقوم بعملية الأمومة، فإذا كانت المسؤولة عن الطفل ليست أمه البيولوجية فلا بد أن تكون له بمثابة الأم النفسانية القادرة على القيام بدور الأم البيولوجية و على حب الطفل و تقديره كشخص يحب صحبته و تربيته و فهم سلوكه وإمداده بالدعم و التحلي بالصبر و الاستجابة لحاجاته و تقبله و الإسعاد به وإسعاده.

ثالثا - الخاتمة:

1- نتائج موضوع الدراسة:

تعتبر مهمة الباحث ناقصة إذا توقف عند عرض النتائج التي توصل إليها من خلال تحليل بياناته فقط دون ربطها بمنطلقات بحثه و الأسس التي بنيت عليها فرضياته، أو دون تفسير ذلك و مناقشة ما توصل إليه من نتائج، بعبارة أخرى تحتاج النتائج التي أسفرت عنها أية دراسة إلى تفسير انطلاقا من أن التفسير هو عملية يتم فيها البحث عن المعنى الأشمل أو الأوسع للنتائج، فإذا كان جوهر العلم هو البحث بطريقة منهجية على جواب لسؤال، وأن النتيجة يؤمل أن تكون متطابقة مع الواقع يصبح ضروريا اختبار مدى صدق الفرضيات التي تم وضعها في البدء و تفسير النتائج و مناقشتها وربطها بما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة حول موضوع البحث.

و الهدف من هذا البحث هو الإجابة عن التساؤلات و اختبار الفرضيات المطروحة في بداية البحث و بعد جمع البيانات المتحصل عليها من خلال ملاءمة الاستمارات و تحليلها، وبناء على الفرضية العامة لموضوع الدراسة و هي: "إن انتشار ظاهرة الأطفال غير الشرعيين وتفتيشها داخل المجتمع الجزائري كانت وراء ظهور كل من الأسر البديلة والمؤسسة الإيوائية"، نصل إلى مجموعة من النتائج ذات الأهمية بالنسبة لموضوع الدراسة و هذه النتائج في حقيقتها هي زبدة تحليل الأرقام المستقاة من الواقع.

وبناء عليه فهذه أهم النتائج التي أسفر عنها التحليل النظري و الدراسة الميدانية للظاهرة المدروسة و هي كما يلي:

- النتائج الخاصة بالأسر البديلة:

تتفق البيانات المستقاة من الواقع على أن أغلب الأسر التي تسعى إلى احتضان طفل مجهول الوالدين هي أسر غير منجبة احتضنت على الأقل طفلا واحدا (الجدول رقم 02)، ويتميز الوالدان الحاضنان بمستوى تعليمي جيد حيث أن أغلبهم من مستوى ثانوي و جامعي كما يشتغلون في مناصب عمل دائمة ذات دخل شهري معتبر بحيث يمكنها من

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

تحقيق مستوى اجتماعي جيد و يساهم في تحقيق الاشباع المادي و النفسي للطفل المكفول (الجدول رقم 05، 07، 08، 10، 14، 15)، و ما نلاحظه هو ميل الأسر لاحتضان الأطفال في سن مبكرة من العمر أقل من ستة أشهر (جدول رقم 16)، حتى تسهل عملية تنشئته لذلك تعتمد أغلب الأسر إلى إخفاء حقيقة وضعية الطفل خوفا من رد فعله و عدم تقبله لهم و صعوبة اندماجه معهم (الجدول رقم 17) فحساسية حالته و صعوبة وضعيته تهدد باهتزاز شخصيته و حتى انحرافه.

إن معرفة الطفل لهوية والديه البيولوجيين و سبب التخلي عنه تشكل الهاجس الرئيسي المتحكم في تفكيره و تصرفاته مما يؤثر على علاقته بالأسرة البديلة و احتمال تقبله فيما بعد عندما يكبر أو عندما يعرف حقيقة وضعه، فأغلب الأطفال الذين علموا حقيقة وضعهم واجهوا بعض الصعوبات في تقبل وضعيتهم، لكن في الأخير استطاعوا أن يواجهوا الواقع و أن يتمكنوا من أن يتكيفوا معه في ظل المجهودات التي تبذلها الأسرة لتسهيل هذه العملية (الجدول رقم 20) لذلك يعاملون كإفليهم بنوع من الامتنان بسبب سعيهم إلى تنشئتهم تنشئة سليمة يملأها الإشباع العاطفي و المادي (الجدول رقم 22).

و يعامل الطفل المكفول بنوع من التفضيل لكونه الوحيد لدى الأسرة فتعرضه لنوع من الحماية الزائدة كانعكاس لرغبة الأم الشديدة لإشباع شوقها لممارسة دور الأمومة، فأغلب الأسر تميل إلى تشجيع الطفل و تقديم المكافأة له عند قيامه بسلوك جيد فتستعمل التشجيع اللفظي و المادي (الجدول رقم 25)، و تتجاهل عقابه عند قيامه بسلوك سيء و ذلك بسبب الحب الزائد الممزوج بالحنان و العطف و الشفقة و عدم تحسيسه بأي فرق بينه و بين الأطفال الطبيعيين.

كما نجد أن هذا الطفل طالما أنه الوحيد لدى الأسرة و هي غير قادرة على إيجاد غيره فإنه يتعرض لنوع من الحماية الزائدة، و هذه الحماية هي انعكاس لإحساسها بحالته فهو يتيم يحتاج إلى المزيد من الحب و العطف و الحنان، و لضعفه و عدم قدرته على مواجهة المجتمع بحقيقة حالته (الجدول رقم 27).

أما بخصوص احتياجات الأسرة لتقديم رعاية أفضل للطفل فترغب في الحصول على المساعدة من طرف المختصين الاجتماعيين و النفسانيين بغرض الحصول على التوعية من أجل تحقيق الرعاية الأفضل للطفل، إلى جانب توعية المجتمع بظروف هذه الشريحة ومحاولة تصحيحها من خلال تقبلهم و إعادة دمجهم فيه (الجدول رقم 28).

- النتائج الخاصة بمركز الايواء:

تبين النتائج المحصل عليها من الدراسة الميدانية أن أغلب العاملين في مركز الطفولة المسعفة هم من جنس الإناث بسبب كونهن الاقدر على التعامل مع هذه الشريحة الخاصة في مراحل حياتهم الأولى لما يتميزن به من رقة و رفق و حنان و لكونهن مؤهلات باستعدادات فطرية للعب دور الأمومة.

بالنسبة للمستوى التعليمي لهم نجده في أغلبه يتراوح بين المستوى المتوسط و الثانوي كما أن أغلب المربيات من ذوي الظروف الخاصة و الوضعية الاجتماعية الصعبة (أرملة، مطلقة، أو الحاجة المادية) إلتحقن بالعمل لسد الحاجة المادية، كما يفترقن للتخصص الوظيفي (الجدول رقم 36)، حيث يفترق المركز للمربيات المؤهلات تعليميا و تربويا من خلال الدورات التدريبية لذلك نجد أن الاسلوب التربوي المتبع يتسم في أغلبه بالتذبذب وحسب الحالة النفسية و المزاجية للمربية (الجدول رقم 37)، و نجدهن غير راضيات عن أدائهن الوظيفي و يعود ذلك إلى عدم رغبتهن لممارسة دور الأمومة بقدر ما يحتاجون إلى مصدر رزق و لا توجد لديهن الدافعية لهذا العمل بالذات إلا أنه المتاح لكسب الرزق.

و لقد أشارت النتائج إلى أن العمل بالمناوبة يؤثر بشكل سلبي على الطفل، و ذلك لتغير الأمهات (المربيات) باستمرار فتعلق الطفل بالمربية و انفصاله عنها قد يولد لديه شعور بالقلق و الاضطراب.

كما أشارت النتائج إلى أن الأطفال غير الشرعيين و المودعين في المركز يعانون من مشاكل نفسية متفاوتة الخطورة و في كثير من الأحيان من الإعاقة الجسدية (الجدول

رقم 41) سببها الأساسي الانفصال عن الوالدين و الحرمان من الرعاية الأسرية (الجدول رقم 42) و لقد جاء تقييم العاملين في المركز لوضعية الطفل فيه على أنها في أغلبها مقبولة لأن إيداع الطفل في المركز يوفر له الرعاية و التكفل و الحماية، إلا أنها تبقى غير كافية لأنه لا يمكن أن يحل المركز محل الأسرة بالنسبة للطفل و ما توفره له من استقرار نفسي واجتماعي، فالطفل الحرور من الأسرة رغم أنه بريء إلا أنه متهم و هو طفل غير مرغوب فيه و يتعرض في كثير من الأحيان لرفض المجتمع لذلك يجب توعية المجتمع بوضعية الطفولة غير الشرعية و محاولة دمجهم في الأسر البديلة تعوضهم إلى ما يفتقدون له من استقرار نفسي و اجتماعي (الجدول رقم 47).

و تشير النتائج إلى أن المؤسسة تعاني من عجز في المربيات المؤهلات لذلك يجب عقد دورات تدريبية و تأهيلية للعاملين و وضع معايير صارمة لقبولهم و الاستفادة من ذوي الاختصاص (الجدول رقم 48).

2- مناقشة فرضيات الدراسة:

أسفرت الدراسة على صدق الفرضية الرئيسية و صدق الفرضيات الفرعية التابعة لها بشكل كبير، ففي الحقيقة لا جدال في صدق هذه الفرضيات فهي تبحث في الأسس و رغم أن وضعية الطفولة غير الشرعية تختلف من مجتمع لآخر و من مرحلة زمنية لأخرى، إلا أن الباحثين لم يختلفوا في معالجتهم قضية الأسباب و العوامل المؤثرة في ظاهرة الطفولة غير الشرعية على أنها مشجعة لظهور الرعاية البديلة فالطفولة غير الشرعية ليست سببا مباشرا لظهور أنواع الرعاية البديلة، و إنما هي أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار وزيادة الاعتماد على نظم الرعاية البديلة (الأسر البديلة و المؤسسات الايوائية) في التكفل و الاهتمام بالطفولة المحرومة من الرعاية الوالدية.

فالدراسات الميدانية أثبتت أن الأسر البديلة و المراكز الايوائية لا تضم فقط الأطفال غير الشرعيين و إنما تضم أيضا الأطفال الأيتام معلومي الوالدين أو الفاقدين للرعاية الوالدية بسبب الأوضاع الاقتصادية أو بسبب الإعاقة الجسدية أو الذهنية إلا أن انتشار

الفصل الثامن: جمع و تبويب و عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

ظاهرة الطفولة غير الشرعية أدت إلى الزيادة في عدد الأسر البديلة و المراكز الايوائية، مما ساعد على انتشار الاعتقاد ان الرعاية البديلة وجدت خصيصا للتكفل بالأطفال غير الشرعيين.

إن الطفل في مراحل حياته الأولى أكثر ما يحتاج إليه هو الرعاية و العطف و الحنان و التنشئة الصحيحة في وسط أسري طبيعي يوفر له الاستقرار الاجتماعي و الاكتفاء و الإشباع النفسي و الاقتصادي، لذلك نجد أن هناك مساعي حثيثة من أجل توفير الرعاية اللازمة للأطفال المحرومين منها و ذلك من خلال ادماجهم في وسط أسري أو في مراكز للإيواء.

3- التوصيات و الاقتراحات:

إن التوصيات هي بمثابة الشق التطبيقي لأي عمل و من ثم فإن التوصيات ينبغي أن تتعامل مع ما هو متاح في الواقع العملي بعيدة عن النظريات التي قد تتعامل مع المأمول دون مراعاة لمقتضيات الواقع و ظروفه من حيث توفر الإمكانيات المادية و البشرية للاستفادة من طاقتها حتى تصبح هناك قيمة لتوصية أي بحث:

و من خلال العمل الميداني و نتائجه و البحوث السابقة يمكن أن نصوغ التوصيات فيما يلي:

1- في مجال الأسر البديلة:

- * العمل على ضرورة ضم الأطفال المحرومين من الأسر البديلة في وقت مبكر جدا الأمر الذي يتوقف عليه نجاح الطفل و تكيفه داخل الأسر البديلة.
- * تفضيل الأسر البديلة غير المنجبة لرعاية الطفل داخلها فالأسر غير المنجبة أفضل بكثير من المنجبة لرعاية الطفل.
- * ضرورة إعداد و تهيئة الأسر البديلة لاستقبال الطفل مع وضع برامج إرشادية لتوجيه و توعية هذه الأسر بنوع المشكلات التي تطرأ و كيفية التعامل معها بشكل فعال.

* وضع ضوابط شديدة في اختيار الأسر البديلة و خاصة فيما يتعلق بسلامة تركيب الأسرة و الظروف الصحية و المعيشية لهذه الأسر و النزول بالحد الأقصى للسن إلى 45 سنة.

* ضرورة مكاشفة الطفل داخل الأسر البديلة بحقيقة وضعه (أي انه يتيم) في سن مبكرة بشكل تدعيم فعال تقاديا لكثير من المشكلات التي قد تطرأ فيما بعد.

* إصلاح الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية للأطفال غير الشرعيين و لتحقيق هذا المطلب ينبغي أن تكون هناك متابعة المختصين الاجتماعيين و النفسيين، بمعنى آخر ينبغي توجيه خريجي علم الاجتماع و علم النفس إلى مجال الخدمة الاجتماعية للأسر البديلة التي هي بحاجة ماسة إلى مساعدة اجتماعية و نفسية، إن الدور الذي يلعبه الأخصائي الاجتماعي خريج علم الاجتماع يكون أوسع بكثير من كل الأخصائيين في مجالات أخرى حيث يكون له اتصال مباشر بالعائلات و الأسر البديلة التي تحتاج إلى هذا النوع من المساعدات.

2- توصيات بالنسبة للمراكز الإيوائية:

* سد العجز في أعداد العاملين في مجال رعاية الأطفال المحرومين بحيث يتلاءم عدد الأطفال مع عدد المشرفين بما يضمن قدرة المشرفين على تحمل أعباء خدمة هؤلاء الأطفال من 3 إلى 4 أطفال لكل مشرفة.

* وضع معايير أشد صرامة لآليات قبول العاملين و خاصة المشرفين و المربين و محاولة الاستفادة من خريجي معاهد للتربية و الطفولة للعمل في هذا المجال.

* عقد دورات تدريبية و تأهيلية للعاملين بهذا المجال.

* تحسين نوعية الخدمات و ذلك بخلق الروح المهنية لدى العمال و يتم هذا بتقديم تشجيعات مادية و معنوية لعمال المركز.

* توفير الموارد المالية لهذه المؤسسات بما يضمن لها تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله (الأشياء الترفيهية التي تغذي عقله و جسده مثل الموسيقى و الرياضة و الكمبيوتر و الرسم).

* دمج أطفال المؤسسات بالمجتمع الخارجي و ذلك من خلال إشراك الأطفال في بعض الأنشطة و المهام مثل قضاء احتياجات المؤسسة من الخارج أو خروج المربية أو المربي بصحبة الأطفال لقضاء بعض الوقت خارج المؤسسة.

* و في الأخير يعتبر الطفل غير الشرعي طفلا لا ذنب له بالدرجة الأولى و يجب أن نغير النظرة عن طريق الإعلام و إقامة الندوات و المحاضرات بهذا الخصوص و إعداداته للانخراط في المجتمع حيث يجب علينا تعريفه بأنه إنسان بكل معنى الكلمة له كيانه و مستقبله دون النظر إلى الوراء كيف يستطيع أن يواجه المجتمع بتسلحه بالعلم و المعرفة فهما قادران على بناء شخصيته و وجوده في المجتمع لجعله إنسان فعال، و إذا لم يعتني المجتمع بهؤلاء الأطفال المحرومين من الوالدين عناية سليمة قائمة على أسس علمية فان المجتمع يخسر مرتين:

الأولى: عندما يخسر هؤلاء الأطفال كأفراد متوافقين و هم ما يسمى بالفاقد البشري.

الثانية: عندما يخسر المجتمع و يتحمل عبء الإنفاق على هؤلاء الأطفال و هو ما يسمى بالفاقد المادي.

- الخاتمة:

إن الأوضاع الاجتماعية عامة في الجزائر و غيرها من الدول النامية تحتاج من يبحثها و إلى من يملك إمكانية تقديم الحلول بناء على البحث أيضا.

قد يتعرض الأطفال في كثير من الأحيان إلى أخطار يرتكبها البالغين بقصد أو بغير قصد، هذه الظاهرة ليست جديدة إنما الجديد فيها تفاحشها المهور ببعض المجتمعات الإسلامية فأسبابها التقليدية مازالت قائمة و انضافت لها أسباب أخرى حديثة مردها الانفتاح اللامحدود الذي يصل أحيانا إلى حد الانحلال.

في بداية القرن 19 هبت ثورة الحرية كما أسماها دعاة التحرر و الاعتناق من ربة الدين المسيحي، و اعلنوا إقامة العلاقات الجنسية بين الجنسين بلا قيود تحدها، و بالتالي أفرغوا العاطفة من محتواها و أصبحت العلاقة ما هي إلا إشباع للغرائز الجنسية و لا سيما أنها لا تراعي ما ينتج عنها من أطفال رائعين يملؤون الدنيا بهجة و سعادة.

فقد عرفت ظاهرة الأطفال الغير الشرعيين انتشارا واسعا في الوسط الاجتماعي المسلم مما يتطلب وضع حدا نهائيا لهذه الظاهرة التي تكاد تفتك بالمجتمع. إن مصير هؤلاء الأطفال الذين تنازل عنهم ذويهم بسهولة و المصيبة قد تكرر بعض الأمهات تجربة هذا الحمل غير الشرعي، و تقدم للمجتمع طفلا مظلوما لا حول و لا قوة له يتقل كاهل الدولة بميزانية قد لا توتي ثمارها المرجوة في إعداد عضو فاعل في المجتمع لظروفه الاجتماعية و النفسية التي تفقده الإحساس بقيمة ما يقدم له من خدمات منذ ولادته حتى اعتماده على نفسه، لأن الأمر ببساطة لن يغنيه عن قيمة الانتماء للأسرة أو الإحساس بحنان و عطف الوالدين.

فإحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية تشير إلى أن هذه الفئة من الأطفال يشكلون نسبة عالية في المجتمع فهم بحاجة لاهتمام خاص جدا، و لذلك تحاول العديد من المنظمات المحلية و الدولية العناية بهم مادام أمر وجودهم أصبح واقعا مفروضا و يجب التعامل معه في كل الأحوال.

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
/	يبين بعض إحصائيات الأطفال غير الشرعيين في ولاية باتنة	81
/	يبين بعض الإحصائيات للأمهات العازبات لولاية باتنة	98
01	يبين الشخص المجيب عن الأسئلة	161
02	يبين عدد أفراد الأسرة البديلة.	161
03	يبين عدد الأطفال المحتضنين.	162
04	يبين وجود أقارب في الأسرة.	162
05	يبين المستوى التعليمي للوالدين المحتضنين.	163
06	يبين مكان إقامة الأسرة المحتضنة	164
07	يبين نوع الحي الذي تسكنه الأسرة الحاضنة	165
08	يبين نوع السكن الخاص بالأسرة الحاضنة	165
09	يبين نوع ملكية سكن الأسرة الحاضنة	166
10	يبين عدد الغرف في منزل الأسرة الحاضنة	167
11	يبين الغرف الخاصة بالأبناء المحتضنين	167
12	يبين مهنة الوالدان الحاضنان	168
13	يبين عمل الأبناء الطبيعيين للأسرة الحاضنة	169
14	يبين الدخل الاجمالي للأسرة الحاضنة	169
15	يبين الوسائل الترفيهية التي تملكها الأسرة	170
16	يبين عمر الطفل غير الشرعي عند احتضانه	170
17	يبين كيفية التعامل مع الطفل المحتضن	171
18	يبين أسباب صعوبة التعامل مع الطفل المحتضن	172
19	يبين معرفة الطفل المحتضن لحقيقة وضعه	173
20	يبين مدى تقبل الطفل المحتضن لحقيقة وضعيته	174
21	يبين سؤال الطفل عن نسبه	175
22	يبين طريقة تعامل الطفل المحتضن مع محتضنيه	175
23	يبين كيف يتعامل باقي أفراد الأسرة الطفل المكفول	176
24	يبين تعامل الأسرة مع السلوك الإيجابي للطفل المحتضن	177
25	يبين تعامل الأسرة مع السلوك السيئ للطفل المحتضن	178
26	يبين مدى تلبية الأسرة لحاجات الطفل المحتضن	179
27	يبين درجة اهتمام الأسرة بالطفل المحتضن	180
28	يبين احتياجات الأسرة للتكفل الأفضل بالطفل المحتضن	181
29	يبين الاقتراحات المقدمة من الأسرة الحاضنة إلى الأسرة التي ترغب باحتضان طفل	183
30	يبين عمر المجيب	185
31	يبين جنس المجيب	185

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
186	يبين المستوى الدراسي للمجيب	32
187	يبين الوضعية الاجتماعية للمجيب	33
188	يبين التخصص الوظيفي للمجيب	34
188	يبين وضعية عمل المجيب	35
189	يبين ما إذا تلقى المجيب تدريباً لممارسة الوظيفة	36
190	يبين أسلوب التنشئة المتبع في المركز	37
191	يبين نظرة المجيب إلى الطفل المسعف	38
191	يبين مدى رضا المجيب عن العمل	39
192	يبين أثر العمل بالمناوبة على الأطفال المسعفين	40
193	يبين المشكلات النفسية التي يعاني منها الطفل المسعف	41
193	يبين سبب المشاكل التي يعاني منها الطفل في المركز	42
194	يبين تواصل أولياء الأطفال المسعفين بهم	43
195	يبين تزايد أو تناقص عدد الأطفال الوافدين إلى المركز	44
195	يبين تقييم المجيب لوضعية الطفل داخل المركز	45
196	يبين ما إذا كانت الميزانية المخصصة من طرف الدولة كافية لرعاية أطفال المركز	46
197	يبين تقييم العمال للرعاية المقدمة في مراكز الطفولة المسعفة	47
198	يبين الاقتراحات المقدمة من أجل تحسين وضعية الطفل داخل المركز	48

قائمة المراجع:

القرآن الكريم.

المراجع باللغة العربية:

- 1- إبراهيم عياد محمد الخضري: إرشاد الطفل وتوجيهه في الأسرة ودور الحضانة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
- 2- إبراهيم سعد: مشكلة الطفولة والمراهقة، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 1996.
- 3- إبراهيم لطفي طلعت، مبادئ علم الاجتماع، مؤسسة الأنوار، الرياض، 1971.
- 4- أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات الجامعية، 1979.
- 5- أحمد زايد وآخرون، الأسرة والطفولة، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، د س ن.
- 6- أحمد سالم الأحمر: علم اجتماع الأسرة، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط1، 2004.
- 7- أحمد يحي عبد الحميد: الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
- 8- آصف قرشي: شرف المرأة، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط1، 2002.
- 9- السيد رمضان: مدخل في رعاية الأسرة والطفولة، منشأة المعارف، الإسكندرية، د س ن.
- 10- العربي بختي: التربية العائلية في الإسلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 11- النجحي محمد ليب: الأسس الاجتماعية للتربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، د س ن.
- 12- أنتوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، د س ن.
- 13- أنسي محمد أحمد قاسم: أطفال بلا أسر، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.
- 14- أميرة منصور، يوسف علي: محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- 15- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

- 16- تركي رابح: أصول التربية والتعليم في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- 17- جابر عوض سيد، خيرى خليل الجميلي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الاسرة و الطفولة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2000.
- 18-
- 19- جميل خليل.: السلوك الإنحرافي في إطار التقدم والتخلف، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
- 20- جيرمين لوسيل: المرأة في الحياة المهنية، مؤسسة الخدمات الطباعة، لبنان، 1984.
- 21- حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
- 22- حسن عبد الحميد أحمد رشوان: العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس و علم الاجتماع، علم الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1997.
- 23- رابح تركي: مناهج البحث في علوم التربية و علم النفس، دوك، الجزائر، 1984.
- 24- سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1982.
- 25- سامية محمد فهمي: المشكلات الاجتماعية: دار المعرفة الجامعية، دمشق، 2003.
- 26- سامية محمد فهمي: المشكلات الاجتماعية الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1997.
- 27- سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1998.
- 28- عباس المهدي: الذكاء والتفوق، دار المناهل للنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
- 29- عبد الباقي زيدان: الأسرة والطفولة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1980.
- 30- عبد الحميد منصور وزكريا أحمد الشربيني: الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 2000.

- 31- عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1999.
- 32- ¹عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د س ن.
- 33- عبد الله بن ناصر: أطفال بلا أسر، دار الفكر العربي، بيروت، 1999.
- 34- عبد المطلب عبد الرزاق حمدان: أحكام اللقيط في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2006.
- 35- ¹علي قائمي: علم النفس وتربية الأيتام، دار البلاغة للطباعة، بيروت، 2001.
- 36- عمار بوحوش: دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية، دوك، الجزائر، 1985.
- 37- عوض إسماعيل: حقوق الطفل في الإسلام، دار قباء للنشر و التوزيع، دمشق، د س ن.
- 38- محمد التومي: نظام الأسرة في الإسلام، شركة شهاب- الجزائر، د س ن.
- 39- محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري.
- 40- محمد الطحان: مبادئ الصحة النفسية، دار القلم، دبي، 1998.
- 41- محمد بيومي: علم الاجتماع العائلي، دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د س ن.
- 42- محمد زرمان: حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، مصر، 2000.
- 43- محمد سيد فهمي: أطفال الشوارع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط1، 2000.
- 44- محمد شفيق: التشريعات الاجتماعية العمالية والأسرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.
- 45- محمد شفيق: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985.
- 46- محمد علي محمد: علم الاجتماع و المنهج العلمي، ط 3، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983.
- 47- محمد يسري، إبراهيم دعبس: الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، دار المعارف بالإسكندرية، 1995.

48- مصطفى فهمي: علم النفس الإكلينيكي، دار الهلال، بيروت، 1980.

49- معن خليل عمر: نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1991.

50- مهدي عبيد: التربية النفسية للطفل، الديوان الجامعي للمطبوعات، ط 2 ، 1982.

51- مواهب إبراهيم عياد: إرشاد الطفل وتوجيهه في السنوات الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 213.

52- نوال السعداوي وآخرون: التربية الجنسية في المدارس، الدراسة التونسية للنشر، تونس، 1979.

53- ¹ هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1992.

- قائمة المعجم و القواميس:

54- ابن منظور: لسان العرب، المجلد الرابع، دار الفكر، بيروت، لبنان، د سن.

55- أجوريا جيروس: مجلد الطب العقاري للطفل، الديوان الجامعي للمطبوعات، ط 2 ، 1977.

56- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، لبنان، 1993.

57- حمدي السكري: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعارف المصرية، مصر، 2000.

58- عبد الله البستاني: معجم البستان، مكتبة لبنان، بيروت، 1992.

- الرسائل و البحوث:

59- أحمد بوزراع: المناطق المتخلفة بمدن العالم الثالث، دراسة ميدانية للمناطق المتخلفة بمدينة

باتنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب،

قسم علم الاجتماع ، 1989.

60- إيمان محمود القماح: أثر الحرمان من الوالدين على البناء النفسي للطفل، رسالة ماجستير

غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1983.

- 61- ضحى عبد الغفار المغازي: المواليد غير الشرعيين والمجتمع، دراسة اجتماعية للمواليد غير الشرعيين في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين الشمس، 1976.
- 62- قشي صيفي: تحليلات سوسيولوجية حل التغيير والتحول الأسري، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 6، جوان 2000.
- 63- لمياء بلبل: واقع الرعاية البديلة في العالم العربي، دراسة تحليلية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، د س ط، 2008.
- 64- محمد عزام، فريد سخيطة وآخرون: المشكلات النفسية والاضطرابات السلوكية السائدة في المؤسسات الإيوائية وسبل الوقاية من مخاطر الإساءة والانحراف عند الأيتام – دراسة حالة شركة سخطية إخوان -، قسم البحث والتطوير، الجديدة، سوريا.

- المراجع باللغة الفرنسية:

- 65- BOUCEBCI MAHFOUD : Psychiatrie société et développement , Algérie.
- 66- SALLAMY (N) :Dictionnaire de la Psychologie, Larousse , paris, 1989.
- 67- UNICEF and ISS 2004.
- 68- J.Sumpf, ET Mhugues : Dictionnaire se sociologie, PARIS, 1978.
- 69- ZIDANI F., L'enfant né hors mariage en Algérie, Paris, France.

- مواقع الانترنت:

- 70- أمينة وصفي: الأسرة ورعاية الذات الإنسانية للأطفال،

www.lahaonline.net

- 71- جميلة بركاش: يحدث في العالم العربي، أمهات عازبات وأطفال بلا نسب، -www.al-

.khayma.com

72- رجاء ناجي: الأطفال المهمشون قضاياهم وحقوقهم، [WWW. Isecso.org.ma](http://WWW.Isecso.org.ma)

73- من يحمي الأم العازبة ويتكفل بمولودها www.al-khayma.com

74- ahlamontada.com/montada.fb/topic_t1749.htm

ملخص الدراسة:

الموضوع: وضعية الاطفال غير الشرعيين في المجتمع الجزائري.

إعداد الطالبة: دخينات خديجة.

إشراف الدكتور: أحمد بوذراع.

نوع الشهادة المحضرة: شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع العائلي.

نظرا للكثير من المتغيرات الاخلاقية و الاجتماعية في السنوات الأخيرة بدأت تتزايد ظاهرة مجهولي النسب، أولئك الذين جاؤوا عن طريق علاقة غير شرعية أو علاقة غير معلنة أو غير مثبتة بالطرق الرسمية.

و لا ننسى في كل الاحوال أن هذا الطفل جاء إلى الحياة بغير ذنب ، و أن من حقه أن ينعم بالحياة كأى طفل و أن تبذل كل الجهود لرعايته و تهيئة الظروف له لينشأ بشكل أقرب ما يكون إلى الطفل الطبيعي رغم كل الظروف السلبية التي أحاطت به من هنا جاءت دراستنا لموضوع " وضعية الأطفال غير الشرعيين في المجتمع الجزائري ".

و تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الأسباب الأساسية التي كانت وراء تفشي هذه الظاهرة بالإضافة إلى محاولة إظهار الواقع الاجتماعي الذي تعاشه هذه الشريحة و الجهود المبذولة من طرف الدولة لأجل التكفل بها.

و لقد انطلقت هذه الدراسة من طرح فرضية رئيسية تتفرع منها ثلاث فرضيات ثانوية، واختبار هذه الفرضيات التي تصب كلها في معرفة أثر تخلي الوالدين البيولوجيين عن الطفل غير الشرعي على وضعيته الاجتماعية و النفسية و القانونية، و مدى حاجته للرعاية البديلة بسبب فقدته لرعاية الأسرة الطبيعية، و لتفسير تلك العلاقة القائمة بين الطفل غير الشرعي من ناحية و الأسرة البديلة و المؤسسة الايوائية من ناحية أخرى.

و بعد ذلك تم تحديد المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالدراسة و عرض لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، ثم التقديم النظري للأطر المعرفية المختلفة التي تناولت موضوع الأسرة و الطفولة غير الشرعية و الأمومة العازبة و التطرق إلى أنواع الرعاية البديلة في المجتمع الجزائري.

بعدها تم الانتقال إلى الدراسة الميدانية التي بدئ فيها بتقديم شامل لمدينة باتنة التي أصبحت تحتل المرتبة الخامسة على الصعيد الوطني و هذا منذ تأسيسها سنة 1844 م، ثم تحديد المجال البشري المتعلق بالدراسة الميدانية حيث استخدم أسلوب العينة القصدية و التي يرى الباحث بأنها تفي بالغرض الهام للدراسة، و قد تم تحديد 20 أسرة بديلة و 31 عامل في مؤسسة الطفولة المسعفة لولاية باتنة ممن تتوفر فيهم الشروط المحددة لدى اختيار مفردات العينة.

و من أجل جمع المعلومات التي تتطلبها الدراسة تم استخدام استمارة مقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات مع بعض الأدوات الأخرى التي غالبا ما يلجأ إليها الباحثون الميدانيون كالملاحظة و بعض المؤشرات الإحصائية، و بعد الانتهاء من جمع البيانات من الميدان تم استخدام المنهج الوصفي مع تحليل المعطيات المستقاة من الميدان حيث تم الوصول إلى مجموعة من النتائج يمكن إيرادها فيما يلي:

- إن تخلي الوالدين البيولوجيين عن الأطفال غير الشرعيين ساعد على انتشار الرعاية البديلة في المجتمع الجزائري.

- إن الطفل غير الشرعي يعاني من وضعية اجتماعية و نفسية صعبة بسبب الحرمان من الوالدين و جهله لنفسه مما يسبب له إعاقة اجتماعية و نفسية.

- إن الطفل غير الشرعي في أمس الحاجة لتوفير الرعاية البديلة التي تتسم بالعطف و الحب و الحنان و التي يمكن لها أن تعوضه التنشئة الأسرية التي يفتقد لها.

و بناء على هذه النتائج المتوصل إليها قدمت عدة توصيات و اقتراحات مناهمها:

- ضرورة دمج الطفل غير الشرعي في المجتمع و ذلك من خلال الحاقه بأسرة بديلة توفر له الرعاية الأسرية التي حرم منها عند نبذه من طرف والديه الحقيقيين.

- ضرورة تحسين نوع الرعاية و أسلوب التنشئة المقدم في المؤسسات الايوائية و جعلها تتماشى و تستجيب لخصوصية حاجات الطفولة غير الشرعية.

أما تفصيل الدراسة فقد تم في جانبين نظري و ميداني و كان حسب ما يلي:

الجانب النظري و شمل ستة فصول و هي:

الفصل الأول تم تخصيصه للإطار المفاهيمي للدراسة و تضمن الإشكالية و التساؤلات وأهمية و أهداف الدراسة،إلى جانب أسباب اختيار الموضوع، فضلا عن تحديد المفاهيم التي لها صلة و علاقة بالموضوع و التطرق لبعض الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد تناول الطفولة و الطفولة غير الشرعية و تم التعرض فيه لتعريف الطفولة و الطفولة المسعفة و الطفولة غير الشرعية و أهم احتياجاتها و حقوقها المختلفة.

أما الفصل الثالث فتعرض للوضعية العامة للأطفال غير الشرعيين منها الوضعية الاجتماعية و النفسية و الدينية و القانونية.

و الفصل الرابع فقد خصص للأمهات العازبات و تم التطرق لتعريفها و أهم الأسباب التي أدت إلى انتشارها في المجتمع الجزائري.

و في الفصل الخامس تم تناول الخلفية المعرفية للأسرة وأنماطها و خصائصها وأهميتها و وظائفها و تغييرها، كما احتوى أهم النظريات التي درست الأسرة.

أما الفصل السادس فقد خصص للرعاية البديلة حيث تناول تعريفها و أنواعها و أهم مميزاتها.

أما بخصوص الجانب الميداني فيشمل فصلين:

الفصل السابع خصص للإطار المنهجي و الإجرائي للدراسة انطلاقا من مجالات الدراسة والمنهج و الأدوات المستخدمة،إلى جانب العينة و تحديدها و خصائصها.

أما الفصل الثامن و الأخير فقد تم تخصيصه لتفريغ و تحليل البيانات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية، و استخلاص النتائج منها و تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات التي قد تكون مفيدة لتحسين وضعية الطفل غير الشرعي في المجتمع الجزائري.

ثم تأتي الخاتمة التي تتضمن النتائج العامة للدراسة، فقائمة المراجع، و أخيرا الملاحق.